نزهة الظرفاء
وتحفـــة الخـــلفاء

للملك الأفضل العباس بن علي الرسولي الغساني
(877 هـ)

ومعه نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك
للمؤلف

تحقيق
عبد الله بن يحى السريحي

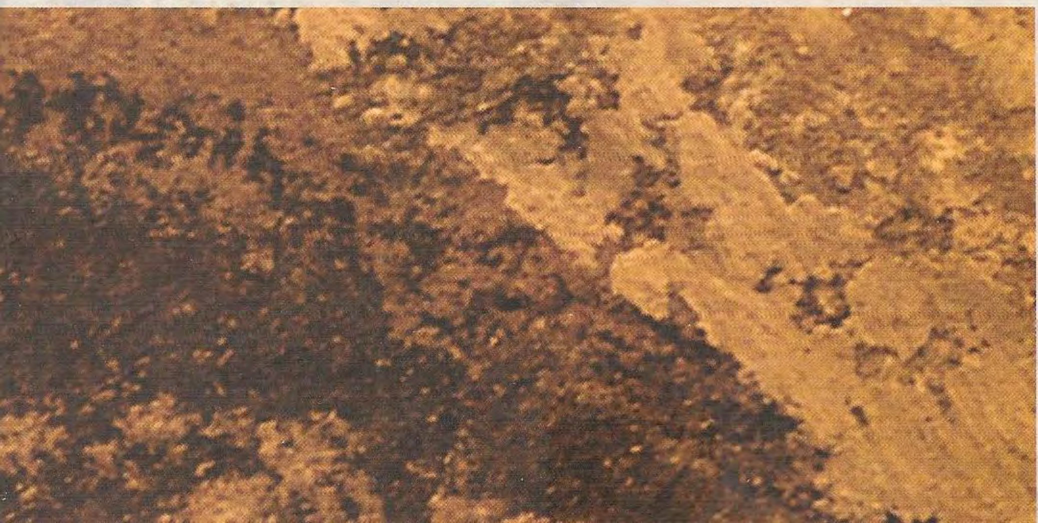

نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء

ومعه

نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك

للملك الأفضل العباس بن علي الرسولي الغساني (778هـ)

تحقيق

عبد الله بن يحيى السريحي

نزهة الظرفاء
وتحفة الخلفاء

تمهيد

بعد أن أتممت تحقيق كتاب «نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء» للملك (الأفضل) العباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول الغساني، (المتوفى سنة 778هـ/ 1376م)، وفرغت من كتابة مقدمته، بدا لي أن أضم إليه كتاباً آخر للمؤلف في موضوع «الآداب السُّلطانية»؛ وهو: «نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك»، وأجعله ملحقاً بكتاب نزهة الظرفاء؛ لاتفاقهما في الموضوع، ولتلمّس دواعي ومبررات اهتمام الملك الأفضل بهذا الموضوع، ولماذا شغل نفسه به وهو ملك ابن ملك، وفي أوج مجده وسلطانه[1].

وكتاب «نظم السلوك» هذا هو عبارة عن مختصر لكتاب الجاحظ «التاج في أخلاق الملوك»، ولكن المؤلف لم يكتب له مقدمة يذكر فيها اسم الكتاب الذي اختصره منه، والبواعث التي دفعته لاختصاره، كعادة من يقوم بمثل هذا العمل.

ولذلك اضطررت إلى كتابة مقدمة لـ«نظم السلوك»، ثمّ إلى تقسيم الكتاب إلى قسمين:

الأول: كتاب «نزهة الظرفاء» مع مقدمة تحقيقه.

الثاني: كتاب «نظم السلوك» في الدخول إلى حضرة الملوك مع مقدمة موجزة للتحقيق.

---

(1) أرّخ المؤلف لـكتاب «نظم السلوك» سنة 777هـ؛ أي أنه اشتغل به بعد أن أمضى 13 سنة في الحكم.

القسم الأول

نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء

بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة التحقيق)

رب أعن ويسر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الصادق الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا كتاب: «نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء» للملك (الأفضل) العباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول الغساني، (المتوفى سنة 778هـ/ 1376م)، سادس ملوك الدولة الرسولية في اليمن، وموضوعه الأساسي هو «الآداب والوصايا السلطانية»، أو «مرايا الأمراء»[1] كما يسميه

(1) أعدّ الأستاذ ميخائل عواد قائمة بأسماء المؤلفات القديمة التي صُنِّفت في هذا المجال، في مقدمة تحقيقه لكتاب ((رسوم دار الخلافة))، لهلال بن المحسن الصابئ، بيروت: دار الرائد العربي، ط2 (1986م)، ص47–63، وهناك أيضاً مجموعة من الدراسات الحديثة؛ منها: مرايا الأمراء والحكمة السياسية والأخلاق والتعاملية في الفكر الإسلامي الوسيط، لمحمد أحمد دمج. مع تحقيق كتاب قابوس نامه (النصيحة)، لقابوس بن إسكندر زيار؛ ترجمة صادق نشأت، وأمين عبدالمجيد بدوي، بيروت: مؤسسة بحسون، 1994م، والآداب السلطانية، لعز الدين العلاّم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم (324)، لسنة 2006م. وله أيضاً: مورفولوجية الأدب السياسي، (بحث) منشور بمجلة التسامح (العُمانية)، عدد 14، لسنة 2006م، ص90–124، وفي تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية، لكمال عبد اللطيف، بيروت: دار الطليعة، 1999م، وانظر أيضاً: مقدمة تحقيق ((سلوك المالك في تدبير الممالك)) لابن أبي الربيع، تحقيق حامد عبد الله ربيع، القاهرة: مطابع دار الشعب (1403هـ/ 1983م)، ومقدمة تحقيق ((كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة)) =

الأوربيون، وهذا النوع من التأليف في تراثنا العربي الإسلامي بعامة، والفكر السياسي الإسلامي بصورة خاصة، ظهر في أواخر العصر الأموي وبداية العصر العباسي، وكان في بدايات ظهوره مزيجاً من التراث السياسي الفارسي (الساساني)، والحكمة والتصورات اليونانية (الهيلينستية)، مُطَعَّمًا بالنصوص الشرعية (من الكتاب والسنة)، والتجربة العربية الإسلامية؛ وبخاصة في عهد الخلافة الراشدة، ويقوم في الأساس على مبدأ نصيحة أولي الأمر في كيفية تسيير وإدارة شؤون الدولة، والحكم على الوجه الأمثل، إذ تتضمن هذه المصنَّفات مجموعة كبيرة من النصائح الأخلاقية والقواعد السلوكية الواجب على الحاكم اتباعها؛ بدءاً بما يجب أن يكون عليه في شخصه (أدب النفس)، إلى طرق التعامل مع رعيته، مروراً بكيفية اختيار حاشيته ومستشاريه وكبار رجال دولته، وسلوكه مع أعدائه...إلخ (سياسة الدولة أو سياسة المُلْك). و اهتم بعضها بوضع قواعد سلوك الحاشية والرعية في تعاملهم مع السلطان (طقوس ومراسيم البلاط)، وقد تُفردُ للأخير مصنفات مستقلة؛ مثل: «الآيين» لابن المقفع (ت 142هـ)، و«رسوم دار الخلافة» لهلال بن المحسن الصابئ (ت448هـ). وقد جمع (الأفضل) الرسولي في كتابه هذا بين هذه الأمور الثلاثة.

وتكمن أهمية الكتاب في أن مؤلفه هو أحد الملوك والسلاطين، وقد اعتاد الناس في تأليف مثل هذا النوع من الكتب أن تكون بطلب من الملوك والأمراء، أو أن يتطوع العلماء بتأليفها من ذات أنفسهم بغية صلاح السلطان، وما يترتب على صلاحه من صلاح حال الأمة.

= للمرادي، تحقيق الدكتور رضوان السيد، بيروت: دار الطليعة، 1981م، وله أيضاً دراسات معمقة في مقدمات تحقيق سلسلة كتب الماوردي (في الفكر السياسي العربي الإسلامي)، وكتاب ((الأسد والغواص)) لمؤلف مجهول من القرن الخامس الهجري، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978م.

مؤلف الكتاب:

هو الملك (الأفضل) العباس بن (المجاهد) علي بن (المؤيد) داود بن (المظفر) يوسف بن (المنصور) عمر بن علي بن رسول الغساني، سادس ملوك الدولة الرسولية في اليمن، تلك الدول الفريدة في تاريخ اليمن، التي حكمته قرنين وثلث القرن، خلال الحقبة من (626-858هـ/ 1229-1454م)، وقد أولت هذه الدولة الجانب العلمي والثقافي جل اهتمامها من خلال اعتنائها بالعلم، وتشجيع وتكريم العلماء المبرّزين في كل فن، فاستقدمتهم من داخل اليمن وخارجه، وأجزلت لهم العطاء، ورغبتهم في البقاء في حواضر الدولة؛ إما بدعوتهم للتدريس في مدارسها، أو بتعيينهم في المناصب المرموقة في الدولة؛ بغية الاستفادة منهم والاستزادة من علومهم، كما شيدت عشرات المدارس والمنشآت التعليمية في المناطق التي وصل إليها نفوذها وسلطتها، والممتدة من ظفار الحبوضي شرقاً إلى مكة المكرمة شمالاً، وأوقفوا على تلك المدارس الأوقاف الكبيرة التي تكفل لها الاستمرار في أداء وظيفتها، وكفاية من يتولى التدريس بها من العلماء، ومن يؤمها من طلبة العلم، وأوقفوا عليها خزائن كتبهم التي كانت تزخر بنفائس الكتب ونوادرها في شتى الفنون؛ ومن بين تلك الخزائن خزانة الملك (المؤيد) داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول (المتوفى سنة 721هـ/ 1296م) جد المؤلف، التي كانت تحتوي على مئة ألف كتاب، ولم يقتصر تشييد وبناء المدارس على ملوك الدولة الرسولية فحسب، بل حذا حذوهم واقتدى بهم أولادهم ونساؤهم ووزراؤهم وأمراؤهم ومواليهم، وكذلك الوجهاء والأثرياء من رجال اليمن، فشيدوا الكثير من المدارس والمساجد، وأوقفوا عليها كرائم أموالهم(1).

(1) انظر: المدارس الإسلامية في اليمن، للقاضي إسماعيل الأكوع، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ومكتبة الجيل الجديد (صنعاء)، ط2، (1406هـ/ 1986م)، ص6-7م، والدولة الرسولية، له أيضاً، صنعاء: وزارة الثقافة، (1425هـ/ 2004م)، ص14-15.

فشهدت اليمن في عهدهم ازدهاراً واستقراراً ونهضة علمية وعمرانية وحضارية غير مسبوقة، وصارت اليمن آنذاك قبلة العلماء والفقهاء وأصحاب الفنون المختلفة، الذين تقاطروا عليها من كل مكان من البلدان العربية والإسلامية.

ولم يقتصر دور سلاطين وملوك الدولة الرسولية على العناية والاهتمام بالحياة العلمية، بل كان هؤلاء السلاطين والملوك أنفسهم من العلماء، وكانت لهم مشاركة قوية في كثير من العلوم، ولبعضهم باع طويل في معرفة علوم لم تكن شائعة ولا معروفة في اليمن آنذاك؛ مثل الطب، والرياضيات، والهندسة، والزراعة، والنبات، والحيوان، والبيزرة (الصيد بالصقور المدربة)، والبيطرة[1].

وكان من بين هؤلاء الملوك العلماء المبرزين: الملك (الأفضل) العباس بن علي بن داود الرسولي؛ فقد نشأ وترعرع في هذه الأسرة والبيئة المحبة للعلم والعلماء، وورث عنها محبتها للعلم وإعلاء شأنه. ولا يُعرف أي شيء عن نشأته وحياته قبل توليه مقاليد السلطة، ولا يُعرف حتى تاريخ مولده، ولا شك أنه حصل على تعليم مميَّز جرياً على عادة سلاطين الدولة الرسولية، الذين كانوا يولون العناية الفائقة لتعليم وتهذيب أولادهم، ويستعينون في ذلك بكبار علماء عصرهم، حتى لا يكون في دولتهم من هو أعلم منهم[2].

---

(1) انظر بالتفصيل: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، للأستاذ عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي، (1425هـ/ 2004م)، ص629 وما بعدها، والمدارس الإسلامية في اليمن، (المقدمة) ص 6 وما بعدها، ص 31 وما بعدها.

(2) رُوي عن الملك (المظفر) يوسف بن عمر (ت 694هـ) ـ ثاني ملوك الدولة الرسولية ـ قوله لابنه (الأشرف) عمر بن يوسف (ت 696هـ): «لا بارك الله في والٍ [يوجد] في رعيته من هو أعلم منه». تاريخ وصاب المسمى الاعتبار في التواريخ والآثار، لعبد الرحمن بن محمد الحبيشي الوصابي، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ط2 (1427هـ/ 2006م)، ص 151، وانظر أيضاً: الملك الأفضل الرسولي جهوده السياسية والعلمية، يوسف بن عبد العزيز بن محمد الحميدي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى (1429هـ/ 2008م)، ص 82 91–، 157 وما بعدها.

تولى الملك الأفضل السلطة سنة 764 هـ/ 1363م خلفاً لوالده الملك (المجاهد) علي بن داود، الذي وافته المنية في عدن أثناء قيامه بقيادة حملة عسكرية للقضاء على ثورة ابنه الثاني (المظفر) داود بن علي، الذي تمرد على والده واستولى على عدن ولحج وأبين في هذه السنة، وجرد والده العساكر لمحاربته، ولكن (المظفر) تمكن من هزيمتهم، وهذا ما اضطر والده إلى تولي قيادة الجيش بنفسه، والتوجه إلى عدن لمواجهته، وكان برفقته في هذه الحملة ابنه الملك (الأفضل)، وعقب وفاة الملك المجاهد في عدن أجمع أهل الحل والعقد على تولية (الأفضل)؛ لأنه كان أصلح أولاد الملك (المجاهد) وأكفأهم[1]، وإن لم يكن أكبرهم سنّاً.

وقد أثبت (الأفضل) جدارته في قيادة الدولة؛ إذ اتسمت شخصيته بالذكاء والحزم والحنكة السياسية، فقد استطاع بحزمه وحنكته ودهائه أن يُرسي دعائم الأمن والاستقرار في المناطق الخاضعة لحكمه في اليمن، بالقضاء على الثورات والفتن التي كانت في عهد والده؛ فقد كانت أمور الدولة في عهد والده مضطربة، مليئة بالفتن والثورات لكثرة المتمردين والخارجين عليه؛ لأنه كان شديد الحرص على المال وجبايته، شديد البطش والقسوة في معاملة المختلفين معه من أبناء الأسرة الرسولية ومن غيرهم، وهذا ما أدى إلى نفور أقاربه منه وثورتهم عليه؛ فقد خرج عليه عمه الملك (المنصور) أيوب بن (المظفر) يوسف، وابنه الأكبر الملك (المؤيد)، وخرج عليه الملك (المفضل) وأخوه (الفائز) ابنا عمه الملك (المظفر) حسن بن داود، والملك (الناصر) محمد بن (الأشرف) عمر بن يوسف، وكان آخر الخارجين عليه ابنه

---

(1) العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، علي بن الحسن الخزرجي، تحقيق محمد بن علي الأكوع، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط2، (1403هـ/ 1983م) 2/ 127، وقرة العيون بأخبار اليمن الميمون، عبد الرحمن بن علي الديبع الشيباني الزبيدي؛ تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، (د.ن)، ط2 (1409هـ/ 1988م)، ص366-367.

الثاني (المظفر) داود[1]، كما ذكرنا سابقاً.

وتمكن (الأفضل) من استرضاء العساكر وكبار الأمراء ورجال الدولة وكسب ثقتهم بأن أغدق عليهم العطايا الجزيلة، واستطاع استمالة قلوب الناس إليه بالعدل فيهم، وإزالة الكثير من الضرائب (الثقيلة) التي فُرضت عليهم أيام والده، والتسامح في الجباية مع المزارعين[2]، كما تمكن أيضاً من عقد أواصر الصداقة والمودة مع القوى المحلية والإقليمية؛ مثل المماليك في مصر، والأشراف بالحجاز، وملوك الهند وشرق إفريقيا، وكانت علاقته بالدولة الزيدية في (القسم الأعلى) من اليمن تتراوح بين مد وجزر؛ فقد دخل معهم في حروب كثيرة، ثم هادنهم[3]. فكان عصره عصر استقرار وازدهار نسبي.

مؤلفاته:

يعد السلطان (الأفضل) من أكابر العلماء الملوك في الدولة الرسولية، وله مشاركة في علوم كثيرة، وله عدة مؤلفات؛ من أهمها[4]:

1 - الألغاز الفقهية، ويسمى أيضاً: الوسائل في ألغاز المسائل (في الفقه).

---

(1) العقود اللؤلؤية 2/ 1-127، وقرة العيون، ص349-368، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب الأقوال الكافية والفصول الشافية في الخيل، للملك (المجاهد) علي بن داود الرسولي الغساني، تحقيق يحيى وهيب الجبوري، بيروت: دار الغرب الإسلامي، (1407هـ/ 1987م)، ص30-36.

(2) العقود اللؤلؤية 2/ 111-112، 121، 132، وانظر: الملك الأفضل الرسولي جهوده السياسية والعلمية 92-95.

(3) انظر: الملك الأفضل الرسولي 191-194.

(4) انظر قائمة بمؤلفات الأفضل الرسولي؛ الموجود منها والمفقود، والمطبوع منها وغير المطبوع، في: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن 653-655، والعطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية، للأفضل الرسولي، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (1431هـ/ 2010م)، ص19-39 (مقدمة التحقيق)، والمدارس الإسلامية في اليمن 246-247، والملك الأفضل الرسولي جهوده السياسية والعلمية 162-163.

2 – بغية الفلاحين في الأشجار المثمرة والرياحين (في الزراعة وعلم النبات).

3 – بغية ذوي الهمم في التعريف بأنساب العرب وأصول العجم (في علم الأنساب).

4 – الدر والعقيان مختصر تاريخ ابن خلكان.

5 – دلائل الفضل في علم الرمل (في علم التنجيم).

6 – سياسة الحروب (في علم السياسة).

7 – الشامل لمحاسن التاريخ في الجداول (في علم التاريخ).

8 – العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية (في تراجم علماء اليمن).

9 – قاموس السلطان، أو معجم السلطان ـ ضمن مجموع الأفضل الرسولي الآتي ذكره ـ (وهو قاموس علمي في الحيوان، والنبات، والمعادن، والطب، وفنون الطبخ والملابس.. إلخ. ويعد أول معجم من نوعه في تاريخ العرب، جمع فيه الملك الأفضل زهاء (1200) كلمة، صنفه بعدة لغات: «العربية، والفارسية، والتركية، والإغريقية، والأرمنية، والمغولية». تأتي الكلمة باللغة العربية أولاً، ثم معانيها في اللغات الأخرى، ورتبه حسب العلوم)[1].

10 – اللمعة الكافية في الأدوية الشافية (في الطب والصيدلة).

11 – نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك (في الآداب السلطانية). وهذا القسم الثاني من أقسام كتابنا هذا.

---

(1) حاز هذا المعجم على اهتمام كثير من المستشرقين، وعملوا على تحقيقه والبحث عن جذور وأصول الكلمات الواردة فيه بلغاتها الست، وترجمته إلى اللغة الإنجليزية، فأصبح المعجم في سبع لغات عالمية، وعدد صفحاته 418 صفحة، واستغرق العمل فيه نحو عشرين عاماً، طبع في ليدن بهولندا، وبوسطن بأمريكا، وكولون بألمانيا، عام 1421هـ/ 2000م. انظر: الملك الأفضل الرسولي 166.

12 – نزهة الأبصار في اختصار كنز الأخيار (مختصر كتاب كنز الأخيار في معرفة السير والأخبار، للشريف عماد الدين إدريس بن علي الحمزي المتوفى سنة 714هـ).

13 – نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء (في الآداب السلطانية)، وهو كتابنا هذا.

14 – نزهة العيون في تاريخ طوائف القرون (في التاريخ والتراجم، ترجم فيه للعلماء في سائر أقطار العالم الإسلامي).

15 – وله أيضاً: مجموع كبير يسمى (مجموع الأفضل الرسولي) و (المخطوطة الأفضلية)، ويقع في 542 صفحة، نَشرَت مصورة مخطوطته مؤسسة جب التذكارية في لندن سنة 1998، وسعى في نشرها كل من الباحث الأمريكي دانيال فارسكو والبريطاني ركس سمث، ويحتوى المجموع على ما يزيد على ثمانين بحثاً؛ بعضها من تأليفه، وبعضها مختارات ونُقُول عن غيره، يتناول كل منها علماً من العلوم المختلفة المعروفة آنذاك في العصر الرسولي، وكانت محور اهتمام الأفضل، وهي من العلوم النظرية والعلوم التطبيقية، ومن بينها (القاموس العلمي) المشار إليه آنفاً، وقد اهتم عدد من الباحثين الغربيين بهذه المخطوطة؛ فحققوا ودرسوا أقساماً منها[1].

ولنا وقفة مع صحة نسبة هذه المؤلفات إليه أو عدمها:

فقد ذكر تقي الدين الفاسي في كتابه «العقد الثمين»[2] في ترجمة الأفضل الرسولي بعد ذِكر مؤلفاته: أنه بلغه «أن هذه التواليف ألّفها على لسانه قاضي

---

(1) أعدّ الأستاذ عبد الله الأحمري قائمة بمحتويات المجموع، نشرها في مجلة الدرعية، العدد 33، (ربيع الأول 1427هـ، إبريل 2006م) ص 254–283، وأوردها الأستاذ عبد الله الحبشي في مقدمة تحقيقه لكتاب العطايا السنية، ص19–33، وأورد الدكتور يوسف بن عبد العزيز الحميدي في رسالته للدكتوراه: (الملك الأفضل الرسولي جهوده السياسية والعلمية)، ص173–179، قائمة ببعض البحوث التي يرى صحة نسبتها إلى الأفضل.

(2) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية (1419 هـ / 1998م)، 315/4.

تعز رضي الدين أبو بكر بن محمد بن يوسف [النزاري] الصبري» (المتوفى سنة 810هـ/ 1407م)، وتابعه شمس الدين السخاوي (المتوفى سنة 902هـ) في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التاريخ»[1]. وقد توقف أمام هذه التهمة معظم المعاصرين ممن ترجموا للأفضل الرسولي؛ ومنهم الأستاذ عبد الله محمد الحبشي، في: «مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن»، (ص654)، ومقدمة تحقيق «العطايا السنية»، (ص13)، والقاضي إسماعيل الأكوع في «المدارس الإسلامية في اليمن»، (ص 247)، والدكتور يوسف الحميدي في رسالته للدكتوراه: «الملك الأفضل الرسولي جهوده السياسية والعلمية»، (ص138). وقد رجح هذه التهمة القاضي إسماعيل الأكوع، ليس بالنسبة للأفضل فحسب، بل لسائر أئمة وملوك اليمن ممن كان له منهم مؤلفات، فذكرها في تراجمهم مسبوقة بقوله: «ومما ينسب إليه» أو: «الآثار العلمية التي تنسب إليه». ونفاها عنه الأستاذ الحبشي (وخصوصاً في مقدمة تحقيق كتاب العطايا السنية)، ويرى أنها عارية عن الصحة تماماً؛ لأن القاضي النزاري (الصبري) كان متخصصاً في الفقه، وهو مجال بعيد عن كتب التاريخ والكتب العلمية التي ألَّفها الملك الأفضل، وذهب إلى مثل رأيه الدكتور الحميدي، الذي شكّك في رواية الفاسي؛ فقد رواها عن مجهول بقوله: (بلغني)، ولم ينسبها لشخص معروف، ولم يذكر أحد من اليمنيين المعاصرين للملك الأفضل مثل هذه التهمة، كما أنه لم يجد في ترجمة الصبري أي علاقة له بالسلطان الأفضل، وذُكرت صلته فقط بالسلطان (الأشرف) ابن (الأفضل) الذي اتخذه مؤدباً لولده.

قلت: يصعب قبول مثل هذا الاتهام أو نفيه بالنسبة للملك (الأفضل) الرسولي. فممّا يدعو إلى قبول الاتهام:

أن الكثير من الحكام وذوي النفوذ على مدى التاريخ- ممن لهم اهتمام

---

(1) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التاريخ، للسخاوي، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت: مؤسسة الرسالة (1407 هـ / 1986م) ، ص 275.

بالعلم، ولهم طموح في أن يكون لهم مؤلفات باسمهم ـ لا يتردَّدون في استكتاب العلماء (المتخصصين) في أي فن من الفنون، وقد يتطوع بعض العلماء ممن يعرفون مثل هذه النزعة لديهم، فيتقرب إليهم بتأليف كتاب ويقدمه للسلطان على أنه من تأليف السلطان نفسه؛ لينال بذلك الحظوة عنده، وقد يضع السلطان أو الملك فكرة الكتاب وخطته، ويطلب من العالم أن يسير وفق هذه الخطة، ثم يطلع عليه بعد تمامه؛ فيقرّ منه ما يناسب فكرته، ويحذف منه ما يتعارض معها، وقد يضيف أو يزيد عليه. ومن ذلك ما ذكره مؤرخ الدولة الرسولية علي بن الحسن الخزرجي (المتوفى سنة812هـ) حيث قال في كتابه ((العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن[1])) في ترجمة السلطان (الأشرف) إِسْمَاعِيل بن (الأفضل) العَبَّاس الرسولي (ابن المؤلف) المتوفى سنة 803هـ: «وصنف [السلطان الأشرف] (العسجد المسبوك والجوهر المحبوك فِي أَخبَار الخُلَفاء والملوك)، و(العقود اللؤلؤية فِي أَخبَار الدولة الرسولية)، إِلَى غير ذَلِك فِي النَّحو والفلك وَغَيرهمَا، وَذَلِكَ أَنه كَانَ يضع وضعاً، وَيحدّ حدًّا، ويَأْمر من يتمه على ذَلِك الوَضع، ثم يعرضه عَلَيه، فَمَا ارتَضَاهُ أثبته، وَمَا شَذَّ عَن مَقصُوده حذفه، وَمَا وجده نَاقِصاً أتمه». والخزرجي نفسه هو مؤلف كتاب «العقود اللؤلؤية فِي أَخْبَار الدولة الرسولية»، والظاهر أنه ألفه لـ(الأشرف)، فلما مات (الأشرف) قبل أن يشيع خبر نسبة الكتاب إليه، استعاد الخزرجي كتابه ونسبه إلى نفسه، ولكنه نسي أن يحذفه من مؤلفات الملك (الأشرف)، في ترجمته المشار إليها.

ومما يعزز اتهام السلطان بتكليف غيره بمهام التأليف: المعجم (الذي

---

(1) العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن، وهو أيضاً: (طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن) للخزرجي، تحقيق عبد الله قايد العبادي (وآخرين)، صنعاء: الجيل الجديد (2008–2009م)، 1/ 527، ونقل عبارته شمس الدين السخاوي (المتوفى سنة 902هـ) في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت: مكتبة الحياة (د.ت)، 2/ 299.

ذكرناه في عداد مؤلفاته)، والذي ألفه بخمس لغات إلى جانب العربية؛ فمن المستحيل أن يكون السلطان الأفضل ملماً بهذه اللغات كلها، وأرجح أنه كلّف شخصاً أو عدّة أشخاص للقيام بهذه المهمة بناء على اقتراحه وخطته. وقد ذكرنا سابقاً أن اليمن كانت في عهد الدولة الرسولية قبلة العلماء ومقصدهم من شتى أرجاء العالم الإسلامي؛ لتوقيرها ورعايتها للعلم وأهله، ولا يُستبعد أن يكون من بين هؤلاء القادمين من يجيد كل هذه اللغات أو بعضها.

ومما يدخل في هذا الباب أنني وقفت أثناء عملي في تحقيق القسم الجغرافي من كتاب «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لابن فضل الله العمري[1] (المتوفى سنة 749هـ) على زيادات كثيرة في هذين المجلدين بخط آخر غير خط ابن فضل الله العمري، وتبين لي - بعد بحث طويل - أنها بخط القاضي تقي الدين أبي الفتح محمد بن عبد اللطيف بن يحيى بن تمام السبكي، المتوفى سنة 744هـ (وهو ابن عم تاج الدين السبكي المشهور مؤلف طبقات الشافعية)، وكان من أتراب ابن فضل الله العمري، وكان الجزء الخامس والعشرون من المسالك بكامله بخط تقي الدين السبكي هذا، نقله حرفياً من كتابي «نهاية الأرب» للنويري، و«المختصر في أخبار البشر» لأبي الفداء، وكل ما فعله ابن فضل الله العمري في هذا الجزء هو حذف الكثير من الجمل والفقرات، وإضافة بعض الكلمات اليسيرة بخطه، ولم يتم تبييض الكتاب - بعد ذلك - وحذْف الفقرات التي أَشَّرَ عليها ابن فضل الله بالحذف، ووضع الزيادات في محلها من النص، فبقي هذا الجزء كما هو، وقد أربك كثرة الحذف والإضافة فيه محقق هذا الجزء الأستاذ مهدي عبد الحسين النجم؛ لأنه لم يستطع التمييز بين خط السبكي وبين خط العمري.

أما في عصرنا الحاضر فالشواهد كثيرة على استغلال الأثرياء وذوي

---

(1) ابن فضل الله العمري لم يكن ملكاً ولا سلطاناً، بل كان كاتب إنشاء في عهد الدولة المملوكية في مصر.

النفوذ حاجة وفقر بعض أهل العلم، وتكليفهم بكتابة البحوث والمؤلفات؛ وبخاصة رسائل (الماجستير) و(الدكتوراه) للطامحين منهم في الحصول على الألقاب العلمية.

ومن ناحية أخرى: يصعب قبول هذا الاتهام على علاته؛ فالمؤلف من الملوك والعلماء ذوي الهمم العالية، ويدل على ذلك أن الكثير من الأبحاث والرسائل الواردة في مجموع (الأفضل) مؤرخة بسنة 777هـ؛ أي: عندما كان في سدة الحكم، وقبل وفاته بسنة، وفي هذا المجموع أحد مؤلفاته؛ وعنوانه: «بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم»، وهو مختصر في علم الأنساب، ويقع في ست ورقات، أرّخ الأفضل بدء تأليفه في الثلث الأخير من يوم الأربعاء 16 جمادى الآخرة سنة 773هـ، وأكمله في آخر اليوم نفسه. وهذا يدل على الشغف الشديد بالعلم والهمة العالية، وسواء أكان هذا المختصر من تأليفه أو من تأليف غيره، فيكفيه مشقة النسخ.

وذكر الأستاذ عبد الله الحبشي في مقدمة تحقيق كتاب «العطايا السنية» للمؤلف[1]، أن الكتاب هو مختصر لكتابي «طبقات فقهاء اليمن» لابن سمرة الجعدي (المتوفى بعد سنة 586هـ)، و«السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين محمد بن يوسف الجندي (المتوفى بعد سنة 730هـ)، وتراجم العلماء فيهما مرتبة على الطبقات، أو على المناطق، وتولى (الأفضل) اختصار تلك التراجم وترتيبها على حروف العجم، على غرار كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان، ولكنه لم يكتف بما ورد فيهما، بل زاد عليهما تراجم مجموعة من مشاهير عصره من العلماء والوزراء والأمراء وكبار موظفي الدولة.. إلخ. وجزم الأستاذ الحبشي بأن هذه الزيادات هي من عمل الملك (الأفضل) نفسه.

وقد عرف التاريخ أمثال هؤلاء الحكام الأفذاذ الذين لهم المقدرة على

(1) العطايا السنية 12–13.

تنظيم أوقاتهم، وتخصيص قسم منها للعلم مهما كانت الظروف المحيطة بهم، ومن هؤلاء - على سبيل المثال- معاصر المؤلف الإمام (الزيدي) يحيى بن حمزة (المؤيد بالله)، المتوفى سنة 749هـ، وله عشرات المصنفات؛ فقد وقفت على الجزء الأخير من أجزاء كتابه الضخم: «الانتصار على علماء الأمصار» (الجزء الثامن عشر) بخط مؤلفه، وعندي نسخة مصورة منه، ذكر في خاتمته أنه أتمه في العشر الوسطى من شهر ذي الحجة سنة 748هـ، وهو محاصر في (حصن هِرَّان) قبلي ذمار، فلم يشغله الحصار واستعار أوار الحرب عن التأليف. وفي عصرنا الحاضر كان من بين المبرِّزين من العلماء الحكام سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة ـ رعاه الله ـ فقد جمع باقتدار بين ممارسته للسلطة وبين الاشتغال بالعلم والتصنيف؛ فكان له مصنفات كثيرة مفيدة، جمعت بين التاريخ والتراث والأدب.. إلخ.

ونخلص من ذلك إلى القول بأن بعض مؤلفات الملك (الأفضل) ساهم في وضعها بعض أهل العلم؛ قد يكون منهم قاضي تعز رضي الدين الصبري وقد يكون غيره، وكان ذلك بإشرافه وتوجيهه، وكانت له بصماته فيها وزياداته عليها. وبعضها من تأليفه خالصاً، ولست هنا في موقع من يقدر على التميز بين ما هو له منها، وما هو منسوب منها إلى غيره؛ لأن أغلبها ما يزال مخطوطاً، والبعض منها مفقود.

ويضاف إلى ذلك جهوده في مجال البناء والإعمار، ورعاية دور العلم والعبادة؛ حيث سار أيضاً على نهج أسلافه في تشجيع وتكريم العلم والعلماء وطلبة العلم، وساهم في بناء المساجد والمدارس؛ ومنها المدرسة الأفضلية في تعز، وكانت من أجمل المدارس وأفخمها[1]، وأخرى في مكة المكرمة

(1) ذكر القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه ((المدارس الإسلامية في اليمن)) (ص245): أن هذه المدرسة ظلت عامرة إلى ما بعد قدوم بعثة كاستن نيبور إلى اليمن سنة 1761م، الذي رسم صورة لتعز وجبل صبر، وذكر المدرسة الأفضلية وحدد موقعها.

بالقرب من المسعى، وأوقف عليهما الأوقاف الجليلة.

توفي الملك الأفضل في مدينة زبيد التي كان يقيم بها في فصل الشتاء يوم الجمعة 21 شعبان سنة 778هـ، ونقل جثمانه إلى مدينة تعز، ودفن في مدرسته (المدرسة الأفضيلة)[1].

هذا الكتاب «نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء»:

أشرنا فيما سبق إلى أن موضوع الكتاب يندرج في سياق كتب «الآداب والوصايا السلطانية»، ويقوم في الأساس على مبدأ «نصيحة» أولي الأمر في كيفية تسيير وإدارة شؤون الدولة والحكم على الوجه الأمثل، وتتركز في الغالب على مجموعة محاور:

- «أدب النفس»، ويتضمن مجموعة من النصائح الأخلاقية والقواعد السلوكية الواجب على الحاكم اتباعها؛ بدءاً بما يجب أن يكون عليه في شخصه، وكيفية تعامله مع رعيته.
- «سياسة الدولة أو سياسة المُلْك»، وتركِّز على الأسس التي ينبغي للملك ـ أو السلطان ـ اتباعها في أسلوب إدارته لأمور الدولة، وطريقة اختيار حاشيته ومستشاريه، وسلوكه مع أعدائه... إلخ، وإرشاده إلى الطريقة المثلى لتحقيق هذه الأهداف.
- «طقوس ومراسيم البلاط»، وتُعنى بوضع قواعد سلوك الحاشية والرعية في تعاملهم مع السلطان.

وكتاب (الأفضل) الرسولي قد جمع بين هذه المحاور الثلاثة موزعة على الأبواب الثلاثة للكتاب:

(1) انظر مصادر ترجمته في الحواشي السابقة، وقد استقصى الدكتور يوسف بن عبد العزيز الحميدي مصادر ترجمة الأفضل – القديمة منها والحديثة– في رسالته للدكتوراه «الملك الأفضل الرسولي جهوده السياسية والعلمية»، ص 11–15.

الباب الأول: في آداب خاصة الملوك وجلسائهم وعلمائهم.

الباب الثاني: في آداب الملوك أنفسهم وما يجب عليهم.

الباب الثالث: فيما لا يسع الملوك والرؤساء جهله من أنواع العلوم.

ففي الباب الأول ابتدأ المؤلف - وكذلك فعل في بداية الباب الثاني - بالحديث عن أهمية السلطة والسلطان، ووجوب طاعته وتعظيمه، ثم انتقل في بقية نصوص الباب الأول إلى الحديث عن «طقوس ومراسيم البلاط»، التي ينبغي على الحاشية والرعية اتباعها في تعاملهم مع السلطان.

وهذان الموضوعان طارئان على نظام الحكم الإسلامي؛ فقد حدثا عقب التحول أو الإنقلاب الذي طرأ على الخلافة الراشدة ذات الطابع الشوروي، إلى الملك الوراثي الاستبدادي (انقلاب الخلافة إلى ملك). وبرزت نتائج هذا التحول أو الانقلاب في مسألتين:

الأولى: في طريقة الوصول إلى السلطة؛ فقد جاءت في معظمها بطريق الغلبة والقهر، وليس باعتماد مبدأ الشورى واختيار الأمة.

الثانية: الابتعاد عن وظيفة الخلافة الأساسية؛ فأصبح الهدف الرئيسي لدى معظم أولئك (الخلفاء والملوك) من سعيهم للوصول إلى السلطة، هو الوصول إلى السلطة بحد ذاتها؛ بغرض الاستئثار بها، والاستمتاع بما تضفيه على صاحبها من المجد والجاه والثروة.... الخ، وليس بِعَدِّها أو بحسبانها (أي: السلطة والخلافة) كما كانت في عهد الراشدين - وكما أراد لها الإسلام أن تكون - وسيلة وأداة لخدمة الأمة، وتطبيق مقاصد الإسلام وقيمه ومُثُله العليا في الرحمة والعدل على أرض الواقع، وتوفير المناخ الملائم لتحقيق تلك الأهداف والمقاصد في حياة الفرد والمجتمع على السواء. واستهان هؤلاء (الخلفاء والملوك) في سعيهم الدؤوب للوصول إلى السلطة والاستئثار بها، بكل القيم والمثل العليا في المجتمع، واستحلوا

من أجلها الدماء والأعراض والحريات التي جاء الإسلام ليصونها ويعلي من شأنها. وحتى يضفوا الصبغة الشرعية على حكمهم؛ فقد بثّ هولاء السلاطين عبر فقهائهم ووعَّاظهم وقصّاصيهم فكرة تعظيم شأن الخلافة؛ فهي «خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»، وجرى الاستعانة في ذلك بعدد من النصوص والآثار (الضعيفة في مجملها)؛ مثل: «إِنَّ اللَّه إذا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا لِلْخِلافَةِ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَتِهِ، فَلا تَقَعُ عَلَيْهِ عَيْنُ أَحَدٍ إِلا أَحَبَّهُ»[1]، وفي رواية أخرى: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا لِلْخِلافَةِ مَسَحَ نَاصِيَتَهُ بِيَمِينِه»، و«السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ أَكْرَمَهُ أَكْرَمَه اللَّه، وَمَنْ أَهَانَهُ أَهَانَهُ اللَّهُ».

وتلا ذلك نقل مباحث (الخلافة أو الإمامة) من كتب الفقه إلى علم الكلام (علم أصول الدين)[2]، فلم تعد قضية فقهية أو مسألة فروع قابلة للاجتهاد والنقاش والتجديد كسائر موضوعات الفقه، بل أصبحت قضية عقيدة لا يمكن لأحد المساس بها، فاكتسبت بذلك المزيد من الحصانة والقداسة، وأصبح الخليفة أو السلطان – وفقاً لمثل هذه النصوص والقواعد – مختاراً من الله وليس

(1) قال الحاكم في (المستدرك) (5427) في سياق مناسبة الحديث: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ، بِالْكُوفَةِ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ عِيسَى الْهَاشِمِيُّ، ثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى الهَاشِمِيُّ، ثَنَا يَعْقُوبُ بنُ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ المَنْصُورِ فَرَأَيْتُ لَهُ جُمَّةً، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى حُسْنِهَا، فَقَالَ: كَانَ لأَبِي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ جُمَّةٌ، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ جُمَّةٌ، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْعَبَّاسِ كَانَتْ لَهُ جُمَّةٌ، وَكَانَ لِلْعَبَّاسِ جُمَّةٌ، وَحَدَّثَنِي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ جُمَّةٌ، وَكَانَ لِهَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ جُمَّةٌ». فَقُلْتُ لأَبِي: لأَعْجَبُ مِنْ حُسْنِهَا! فَقَالَ: «ذَلِكَ نُورُ الخِلافَةِ»... ثم ذكر الحديث عن أبي جعفر المنصور. وقال الحاكم: «رُوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ آخِرِهِمْ، كُلُّهُمْ هَاشِمِيُّونَ مَعْرُوفُونَ بِشَرَفِ الأَصْلِ»، وعقّب عليه الذهبي بقوله: «رواته هاشميون ليسوا بمعتمدين».

(2) انظر: الفردية بحث في أزمة الفقه السياسي عند المسلمين، زيد بن علي الوزير، صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني، (1420هـ/ 2000م)، ص 9 وما بعدها.

من الأمة، ومعارضته إنما هي معارضة لإرادة الله واختياره؛ ولذا يجب طاعته كما يجب تعظيمه... إلخ.

وقد سار المؤلف في كتابه هذا على هذا النهج؛ فمن ذلك قوله في فاتحة الباب الأول من كتابه: «لا خَفَاء في أَنَّ الله عظَّمَ شَأن الإِمَامة، وأعزَّ سُلطانَ الخِلافة، وأَنَّ الملوكَ خُلفاءُ الأنبياءِ - صَلوات الله وسلامه عليهم - وبهم صَلاحُ العالَمِ، وقد عُلمَ ما أوجَبهُ الله تعالى في حقِّ الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام- من التَّبجيل والتَّعظيم والتَّوقِير والتَّكريم، كما قال تعالى في حقِّ نبينا ﷺ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾. وإِنَّ شَخصاً بَلغَ قَدرهُ عند الله أَنْ يُحبطَ أَعمالَ المسلمينَ لأجلِ رفع الصَّوتِ عنده، لعَظِيْمُ الخَطَر، جليلُ القدر، فَكَانَ ﷺ لا يجوزُ لأَحدٍ أَنْ يرفعَ صَوتَهُ عنده، ولا يُنادِيه من وراءِ الحُجراتِ، ولا أَنْ يناديه باسمه فيقول: يا محمد، بل: يا نَبيَّ الله، أو يا رسولَ الله، وهذا من بابِ التَّعظيم والتَّبجيل. وتعظيمُ الملوكِ مِن هذا القَبِيل، وذلك أَنَّ الله تعالى اختار من بني آدمَ فَريقَينِ وفضَّلهما على خَلْقه؛ وهم الأَنبياءَ والملوك».

ثم قال: «فيَتعيَّن على كُلِّ مُسلم مِمَّن آتاهُ الله الدِّين، أَن يُحبَّ الملوك والسَّلاطين، وأَنْ يُطِيعَهم فيما يَأمُرونَ، وأَنْ يجلَّ قدرهم، ويُعظِّم شَأنهم؛ فإِنَّه لا رُتبَةَ أَعظمُ مِن رُتبة السُّلطان إِلاَّ النُّبوَّة، وإِنَّ رُتبةً تلي رُتبَة النُّبوةِ لعَظيمَةُ الخطرِ، جَليلةُ القدرِ».

وقال في بداية الباب الثاني: «إِنَّ الله تعالى إِنَّمَا يُعطِي المملَكَةَ من اصطَفَاهُ من عِبَادِه، وَرَآه أَهْلاً لِرعايَةِ عِبَادِه، قال الله تَعَالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [آل عمران: 26]،... ومِنَ الأَدلَّةِ على شَرَفِهَا وعِظَم قَدرِها وَجَلالَةِ خَطَرِها: ما رُوِيَ عن رَسولِ الله ﷺ أَنَّه قال: «عَدلُ السُّلطَانِ يَومًا واحدًا أَفضَلُ من عِبادَةِ سَبعينَ سَنَة»... وقال ـ عليه

الصَّلاة والسَّلام: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّه لَيُرفَعُ لِلسُّلطانِ العادلِ إلى السَّماءِ من العَمَلِ مِثلُ عَمَلِ جُملَةَ الرَّعيةِ، وكلُّ صَلاةٍ يُصَلِّيهَا بقدرِ سَبعينَ ألف صَلاةٍ». فإذَا كَانَ الأَمرُ كَذلكَ، فَلا نِعمَةَ أَجَلُّ من إعطاءِ دَرجَةِ السَّلطَنَةِ، فَيكُون سَاعَةً من عُمُرِهِ بِجَميعِ عُمُر غيرهِ».

أما «طقوس ومراسيم البلاط» فهدفها إدخال الرهبة والهيبة في نفوس الرعية، ولكنها تعمل في الوقت نفسه على إذلالهم. ومن الجليّ أنها لا تمتُّ إلى الإسلام بصلة، بل هي منقولة عن طقوس ورسوم الإمبراطوريات السابقة على الإسلام؛ وأبرزها (الإمبراطورية الساسانية)، حيث جرى تعريب أدبياتها عن طريق كتاب الدواوين ممن يجيدون الفارسية مثل ابن المقفع (ت 142هـ) وغيره، وتسابق على نقلها وتنقيحها جمهرة المشتغلين بالأدب؛ من أمثال الجاحظ في «كتاب التاج»، وابن قتيبة في «عيون الأخبار»، والثعالبي في «آداب الملوك»، وغيرهم. ولكن أدبيات «الوصايا السلطانية» المتأخرة تجاوزت تلك الطقوس الخاصة بالإمبراطوريات غير الإسلامية في بعض الأمور؛ مثل «تقبيل الأرض بين يدي السلطان» أو تقبيل ركبته ورجله، ويبدو أن مثل هذه الرسوم قد تعوّد عليها المؤلف بحكم نشأته في بلاط والده الملك (المجاهد)، الذي طالت مدته في الحكم (42 عاما)، ثم أصبح هو ملكاً من بعده، فلم ينكرها ولم يجد بها بأساً.

قال عن تقبيل الأرض: «ولا بَأسَ بِهِ؛ فإنَّه من وجوهِ الإكرام، وليسَ بسجودٍ؛ فإنَّ السُّجود هو مُباشرةُ الأرضِ بِالجبهةِ». ثم قال: «وأَمَّا السُّجودُ للملوكِ فَقد مَنعهُ النَّظر الفِقهي، وفيه بَحثٌ عقلي: وذلك أَنَّ للملوكِ رسوماً اقتضتها الهيبة؛ فلذلكَ كانوا يَسجُدونَ للملوكِ التَّبابِعة، فَلمَّا جاءَ الإسلامُ بَطَلَ ذلك بالسَّلام... وأما السُّجودُ لآدم – عليه السلام– فسجودُ تعظيم وتحية، لا سجودُ صلاةٍ وعبادةٍ. وأمَّا قَولُه تَعالى في قِصَّةِ يُوسف عليه السَّلام: ﴿ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ﴾، فَقِيلَ: كَانَ ذلكَ تحيَّةَ ذَلكَ الوَقتِ، وتَعظيم مُلوكِهم بِذَلك، وقيلَ: إنما سجدوا شكرا لله

لأجل وجْدَانه، فَجَعلوهُ كالقِبْلة وسَجَدوا لله شُكراً لِنعمتِه. وقوله تعالى: ﴿ وَخَرُّواْ لَهُۥ ﴾؛ أي: إليه، كما يُقالُ: صَلَّيتُ لِلكعبةِ؛ أي: إليها، قَاله عكرِمة والضَّحاك عن ابن عبَّاس، فَيَكُون الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَخَرُّواْ لَهُۥ ﴾؛ أَي: تَواضَعُوا له، وهو بَعِيدٌ؛ لأَنَّ الآية تُشعرُ بالسُّجود على أَكمل الوُجوهِ، والصَّحيحُ الَّذي عليه الجمهورُ أَنَّ السُّجودَ كانَ لِيوسُف - عليه السلام - على ما قاله أبو صالح عن ابن عباس: «أَنَّه كانَ سُجودُهم كهيئة الرُّكوع؛ كَمَا تَفعلهُ الأَعَاجِم». وقال الحسن: «أَمَرَهم الله بِالسّجودِ لَه لِتأويلِ الرُّؤيا». وَقال ابن الأنبَاري: «سَجَدُوا لَهُ عَلى جهةِ التَّحِيَّة لا على مَعنى العِبَادة، والمسجُودُ لهُ في الحقِيقَةِ هُو الله تَعالى». وكذا يَكُون في حقِّ الملوكِ، بِشرطِ قَصد السَّاجِدَ لله تعالى، وحفظِه لقَلبِه عمَّا سوى الله تعالى. ومقتَضى هذا البحث أَنَّ العُمدةَ على القَصدِ».

ولم يكتف المؤلف بما أورده في هذا الكتاب من الحثِّ على طاعة السلطان، وما يجب في حقه من التعظيم والتوقير من خلال الالتزم والتقيد بـ» طقوس ومراسيم البلاط»، فقد أتبعه ببحث آخر عنوانه: «نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك» (وهو القسم الثاني من أقسام هذا الكتاب)، وأستطيع الجزم هنا - بعد الفراغ من تحقيق الكتابين- أن بواعث المؤلف (الملك الأفضل) على اهتمامه الواضح بهذا الموضوع والتركيز عليه تتلخّص في أمرين:

الأول: دعم شرعية حكمه وحكم أسرته (الرسولية) من خلال إبراز وإعلاء واجب الطاعة للخليفة، ولكل من ولاّه الله أزمّة الأمور؛ لأنه مختار من الله، فلا تجوز مخالفته ولو بأدنى مخالفة؛ كـ(رفع الصوت بحضرته)، باعتبار مرتبة السُّلطان تلي مرتبة النُّبوة في الأهمية والقداسة، كما هو واضح في الكتابين.

الثاني: أراد المؤلف من خلال الحديث عن طقوس ومراسيم البلاط ـ وبخاصة في كتابه الثاني «نظم السلوك» ـ أن يضفي على نظام حكمه

وحكم أسرته المزيد من المهابة والإجلال، بإلزام الناس بهذه الطقوس (الامبراطورية)، وتهيئة أذهان اليمنيين لتقبل هذه الفكرة؛ لأن اليمنيين بخاصة، وأهل الجزيرة العربية بصورة عامة، لم يتعودوا على مثل هذا النوع من التقاليد (المذلّة) التي كانت قد ترسخت في (بلاط) الدولة العباسية في بغداد، وفي الممالك الإسلامية الأخرى التي انفصلت عنها في فارس والشام ومصر.. إلخ.

صحيح أن أئمة الزيدية – خصوم الدولة الرسولية الرئسيين في اليمن – قد فرضوا على الناس تقبيل أيديهم ورُكبهم، لكن ذلك لم يتأتّى لهم بحكم موقعهم في السلطة، بل جاء نتيجة استغلال توقير واحترام الناس لهم بحكم نسبهم (الشريف)، ولعلمهم وفضلهم (من شروط الخلافة عند الزيدية: أن يكون الإمام عالماً مجتهداً)، ولم يكن هذا الامتياز قاصراً على أئمة الزيدية، وحدهم بل شاركهم فيه كل الفضلاء والعلماء من السادة (العلويين)، وبقيت سائر تعاملات الأئمة مع رعاياهم في مجالسهم ومقار حكمهم على درجة عالية من البساطة والتواضع، واستمرت على ذلك حتى نهاية الحكم الملكي في اليمن سنة 1382هـ/ 1962م.

وأعتقد أن الملك (الأفضل) أراد أن تكون هذه القواعد السلوكية والرسوم (الامبراطورية) مقنَّنة ومكتوبة، ولكن الوفاة عاجلته في العام التالي لتأليف الكتاب، ولم تمهله حتى ينشر الفكرة ويطبقها، فبقيت نصوص كتابه «نظم السلوك» في طيّ الكتمان، ولم يُقدَّر لها الانتشار كما انتشر كتابه الآخر «نزهة الظرفاء»، والدليل على ذلك أنه لا توجد نسخة أخرى من هذا الكتاب، ولم يذكره مترجموه في عداد مؤلفاته التي ذكروها في ترجمته.

وافتتح المؤلف الباب الثاني – كما أسلفنا – بالتأكيد على تعظيم الخليفة (السلطان) ووجوب طاعته، ثم تطرق بعد ذلك إلى ذكر الصفات الخُلقية التي يجب أن يتحلى بها السلطان في نفسه «أدب النفس»، ممزوجة ببيان واجباته

ومهامه، والقواعد السلوكية والأخلاقية والعملية التي تضمن له حُسن إدارة البلاد بكفاءة واقتدار في حالات السلم والحرب «سياسة المُلْك».

ومن ضمن نصائحه ووصاياه للسّلطان: تأكيده أهمية اختيار عماله وحاشيته ورجال دولته من ذوي العلم والكفاءة والأمانة، وتحذيره من علماء ومستشاري السوء، قال: «وليحذر كلَّ الحذرِ من عُلماءِ السُّوءِ، المحبينَ للدُّنيا الراغبينَ بِها، الذين يحرصُون عليها؛ فإِنَّهم يُثنُونَ عليه ويَغُرُّونه ويَخدعُونه، ويَطلبونَ رِضاه طَمعاً لما في يَديهِ؛ ليَحصُلُون على خَبيثِ الطَّعام، وسَبيل الحرام، بالمكرِ والحيَل، والقَولِ من غيرِ عملٍ، فَهم في الحقِيقَةِ أَعدى الأَعداءِ؛ فإِنَّهم في الحقِيقَةِ إِنَّما يَخدُمونَ أَنفُسهم، ويُراعونَ لَذَّاتِهم». وحذّره كذلك من الاغترار بمديحهم له، ووجوب أن يتحرى بنفسه رد فعل الناس الحقيقي على سياسته، ولا يكتفي بما ينقله إليه هولاء. وفي هذه النصائح وأمثالها تتضح شخصية الملك (الأفضل)، واستفادته من تجاربه في السلطة، من خلال معايشته لمدّة حكم والده الطويلة، ومن موقع تجربته ملكاً وسلطاناً، وقد ذكرتُ في تعليقي على ما قاله المؤلف: «إن الحاشية من المستشارين والمقربين إذا كان اختيارهم على أساس الثقة والولاء، وليس على أساس الكفاءة والنزاهة، فإنهم بعد مدة من الزمن يصبحون خطراً على الحاكم نفسه، حيث إنهم يزينون له الباطل، ويشيرون عليه بما يخدم أهواءهم ومصالحهم، ويحجبون عنه الحقائق التي تتعارض معها، فلا يصل إليه من الآراء إلاّ ما يناسبهم، ويتفق مع رغباتهم، فيعزلون بذلك الحاكم عن الشعب وهمومه ومشكلاته».

وفي ختام الباب الثاني أكد المؤلف وجوب أن يكون السلطان ملماً بسير وأخبار الملوك السابقين؛ حتى يتجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعوا فيها، وأن يكون عالماً واسع الاطلاع والمعرفة؛ لما لذلك من أثر كبير في صقل شخصية الملك وتوسيع مداركه وإثراء تجربته؛ ولذلك خصّص المؤلف

«الباب الثالث» للعلوم والمعارف التي ينبغي أن يكون الملك/ السلطان مُلِمًّا بها، وبَيَّن فيه أهمية وضرورة كل علم من العلوم التي يجب تعلمها، والقدر الذي يجب أن يحيط به منها. وأصبح هذا الباب أقرب ما يكون إلى الوصايا التي ينصح بها العلماء والمربُّون طلبتهم في الكتب المعروفة بـ(أدب الطلب). وهذا الباب من الأبواب التي تفرد المؤلف بها في «الآداب السلطانية» عن غيره من مصنفي هذا النوع من المصنّفات.

مخطوطتا الكتاب ومطبوعته:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على مخطوطتين:

الأولى: نسخة مكتبة دير الأسكوريال الملكي (سان لورنثو) في إسبانيا، برقم (245)، ومنها نسخة مصورة في مكتبة غوته بألمانيا، وأخرى في إدارة المخطوطات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ورقمها (3832/ 2)، ومنهم حصلت على نسخة مصورة عنها، جزاهم الله خيراً.

وتقع المخطوطة في 32 ورقة، وهي ضمن مجموع، من ق78 –ق110.

اسم الناسخ: سليمان بن حسين بن حاتم.

وتاريخ الفراغ من نسخها: 20 جمادى الآخرة، سنة 999هـ.

نوع الخط: نسخ معتاد، وهي منقوطة في الغالب، وبعضها مشكول، وخطها جيد متقن، وهي قليلة السقط؛ ولذلك اتخذتها أصلاً، ورمزت لها بالحرف (أ).

عدد سطورها 15 سطرا، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد 12 كلمة. وفي طرة النسخة تملُّك باسم بدر الدين بن يحيى الشهاوي الحنفي.

والثانية: من مقتنيات مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، ضمن مكتبة الملك عبد العزيز العامة، التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد، زودني بها مشكوراً سعادة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان المزيني، المدير العام للمكتبة. ورقمها بالمكتبة (250/ 900). وتقع المخطوطة في 19 ورقة.

واسم الناسخ غير مذكور فيها، وكذلك تاريخ النسخ، ولا يبعد تاريخ نسخها عن القرن الحادي عشر الهجري.

نوع الخط: نسخ معتاد ضعيف، ولكنه مقروء ومنقوط في الغالب، وغير مشكول، والورقة الأولى منها محاطة بزخارف نباتية بسيطة. ورمزت لها بالحرف (ع).

متوسط عدد سطورها 23 سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر نحو 15 كلمة. وفي صفحة الغلاف بعض الفوائد الشعرية، وختم وقفية مكتبة عارف حكمت، وفيه تاريخ الوقفية سنة 1266 هـ، ومثله في نهاية الورقة الأخيرة.

ورجعت كذلك إلى مطبوعة الكتاب؛ فقد طبع في بيروت سنة 1405هـ / 1985م، عن دار الكتاب العربي، بتحقيق الدكتورة نبيلة عبد المنعم داود، واعتَمَدَتْ في تحقيقه على نسخة واحدة؛ هي نسخة مكتبة محمد عبد الرحمن العبيكان الخاصة بالرياض، وعلى الرغم من أن الدكتورة نبيلة عبد المنعم باحثة ومحققة قديرة، فإن عملها في تحقيق الكتاب شابه الكثير من التشويه والسقط، والأوهام في القراءة، وربما يعود السقط إلى المخطوطة التي اعتمدت عليها، وأغلبها يرجع إلى الوهم في قراءة النص، وقد قام الأستاذ نبيل إبراهيم العطية بمراجعة هذه الطبعة، ونشرها في مجلة «العرب»، السنة التاسعة والثلاثون، ذوالقعدة - ذوالحجة 1424 هـ، الجزء 5-6، ص347 355-، بعنوان: «نظرات في كتاب نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء»، نبَّه فيها على بعض الأخطاء التي وقعت في تلك الطبعة، وما فاته أكثر مما نبّه

عليه، وله عذره في ذلك؛ لأنه لم يقف على مخطوطة الكتاب. وقد رمزت إليها بالحرف (ط)، وأثبت في الحواشي أهم الاختلافات والأخطاء في تلك الطبعة، وأهملت الأخطاء البسيطة التي ربما تكون بسبب الأخطاء المطبعية. وأختارُ فيما يلي بعض الأوهام التي وقعت فيها المحققة في قراءة النص:

ففي ص17، س3، قال المؤلف: لا خفاء في أن الله عظم شأن الإِمَامة. فقرأتها المحققة: لاحقا.

وفي ص 27، س8 وردت كلمة (النوكى). فقرأتها: النسوكى.

وفي ص 44، س3، قال المؤلف عن العلم: إن جميع الأشياء تتجمل بالناس، والناس يتجملون بالعلم، وقرأتها: تتحمل...يتحملون، بالحاء المهملة في الموضعين.

وفي الصفحة نفسها، س 11، قال المؤلف: وليحذر كل الحذر من علماء السوء. قرأتها: غلمان السوء. وأمثال ذلك كثير.

أما الشعر ففيه الكثير من أخطاء وأوهام القراءة؛ ومن ذلك على سبيل المثال:

جاء في ص 26، خبر ظريف عن استفتاء أحد الشبان للإمام الشافعي ببيت من الشعر:

سلِ المفتيَ المكِّيَّ هل في تزاورٍ　　وضمَّةِ مُشتاقِ الفؤادِ جُناحُ؟!

فأجابه الإمام الشافعي ببيتٍ منَ الشعر:

أقولُ: معاذَ اللهِ أنْ يُذْهِبَ التُّقى　　تلاصُقُ أكبادٍ بِهِنَّ جِرَاحُ

فلم تتنبه المحققة إلى أن الإمام الشافعي رد عليه بشعر بنفس الوزن والقافية، وتحرفت (التُّقَى) إلى: (التَّقِيّ)، وجملة (أكبادٍ بِهِنَّ) إلى: (اكباديهن).

وفي ص 46، س1، استشهد المؤلف ببيت قس بن ساعدة الإيادي:

في الذاهبِـينَ الأولـينَ   منَ القرونِ لنا بصـائرْ

فلم تدرك المحققة أنه شعر، وقرأت عجزه: (من القرون بظائر)!!

وفي ص 49، س13، ورد فيه بيت شعر [لأبي العتاهية]:

حياتُكَ أنفاسٌ تُعَدُّ فكلَّما   مَضَى نَفَسٌ منها انتقَصْتَ به جُزءا

وقرأته المحققة:

حياتك أنفاس فكلما   مضى نفس انتقضت به جزاءه

وفي ص71، س8، ورد البيت التالي:

وقالوا لها: هذا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ   فقالتْ: أَلا إعرَاضُهُ أيسَرُ الخَطْبِ

فقرأْته:

وقــالــوا هــذا جيبك معرض   فقالت ألا إعرضه بأيسر الخطب

منهج التحقيق:

أشرت فيما سبق إلى أنني اعتمدت في التحقيق على مخطوطتين، واتخذت من المخطوطة (أ) أصلاً، وقارنت بينهما، وأثبت الفوارق بينهما في الحواشي، وأثبت كذلك الاختلافات الجوهرية بينهما وبين ما ورد في طبعة الدكتورة نبيلة عبد المنعم داود، وأهملت الأخطاء البسيطة حتى لا نثقل الحواشي ونضجر القارئ بكثرة الإحالات.

وقمت بتخريج النصوص التي استشهد بها المؤلف بالرجوع إلى مصادرها، وأفدت منها في تقويم النص، وتصحيح أخطاء النساخ.

ولتوضيح النص، وتسهيل مهمة البحث فيه؛ وضعت عناوين للفقرات الرئيسية للكتاب، وجعلتها بين معقوفتين. وصنعت له فهارس للشعر والأعلام ومصادر التحقيق.

وفي الختام أحب أن أتوجه بالشكر الجزيل لك من ساهم في نشر هذا

العمل، وأخص بالذكر سعادة الأستاذ الفاضل جمعة بن عبد الله القبيسي، المدير التنفيذي لدار الكتب الوطنية بهيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، والأستاذ محمد عبد الله الشحي، رئيس قسم النشر، والزملاء الأعزاء: الأستاذ بسام محمد بارود، والأديب والشاعر الأستاذ أحمد محمد عبيد، والشاعر القدير الأستاذ زهير ظاظا، والدكتور أنس عبد الهادي أبو هلال، فلهم مني خالص الشكر والتقدير، وجزاهم الله عني خير الجزاء، وأنوه أيضاً بجهد ولدي محمد عبد الله السريحي، الذي تولى صف الكتاب عن أصله المخطوط.

والله ولي الهداية والتوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل.

عبد الله بن يحيى السريحي

أبو ظبي في السابع من شهر رجب سنة 1433هـ

الموافق للثامن والعشرين من شهر أيار (مايو) سنة 2012م

صفحات من مخطوطتي الكتاب

كتاب
نزهة الظرفا، وتحفة الخلفا،
تاليف الامام الأعظم والسلطان المعظم
الجامع بين فضيلتي السيف والقلم والأقلام
والحكم والعدل والكرم مولانا ومالك
عصرنا ابي الاشرف السلطان العالم
العادل الملك الافضل العباس
بن علي بن داود بن يوسف بن عمر
بن علي بن رسول الغساني
ادام الله دولته ونفع
للمسلمين مدته
آمين آمين

صفحة غلاف المخطوطة (أ)

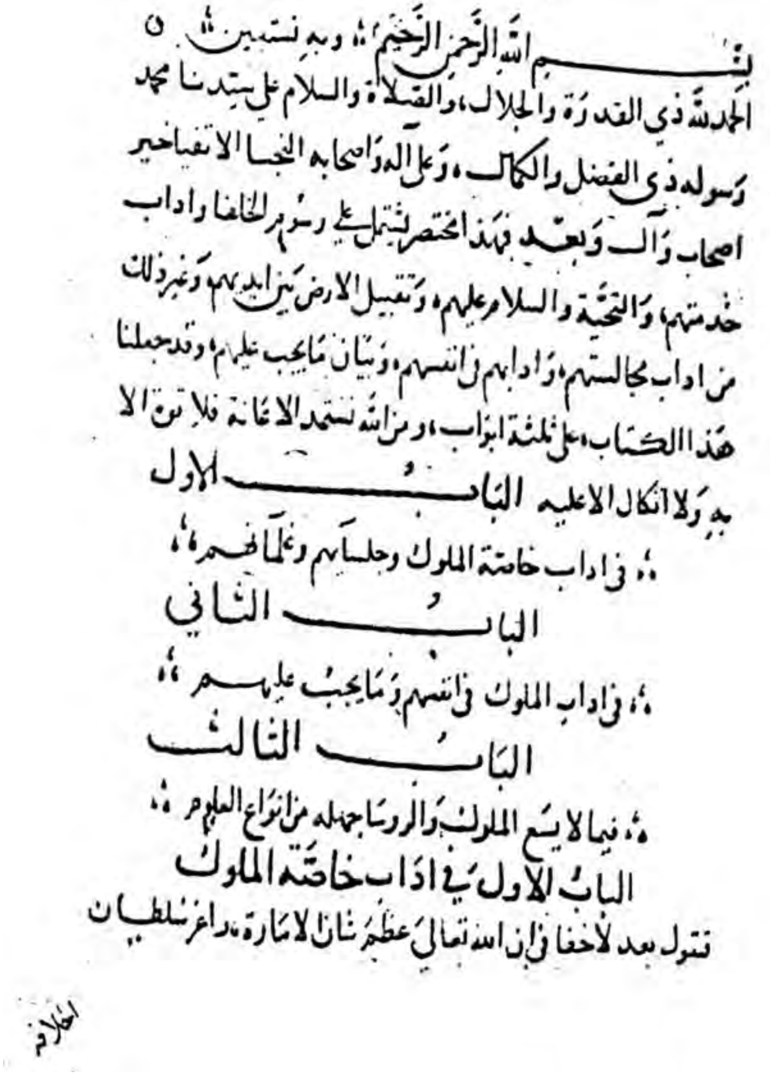
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله ذي القدرة والجلال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
رسوله ذي الفضل والكمال، وعلى آله وأصحابه النجبا الأتقيا الأخيار
أصحاب وآل وبعد فهذا مختصر يشتمل على رسوم الخلفا وآداب
خدمتهم، والتحية والسلام عليهم، وتقبيل الأرض بين أيديهم وغير ذلك
من آداب مجالستهم، وآدابهم في أنفسهم، وبيان ما يجب عليهم، وقد جعلنا
هذا الكتاب على ثلثة أبواب، ومن الله نستمد الإعانة فلا قوة إلا
به ولا اتكال إلا عليه
الباب الأول
في آداب خاصة الملوك وجلسائهم وعلمائهم
الباب الثاني
في آداب الملوك في أنفسهم وما يجب عليهم
الباب الثالث
فيما لا يسع الملوك والرؤسا جهله من أنواع العلوم
الباب الأول في آداب خاصة الملوك
نقول بعد لا خفا في أن الله تعالى عظم شأن الإمارة، وأعز سلطان

بداية المخطوطة (أ)

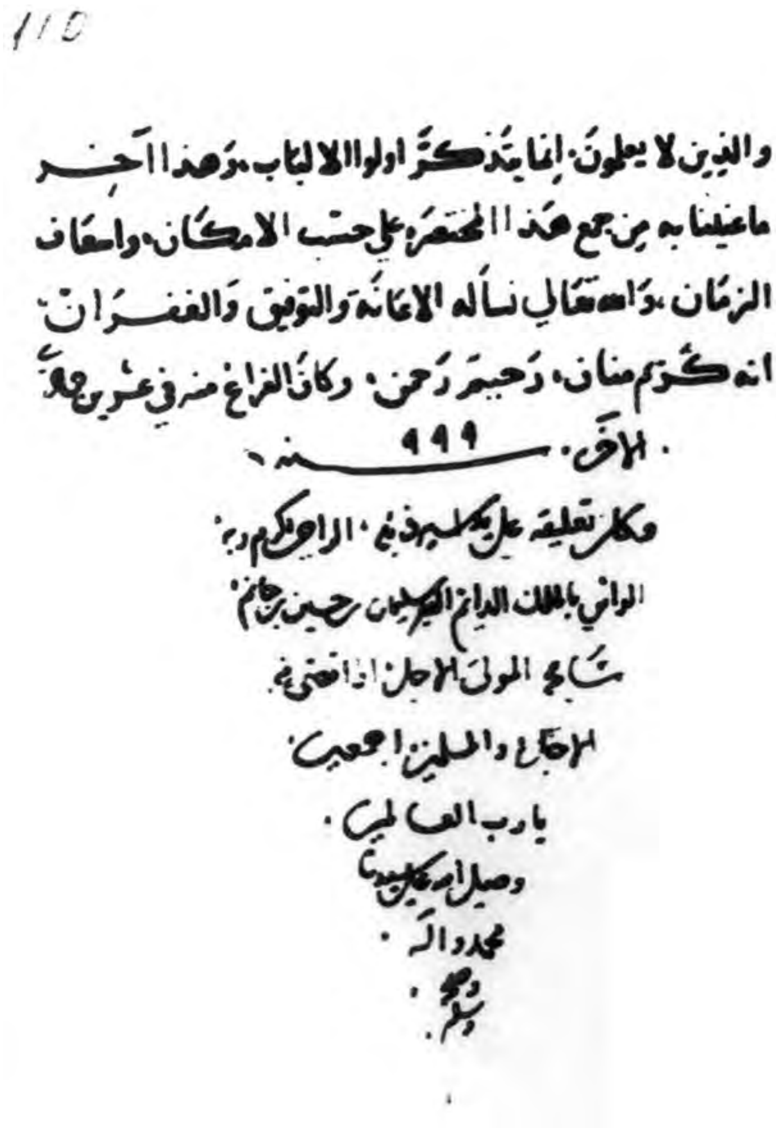
110

والذين لا يعلمون. إنما يتذكر أولوا الألباب. وهذا آخر
ما علقناه من جمع هذا المختصر على حسب الإمكان، وإسعاف
الزمان. والله تعالى نسأله الإعانة والتوفيق والغفران.
إنه كريم منان، رحيم رحمن. وكان الفراغ منه في عشرين جمادى
الآخر. سنة ٩٩٩

وكمل تعليقه على يد كاتبه لنفسه الراجي كرم ربه
الواثق بالملك الدائم الكريم حسين بن حاتم
سامحه المولى الأجل إذا [illegible]
[illegible] والمسلمين أجمعين
يا رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد وآله
وصحبه
وسلم.

آخر المخطوطة (أ)

صفحة غلاف المخطوطة (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وتوكلي
الحمد لله ذي القدرة والجلال والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله ذي الفضل
والكمال وعلى آله وأصحابه النجباء الأتقياء خير صحب وآل أما بعد فهذا مختصر يشتمل
على رسوم الخلفاء وآداب خدمتهم والتحية والسلام عليهم وتقبيل الأرض بين
أيديهم وغير ذلك من آداب مجالستهم وآدابهم في أنفسهم وأعيان ما يجب
عليهم وقد جعلنا هذا الكتاب على ثلاثة أبواب ومن الله نستمد الإعانة
ولا حول ولا قوة إلا به ولا اتكال إلا عليه الباب الأول في آداب خاصة الملوك
وجلسائهم وعلمائهم الباب الثاني في آداب الملوك أنفسهم وما يجب عليهم
الباب الثالث في ما لا يسع الملوك والأمراء جهله من أنواع العلوم الباب
الأول في آداب خاصة الملوك فنقول لا خفاء في أن الله عظم شأن الأئمة
وأعز سلطان الخلفاء وإن الملوك خلفاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم
وبهم صلاح العالم وقد علمنا ما أوجب الله تعالى في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
من التبجيل والتعظيم والتوقير والتكريم كما قال تعالى في حق نبينا صلى الله عليه
وآله وسلم يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له
بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون وأن شخصا
بلغ قدره عند الله أن يحبط أعمال المسلمين لأجل رفع الصوت عنده لعظيم الخطر جليل
القدر فكان صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز لأحد أن يرفع صوته عنده ولا
يناديه من وراء الحجرات ولا أن يناديه باسمه فيقول يا محمد بل يا نبي الله
أو يا رسول الله وهذا من باب التعظيم والتبجيل وتعظيم الملوك من هذا
وذلك أن الله تعالى اختار من بني آدم فريقين وفضلهما على خلقه وهم الأنبياء
والملوك فأما الأنبياء فأرسلهم ليبينوا لعباده ويرشدوهم إلى معرفته
السبل واختار الملوك ليحفظوا العباد من جور بعضهم على بعض وملكهم أزمة
الإبرام والنقض وربط مصالح خلقه في معايشهم بحكمته وأحلهم المحل الأشرف

بداية المخطوطة (ع)

على ذلك قال لأن تصغير المصغر في علم النحو عندنا لا يجوز وهذا استنباط حسن ويحكى
أن بعض الطفيليين حضر مجلساً يذكر فيه مثل هذا المعنى فقال نعم والله من أتقن علماً اهتدى
به إلى كل علم وأنا متقن لفن التطفيل فامتحنوني بما شئتم فقال له بعض من حضر
ما تقول في قوله تعالى واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها
فهل القرية والعير تسأل فقال الطفيلي إنما أراد عز وجل أهل القرية وأهل العير
فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهذا وارد في كثير من فصيح الكلام ألا ترى
أنك تقول أكلت خوان فلان وإنما أردت أكلت طعام خوانه لأنك لا تأكل الخوان نفسه
وإنما تأكل طعام الخوان فاحفظ النحو واعلم أن العلوم بعضها يتعلق ببعض في
غالب الأحوال ومعرفة كل شيء خير من جهله قال الله تعالى قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب . فهذا آخر ما عنينا بتضمين
جمع هذا المختصر على حسب الإمكان واتساع الزمان والله تعالى نسأله الإعانة
والتوفيق والغفران إنه كريم منان رحيم رحمن تم الكتاب نزهة الظرفاء وتحفة
الخلفاء للنبي الإمام الأعظم الملك الأفضل العباس
بن علي بن داود بن يوسف عمر بن
علي بن رسول الغساني برد الله
مضجعه ورحمه برحمته
آمين آمين
آمين

آخر المخطوطة (ع)

النص المحقق

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين[1]

الحمدُ للهِ ذِي القدرةِ والجلال، والسَّلامُ على سيِّدنا مُحمَّد رسوله ذِي الفضلِ والكمالِ، وعلى آله وأَصحابه النُّجباء الأَتقياء خير صَحبٍ وآل.

أَمَّا بعد: فهذا مختصرٌ يَشْتملُ على رُسومِ الخُلفاءِ وآدابِ خِدمتهم، والتَّحية والسلام عليهم، وتَقبيلِ الأَرضِ بَين أَيَدِيهم، وغير ذلك من آدابِ مُجالستهم، وآدَابِهم في أَنفسهم، وبَيان ما يَجبُ لهم[2] وعليهم، وقد جَعلنَا هذا الكتاب على ثلاثةِ أبوابٍ، ومن الله نَستَمِدُّ الإِعانة، ولا حولَ ولا قوةَ إلاَّ به، ولا اتكالَ إلاَّ عليه:

الباب الأول: في آدَابِ خَاصَّةِ الملوكِ وجُلسائهم وعُلمائهم.

الباب الثاني: في آدَابِ الملوكِ أَنفُسهم وما يَجبُ عليهم.

الباب الثالث: فيما لا يَسعُ الملوكَ والرُّؤساءَ جَهْله من أَنواعِ العلوم.

---

(1) في (ع): وبه ثقتي وتوكلي.

(2) في (ط): وبيان ما يجب عليهم.

الباب الأول
في آدابِ خاصَّةِ الملوك

[احترام السُّلطان وتوقيره ووجوب طاعته][1]

فنقول: [أما] بعد: لا خَفَاء[2] في أَنَّ الله عظَّمَ شَأن الإِمَامة، وأعزَّ سُلطانَ [79/ أ] الخِلافة[3]، وأنَّ الملوكَ خُلفاءُ الأنبياءِ - صَلوات الله وسلامه عليهم[4] - وبهم صَلاحُ العالَمَ، وقد عُلمَ ما أوجَبهُ الله تعالى في حقِّ الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام- مِن التَّبجيلِ والتَّعظيم والتَّوقِير والتَّكريم، كما قال تعالى في حقِّ نبينا ﷺ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾. [الحجرات: 2]. وإِنَّ شَخصاً بَلغَ قَدرهُ عند الله أَنْ يُحبطَ أَعمالَ المسلمينَ لأجلِ رفعِ الصَّوتِ عنده، لعَظِيْمُ الخَطَر، جليلُ القدر، فَكَانَ ﷺ

(1) انظر: سلوك المالك في تدبير الممالك، لابن أبي الربيع، تحقيق حامد عبدالله ربيع، القاهرة: دار الشعب، (1980م)، ص14 وما بعدها، وآداب الملوك للثعالبي، تحقيق جليل العطية، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990م، و رسوم دار الخلافة، لهلال بن المحسن الصابئ، تحقيق: ميخائيل عواد، بيروت: دار الرائد العربي، ط2 (1986م)، ص3-6، وسراج الملوك للطرطوشي، تحقيق محمد فتحي أبو بكر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية (1994م)، ص 198 وما بعدها، والشهب اللامعة في السياسة النافعة، لعبد الله بن رضوان المالقي الفاسي، تحقيق سليمان معتوق الرفاعي، بيروت: دار المدار الإسلامي (2002م)، ص235 وما بعدها.

(2) في (ط): بعد لاحقا.

(3) في (ع): الخلفاء.

(4) صلوات الله وسلامه عليهم: ليست في (ط).

لا يجوزُ لأَحدٍ أَنْ يرفع صَوتهُ عنده، ولا يُنادِيه من وراءِ الحُجراتِ[1]، ولا أَنْ يناديه باسمه فيقول: يا محمد، بل: يا نَبيَّ الله، أو يا رسولَ الله، وهذا من بابِ التَّعظيم والتَّبجيلِ. وتعظيمُ الملوكِ مِن هذا القَبيلِ، وذلك أَنَّ الله تعالى اختار من بني آدم فَريقَينِ وفضَّلهما على خَلْقه؛ وهم الأَنبياءَ والملوك.

فأَمَّا الأَنبياءُ: فإنَّه أرسلهم ليُبَيِّنوا لِعبادِهِ الدَّليل، ويوضِّحوا لهم إِلى مَعرِفَتهِ[2] السَّبيل. واختَارَ الملوكَ ليَحفَظُوا العِبادَ من جَوْرِ بَعضهم على بَعضٍ، وملَّكهم أَزِمَّةَ[3] الإِبْرَام والنَّقض، ورَبَطَ مصالحَ خلقهِ في معايشهم بحكمَته، [وأَجلَّهم][4] وأَحلَّهم أَشرفَ محلٍّ بقدرته، كما وردَ في الخَبرِ[5]: «السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ»، فمن اصطفاه الله وملَّكه من أَزِمَّةِ [79/ ب] السَّلطَنةِ، وأَقْعَدهُ في رتبةِ المَملكةِ، فإِنَّه يَجبُ على كل مسلم محَبَّتُه، وتَلزمهُ مُتَابعته وطاعته، ولا يَجُوزُ لَه بُغضهُ ومُنازعته، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ

(1) في (ط): الحجاب.

(2) في (ط): معرفة.

(3) أَزِمّة: جمع زِمَام، والزِّمامُ: ما زُمَّ (شُدَّ) به، والزِّمامُ: الحبل الذي يجعل في البُرَةِ أوالخشبةِ ثم يشد في طرفه المِقْوَد، وقد يسمى المِقوَد زِماماً. والمراد هنا: القيادة. اللسان: (زمم).

(4) زيادة من (ع).

(5) حديث: «السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ» رُوي بعدة طرق، ولا يخلو أي منها من ضعف. انظر: السنة لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي (1400هـ)، 2/ 492، وعلل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة (1405هـ)، 2/ 409، والضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية (1404هـ/ 1984م)، 3/ 353، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، ط3 (1409هـ/ 1988م)، 3/ 361، والسنن الكبرى للبيهقي 8/ 162، رقم (16427)، وشعب الإيمان 6/ 18، رقم (7375)، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة 1/ 477، 2/ 106، 4/ 166–165، 6/ 6. ولعل أصل الخبر ما ورد في قول عبد الملك بن مروان أثناء توجهه إلى الشام بعد انتصاره على مصعب بن الزبير –كما ذكر البلاذري في أنساب الأشراف في ترجمة ابن الزبير– قال: «لمَّا أَراد عَبْد المَلِكِ الشخوص إِلَى الشَّام خطب النَّاس فعظَّم عليهم حقَّ السلطان، وَقَالَ لهم: هو ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، وحَثَّهم عَلَى الطَّاعةِ والجماعةِ».

ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: 59]، فيتعيَّن على كُلِّ مُسلم مِمَّن آتَاهُ الله الدِّين، أَن يُحِبَّ الملوك والسَّلاطين[1]، وأَنْ يُطِيعَهم فيما يَأْمُرونَ، وأَنْ يجلَّ قدرهم، ويُعظِّم شَأنهم؛ فإنَّه لا رُتبَةَ أَعظمُ مِن رُتبة السُّلطان إلاَّ النُّبوَّة، وإِنَّ رُتبةً تلي[2] رُتبَة النُّبوةِ لعَظِيمَةُ الخطرِ، جَليلةُ القدرِ.

[آدابُ الدُّخُولِ على الملوكِ وتحيَّتهم][3]

إِذا ثبتَ هذا فأَوَّلُ ما نَبدأُ[4] به: آدابُ[5] الدُّخولِ على الملوك، وتَقبيلُ الأرضِ بينَ أَيدِيهم[6]، والتَّحيةُ والسَّلامُ عليهم، وتَقبِيلُ أَكُفِّهم وأَقدَامهم، وغير ذلك.

فنقولُ:لَمْ تَكن مِنَ العادةِ القديمةِ أَنَّ الدَّاخلَ إِذا دَخلَ على الملكِ قبَّل الأَرض، لكنَّه إذا كان جَليلَ القدرِ ودخلَ على الملك قال: السَّلام عليكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ورحمةُ اللهِ وبركاته، بِكافِ الخطابِ؛ فإِنَّه أَبلَغ وأَعلى وأَوقَع.

---

(1) كانت الجملة في أصل المطبوع غير واضحة، واجتهدَت المحقِّقة في قراءتها على هذا النحو: ((فيتعين على كل مسلم ممن آتاه الله الدين أن يتولى السلاطين)).

(2) تلي: ساقطة من (ط).

(3) قارن بـ: التاج في أخلاق الملوك للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، بيروت: دار صعب، (1970م)، ص15 وما بعدها، وآداب الملوك للثعالبي، تحقيق جليل العطية، بيروت: دار الغرب الاسلامي،(1990م)، 227–231، وسراج الملوك للطرطوشي، ص 228 وما بعدها، والمنهج المسلوك في سياسة الملوك للشيزري، تحقيق علي عبد الله الموسى، الأردن: مكتبة المنار (1987م)، ص 575–585، والشهب اللامعة 319–330.

(4) في (ط): يبدأ.

(5) آداب: ساقطة من (ط).

(6) تقبيل الأرض ـ وكذلك تقبيل أيدي وركب وأَقدام الملوك والسلاطين ـ من رموز الاستعباد والطغيان التي ابتلي بها المسلمون، وهي أفظع من تعظيم الأعاجم لملوكهم الذي نهى النبيﷺ عنه، وصفة تقبيل الأرض بين يدي الملك: أَنّ الشخص الداخلَ عليهم يخِرُّ إلى الأرض حتى يقبلها كالسَّاجد، بينما كانت تحية الأعاجم تقتصر على الانحناءِ فيما يشبة الركوع. ولا أَعرف أحداً من علماء المسلمين الثقات أجازها.

وهكذا فَعلَ[1] الإمام الشَّافعيﷺ لما دَخل على الرَّشِيد، رَحمهُ الله تعالى. واستَحبَّ جَماعةٌ[2] أَنَّ الداخلَ يُسلِّم بغيرِ كافِ المُخَاطب مُفرداً، بل بِالكافِ والميم، ثمَّ يخصُّ الخليفةَ[3] بالدِّعاءِ بعدَ السَّلام.

وإِنْ كانَ الدَّاخلُ وزيراً أَو أميراً فأَعطاهُ الخليفة يده فَهوَ إِكرامٌ له، فليقبِّلها اختصاصاً [80/ أ] بهذه الحال الكبير محلّها. ثُمَّ عُدِلَ في هذا الوقت إلى تَقبيلِ الأَرضِ في السَّلام على الملوكِ، واشتَرَكَ فيه كُلُّ الناس، ولا بَأسَ بِهِ؛ فإنَّه من وجوهِ الإكرام، وليَسَ بسجودٍ[4]؛ فإنَّ السُّجودَ هو مُباشرةُ الأرضِ بِالجبهةِ.

وأَمَّا أَكَابِر النَّاسِ من الهاشِميِّين والفُقهاء والقضاة والزهاد والقراء فما كانوا يُقبِّلونَ الأرضَ، بل كانوا يقتصرونَ على السَّلام حَسْبُ[5]، ثُمَّ يُقبِّلون اليدَ أو الرُّكبةَ أو القَدمَ على حسب ما يَقتضيه الحَال. ذكرهُ صاحبُ كتاب[6] «رسوم الخلفاء».

وأَمَّا أوساط الجُندِ ومن دُونَهم، وعوامُّ الناسِ ومن لا رُتبةَ له، فمنكرٌ منهم السَّلام، فإن رُتبتهم تَقصرُ عن ذلك، وصِفَتُهم عند الدخول:[7] تَقبيلُ الأرض مِراراً لا غير.

وأَمَّا السُّجودُ للملوكِ فَقد مَنعهُ النَّظر الفِقهِي[8]، وفيه بَحثٌ عقلي[9]: وذلك

---

(1) في (ط): نقل.

(2) في (ط): وبه أفتى جماعة.

(3) في (ط): السدة، مكان (الخليفة).

(4) قلت: بل حرمه أكثر العلماء، وعَدُّوه بمثابة السُّجود الذي لا يكون إلاَّ لله سبحانه وتعالى.

(5) حسب: ساقطة من (ط).

(6) في(ع): ذكره في كتاب.. إلخ. والنص في رسوم دار الخلافة، لهلال بن المحسن الصابئ، ص 31–32، والنقل عنه بتصرف.

(7) في (ط): وضعتهم عن الدخول.

(8) في (ع): الفهمي، وكذلك في (ط).

(9) في (ط): لأنه بحث عقلي.

أَنَّ للملوكِ رسوماً اقتضتها الهيبة[1]؛ فلذلكَ كانوا يَسجُدونَ للملوكِ التَّبابعة[2]، فَلمَّا جاءَ الإسلامُ بَطَلَ ذلك بالسَّلام. وفي الحديثِ النَّبوي[3] أَنَّ مُعاذَ بْنَ جَبَلٍ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَن اليَمنِ سَجَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ يَا مُعَاذ، إِنَّمَا السُّجود لله عَزَّ وَجَلَّ»، ونَهَاهُ عن ذلك. وروى أنس بن مالك ﷺ قال[4]: «قال رجلٌ: يا رسولَ الله، إِنَّ أَحدَنَا لَيلقى صَاحبَه [81/ أ] أَفَيَنْحَنِي لَهُ؟ قال: لا».

وأما السُّجودُ لآدم –عليه السلام– فسجودُ تعظيم وتحيةٍ لا سجودَ صلاةٍ وعبادةٍ. وأَمَّا قَولُه تَعالى في قِصَّةِ يُوسف عليه السَّلامَ: ﴿ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ﴾، فَقِيلَ[5]: كَانَ ذلكَ تحيَّةَ ذَلكَ الوَقتِ، وتَعظيم مُلوكِهم بِذَلك، وقيلَ: إِنَّما سجدوا شكراً لله لأجلِ وجْدَانِه[6]، فَجَعلوهُ كالقِبْلةِ وسَجَدوا لله شُكراً لنِعمَتِهِ. وقوله تعالى: ﴿ وَخَرُّواْ لَهُۥ ﴾؛ أَي: إليه، كما يُقالُ: صَلَّيتُ لِلكعبةِ؛ أَي: إِليها، قَاله عِكرِمة[7] والضَّحَّاك عن ابن عبَّاس، فَيكُون الضَّمير في قوله تعالى:

(1) الهيبة، ساقطة من (ع).

(2) في (ع): السابقة.

(3) الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه (4171)، من حديث ابن أبي أوفى، ولفظه: «لَمَّا قَدِمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ مِنَ الشَّامِ سَجَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدِمْتُ الشَّامَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِبَطَارِقَتِهِمْ وَأَسَاقِفَتِهِمْ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ. قَالَ: «فَلا تَفْعَلْ؛ فَإِنِّي لَوْ أَمَرْتُ شَيْئًا أَنْ يَسْجُدَ لِشَيْءٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا...». وذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن 1/ 293، وابن كثير في تفسيره 2/ 492.

(4) الحديث أخرجه الترمذي في السنن (2728)، ولفظه: «حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيَنْحَنِي لَهُ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: أَفَيَلْتَزِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: أَفَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(5) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي 1/ 293، 9/ 246–265، وأحكام القرآن، للجصاص 1/ 37، 4/ 395، وزاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي 2/ 473–474، ولعل النقل عنه.

(6) في (ط): وحدانه، لعله خطأ مطبعي.

(7) في (ع) عطاء، مكان عكرمة.

﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ﴾؛ أَي: تَواضَعُوا له،[1] وهو بَعِيدٌ؛ لأَنَّ الآية تُشعرُ بالسُّجود على أَكمِل الوُجوهِ، والصَّحيحُ الَّذي عليه الجمهورُ أَنَّ السُّجودَ كانَ لِيوسُف – عليه السلام – على ما قاله أَبو صالح عن ابن عباس: «أَنَّه كانَ سُجودُهم كهيئة الرُّكوعِ؛ كَمَا تَفعلهُ الأَعَاجِم». وقال الحسن: «أَمَرَهم الله بِالسّجودِ لَه لِتأوِيلِ الرُّؤيا»[2]. وقال ابن الأنبَاري: «سَجَدُوا لَهُ عَلى جهةِ التَّحِيَّة، لا على مَعنى العِبَادة، والمسجُودُ لهُ في الحقِيقَةِ هُو الله تَعالى».

وكذا يَكُون في حقِّ الملوكِ، بِشرط[3] قَصد السَّاجِد لله تعالى، وحفظِه لقَلبِه عما سوى الله تعالى. ومقتَضى هذا البحث أَنَّ العُمدةَ[4] على القَصدِ.

[آداب مُجالسةِ الملوكِ ومخاطبتهم]

ومن الآداب: أَنَّ السلطانَ إذا عَطَسَ لا يُشمَّت.

ومنه ما حُكيَ أَنَّ الرَّشيد [81/ ب] عَطسَ والإمام الشَّافعيرضي الله عنه عنده، فقال: بِأَدَبِك[5] يا أميرَ المؤمنينَ أَم بِأَدب الشَّريعة؟ فقالَ: بل بِأَدِبِ الشَّريعة. فقال له: يرحَمُكَ الله.

وإذَا دَعَا السُّلطانُ فلا يُؤَمَّنُ على دُعائه، ولا يُعزَّى إليهِ بمن[6] مَاتَ له من خاصَّتهِ وحَاشِيته؛ لأنَّ التَّعزيَةَ إِنَّما تكونُ غالباً من الأَكابِرِ للأَصاغِرِ لا العكس، وكذلكَ يكونُ أيضاً للمُتَقاربِينَ في المُمَاثَلةِ، لا للمُرتَفِعِ في المنزِلةِ[7].

---

(1) في (ط): أي تواصفوه.
(2) في (ع): أمرهم بالسجود له لتأويل الرؤيا، وفي (ط): أمرهم له بالسجود ولديل الرؤيا.
(3) في (ط): فشرط.
(4) في (ط): العبارة.
(5) في (ط): بإذنك..في المواضع الثلاثة.
(6) في (ط): من.
(7) في (ط): كذا يكون من المتعازين في المماثلة لا في المنزلة.

[تخصيصُ الملك بالتَّعظيمِ دونَ سائِرِ جلسائهِ]

ومن الآداب: أَنَّ الدَّاخِلَ على الملكِ إِذا رأى عندَهُ أَحداً مِن خَاصَّتِه أو قَرابتهِ، فلا يُشْرِكه مَع الملك في التَّبجِيل والإِعظَامِ[1]، فإِنَّ مَجالسَ الخُلفاءِ والملوكِ لا يُبجَّل[2] فيها سواهم.

وحُكيَ أَنَّ أبا مسلم الخراساني دَخلَ يوماً على السَّفَّاحِ وهو خَليفة، وعندَه أَخوه أَبو جعفر، فسلَّم على السَّفّاح وأَعرضَ عن المنصورِ، وكان المنصورُ هو الأَكبر، فقال له السَّفَّاحُ: أَلا تُسلِّم على أَخي المنصُور؟ فقال: إِنَّ مَجلسَ أَميرِ المؤمنينَ لا يُبجَّل[3] فيه سواه. فَيقالُ: إِنَّ المنصورَ حَفظها عليه، فلمَّا صارت الخلافةُ إليه قتل أبا مسلم.

[حسنُ اختيارِ الأَلفاظِ في مُخاطَبةِ الملوك]

ومن الآدابِ: تَحسِينُ اللفظِ[4] في الخطابِ، والرَّدِّ والجوابِ، وانتِقاؤُهُ من جميع ما يعابُ، وتَقريبُ العبارةِ من الصَّوابِ.

كما حكيَ عن الفضلِ بن الربيعِ[5] أَنَّ الرَّشيد يوماً قالَ له وهو مُغْضَبٌ:

---

(1) في (ع): والتعظيم.

(2) في (ط): لا يحل.

(3) في (ط): لا يحل.

(4) في (ط): ومن الآداب لفظ القول...وانتقائه.

(5) الفضل بن الربيع بن يونس، أبو العباس: أديب ووزير من الكفاة، كان أبوه وزيراً للمنصور، عينه المنصور حاجباً له لما ولَّى أباه الوزارة، فلما آل الأمر إلى الرشيد واستوزر البرامكة، كان الفضل بن الربيع من كبار خصومهم والمحرضين عليهم، فلما قضى عليهم الرشيد استوزره بعدهم، وظل في الوزارة إلى أن مات الرشيد، ثم ولي الوزارة للأمين، فلما قتل الأمين استخفى، ومات متخفياً سنة 208هـ. انظر: كتاب الوزراء والكتاب، للجهشياري، تحقيق إبراهيم صالح، أبو ظبي: دار الكتب الوطنية (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث)، 1430هـ/ 2009م، ص 316، 359 ومابعدها.

كذَبتَ. فَقَال له الفَضلِ: وَجهُ الكذَّاب [82/ أ] ـ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ـ لا يُقابلك، ولسانُه لا يُخَاطبك! فَأُعجِبَ الرَّشيدُ بِلطفِ[1] قولِه، وحسن خطابهِ.

ويحكى أَنَّ السَّيد بن أَنس الأَزدي[2] دَخَل يَوماً على المأمُونِ، فقال له: أَنتَ السَّيدُ بن أَنس؟ فقال: أَناً ابن أنسٍ، وأَميرُ المؤمنينَ السَّيد.

قُلتُ: ولقَدْ أَحسنَ ابنُ أنسٍ في لُطفٍ هذا الجوابِ، وصَدَقَ في قوله ووافَقَ الصواب، بدليلِ مسألةٍ فِقهيَّة؛ وهي: ما لو أَوصى رَجُلٌ لَسيِّدِ النَّاس بثلُثِ ماله، فإنَّ الوصية تكون للخليفة، نصَّ عليه الماوردي في كتاب «الحاوي الكبير»؛ قال[3]: «لَوْ أَوصَى لِسَيِّدِ النَّاسِ يَكونُ لِلْخَليفَةِ». ثمَّ قَالَ: » رَأَيْتُ عُمَرَ بنَ الْخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَنَامِ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ، ثُمَّ قُمْتُ أُمَاشِيهِ، فَضَاقَ الطَّرِيقُ بِنَا [فَوَقَفَ][4]،

والحكاية في البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، بيروت: دار صادر (1419هـ999–م)، 9/ 141، ومحاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني تحقيق: عمر الطباع، بيروت: دار القلم، (1420هـ/ 1999م)، 1/ 155.

(1) في (ط): بلفظ.

(2) السيد بن أنس الأزدي التليدي: أمير الموصل في عهد المأمون، وأحد الشجعان الفصحاء.وكان المأمون يُقرِّبه ويعتمد عليه، ويسيِّره لقتال المتمردين، وكانت عادته إذا التقى بالعدو أن يتقدم الجيش، ويحمل وحده بنفسه، فحلف رجل من أصحاب زريق بن علي بن صدقة الأزدي (من كبار الثوار على المأمون، وكان قد تغلب على الجبال ما بين الموصلِ وأذربيجان) أن يقتله، فلما كانت إحدى الوقائع صمدَ له ذلك الرجل فاقتتلا، فقُتلا معاً سنة 211هـ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، بيروت: دار صادر (1400هـ / 1980م)، 1/ 221، والكامل في التاريخ 6/ 136، ونهاية الأرب 22/ 162، وتاريخ ابن خلدون، 3/ 318. والحكاية في التاج للجاحظ 92، والمحاسن والأضداد، له أيضاً، القاهرة: مكتبة الخانجي (1415هـ / 1994م)، 1/ 14، والمحاسن والمساوئ، للبيهقي، تحقيق: عدنان علي، بيروت دار الكتب العلمية (1420هـ/ 1999م)، 1/ 335، وآداب الملوك للثعالبي، ص 77–78، وربيع الأبرار 1/ 319.

(3) الحاوي الكبير للماوردي، بيروت: دار الفكر، 8/ 353–354، والنص عن الماوردي في أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري، بيروت: دار الكتب العلمية (1422 هـ/ 2000م)، 3/ 51.

(4) زيادة من الحاوي الكبير.

فَقُلْتُ: تَقَدَّمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّكَ سَيِّدُ النَّاس. فقَالَ: لا تَقُل هَكَذَا. قُلْتُ: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلا تَرَى [لَوْ][1] أَنَّ رَجُلاً أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِسَيِّدِ النَّاس، كَانَ لِلْخَلِيفَةِ، أَنَا أُفْتِيكَ بِهَذَا، فَخُذْ خَطِّي به[2]. ولم أَكُن سَمعتُ هذه المسأَلَةَ قبل هَذَا المَنَام، وَلَيْسَ الْجَوَابُ فِيهَا إلاَّ كَذَلِكَ، لأَنَّ سَيِّدَ النَّاس هُوَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِمْ، وَالْمُطَاعُ فِيهِم، وَهَذِه صِفَةُ الْخَلِيفَةِ المتقدِّم عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ». هَذَا لفظُهُ في «الحاوي»، وهيَ مَسأَلَةٌ حسنةٌ لم يَذكُرهَا غَيرُه، والله أعلَم.[82/ ب]

ودخَل معنُ بنُ زائدة عَلَى المَنْصُورِ، فَقَالَ له[3]: «كبرتَ يا معن! قَالَ: فِي طاعتك يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: فإنَّك لجلد. قَالَ: عَلَى أعدائكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: وإن فيكَ لبقية، قَالَ: هي لك يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قال: فأَيُّ الدولتين أحبُّ إليكَ؛ دولتنا أم دولة بني أمية؟ قال: ذَلكَ إليكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ إنْ زَادَ برُّك على بِرِّهم كانَتْ دولتكَ أحبَّ إِليَّ، وإِنْ زَاد برّهم على بِرِّك كانَت دولتُهُم أحبَّ إِليَّ؛ قالَ: صدَقتَ». فما أَحسن من مَعْن هذا الإتحاف، وما أَحسنَ من المنصُورِ هذا الإِنصاف!

ويُحكَى أَنَّ سعيدَ بن مُرَّة[4] الكندِي دَخَل على مُعاوِيَةَ، فقالَ لهُ: أَنتَ سعيد؟ فقال: أَنا ابن مُرَّة، وأميرُ المؤمنينَ السَّعيدُ.

---

(1) زيادة من (ع) والحاوي الكبير.

(2) في (ط) فقد حظي به.

(3) الخبر في: العقد الفريد 2/ 129، وزهر الأداب 2/ 231، وآداب الملوك 79، وربيع الأبرار 1/ 709، ووفيات الأعيان 5/ 274، ومرآة الجنان لليافعي، 1/ 316، وبدائع السلك فى طبائع الملك، لابن الأزرق، تحقيق: علي سامي النشار، بغداد: وزارة الإعلام، 1977م، 2/ 118.

(4) في الأصول: قرة، والمثبت عن مصادر الخبر، انظر: التاج في أخلاق الملوك، 92، والمحاسن والأضداد للجاحظ 14، والمحاسن والمساوئ للبيهقي، 1/ 335، والأوائل لأبي هلال العسكري، 73، وآداب الملوك للثعالبي، 77، ورسوم دار الخلافة 60، والتذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق: إحسان عباس، وبكر عباس، بيروت: دار صادر (1996م)، 1/ 441، وربيع الأبرار، 1/ 195، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 19/ 167.

وحُكي أنَّ المأمون سأل يحيى بن أكثم يوماً عن شيءٍ هل كان[1]؟ فقال: لا، وأَيَّدَ اللهُ أميرَ المؤمنين. فَأَتى بِالواو فَاصِلة بَينَ النَّفيِ والدُّعاءِ، وهذا ظُرفٌ ولطفٌ، فأُعجِبَ المأمونُ بذلك وقال: واللهِ ما واوٌ قَطُّ أَحسنَ من هذهِ الواو. وحُكيَ بهذه الحِكَاية في مجلسِ الصاحب بن عبَّاد، فَقالَ: واللهِ إنَّ هذهِ الواو أَحسنُ من واواتِ الأصداغِ في خدودِ[2] الملاحِ.

ودخل العتبيﷺ على الرشيد يوما، فَقبَّل الرَّشيدُ يَدَهُ، فقال[3]: «يَدُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَقُّ بالمكارم [83/ أ] بِالتَّقْبِيلِ؛ لِعُلُوِّهَا في المكارم، وطُهْرِها عن المآثم؛ فإِنَّك لتُقيل المرِيْب[4]، وتصفَحُ عن الذُّنوبِ، فَمَنْ أَرَادَكَ بِسُوءٍ جَعَلَهُ اللَّهُ[5] طَرِيدَ خَوْفِكَ، وحَصِيدَ سَيْفِكَ».

---

(1) النص في: فقه اللغة للثعالبي 94، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب، له أيضاً، 616، ودرة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، (1418هـ/ 1998م)، ص 13، وشرحها لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق: ميسون عبد السلام نجيب، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية (2012م)، 143، وربيع الأبرار 1/ 544، والتذكرة الحمدونية 8/ 294.

(2) في (ط): حدود، بالحاء المهملة، وفي درة الغواص: في خدود المرد الملاح.

(3) الخبر في العقد الفريد 2/ 8، وفيه: «دخل رجل على عبد الملك بن مروان فقبّل يده، وقال: يدُكَ يا أمير المؤمنين أحقُّ يدٍ بالتقبيل، لِعُلوِّها في المكارم...إلخ»، وفي تاريخ مدينة دمشق 53/ 427، في ترجمة المهدي العباسي: «قبَّل رجل يدَ المهدي، ثم قال له: يدك يا أمير المؤمنين أحق بالتقبيل.. »، ومثله في تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي (1424هـ/ 2033م)، 4/ 500. والحكاية بين رجل من أهل الكوفة والمنصور: في إعتاب الكتاب، لابن الأبار، 47.
والعتبي: هو محمد بن عبيد الله بن عمرو، أبو عبد الرحمن الأموي، من بني عتبة بن أبي سفيان: أديب، كثير الأخبار، حسن الشعر، من أهل البصرة، ووفاته فيها، له عدة مصنفات؛ منها: «أشعار النساء اللاتي أحببن ثم أبغضن» و«الأخلاق» و«أشعار الأعاريب» و«الخيل». توفي سنة 228 هـ. ترجمته في تاريخ بغداد 2/ 324، رقم (815)، والإكمال 6/ 368.

(4) في (ط): لتقبل التوبة.

(5) لفظ الجلالة ليس في (ط).

[تجنّب ما يُتطيَّر به من الكلامِ في مُخاطبتهم]

ومن الآداب في مخَاطَبتِهم[1]: الاحتِرَازُ عمَّا يُتَطيَّر به[2] من الكلام؛ كما حُكيَ أن الرَّشيدَ يوماً سأَلَ الفضلَ بن الرَّبيع عن شجرةِ خلافٍ[3]: ما اسم هذه[4]؟ فقالَ: الوفاقُ [يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ][5].

ومن ذَلكَ ما يُحكَى أَنَّ الرشيدَ يوماً سأل المأمونَ ولدَهُ وهو صَغيرٌ ـ على سبيل الدُّعابةِ معهُ، وممتَحناً لهُ ـ وقَد رأى في يده سواكاً[6]: ما جمعُ[7] مِسوَاكٍ؟ فقالَ المأمونُ: جمعه ضِدُّ محاسنكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِين! معرِّضاً من أَنْ يقولَ: مَسَاوِيْكَ[8].

وكذا إِذا عَرضَ اسمُ شيءٍ يُوافِقُ ما له حُرمةٌ عندَ الملكِ ممَّا لا يجُوزُ[9] المواجهةُ به؛ كما حُكيَ عن الفضلِ بن الربيعِ أيضاً أَنَّ الرشيدَ رأَى يوماً في قصرهِ حُزمةَ[10] خَيْزُرانٍ، فقال: ما هذه؟ فقالَ له الفضلُ: عروقُ الرِّماحِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. ولم يَقُلِ: الخَيْزُران، وذلك أَنَّ أُمَّ الرَّشيدِ كانَ اسمُها الخَيزران، فتَحشَّم أَنْ يُواجهه بذلك.

---

(1) في (ط): مخالطتهم.
(2) به: ليست في (ط).
(3) 6: شجرة الخلاف: صنف من الصفصاف.
(4) كذا وردت الحكاية في رسوم دار الخلافة 95، وفي شرح نهج البلاغة 5/ 29، ووردت الحكاية بين المنصور والربيع والد الفضل، ومثله في الفخري في الآداب السلطانية 242.
(5) زيادة من (ع).
(6) الحكاية في الكناية والتعريض، للثعالبي، ص71.
(7) في (ط): ما يجمع.
(8) في (ط): مساوئك.
(9) في (ط): ما يجوز.
(10) حزمة، ليست في (ط).

[التَّبسّط والإيناس في مجالسةِ الملوك]

ومن الآداب: تَرْكُ الاحتراس، وإظهارُ الموافقةِ والإينَاس؛ فإن التَّقشُّفَ على الملوكِ والأكابرِ ليسَ من شيمِ ذَوي الألبابِ، ولا شرطِ الأَتْبَاعِ والأصحاب، فقد رَوَى الحريريُّ في كتابِ «درَّة الغوَّاصِ»[1]: أَنَّ حامدَ بن العبَّاس[2] سأَلَ [83/ ب]يوماً الوزيرَ عليّ بن عيسى[3] وهو في ديوان الوزارة - وقد دَخَل عليهِ هو وقاضِي القُضاة أبو عمر[4] -........................

(1) درة الغواص في أوهام الخواص، ص 142-143. والحكاية في: خاص الخاص، للثعالبي، تحقيق: حسن الأمين، بيروت: دار مكتبة الحياة (د.ت)، ص61-62، ولباب الآداب، لأسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة السنة، ط2، (1407هـ/ 1987م)، ص321، والتذكرة الحمدونية 8/ 351.

(2) حامد بن العباس، أبو محمد: وزير من وزراء الدولة العباسية، كان يلي نظر فارس، وأضيفت إليها البصرة، ثم طُلب إلى بغداد وولي الوزارة للمقتدر سنة 306 هـ، فظهر منه سوء تدبير، فانتهى أمره بأن عزله المقتدر سنة 311 ه، وقبض عليه وأرسل إلى واسط، فمات فيها مسموماً. انظر: مروج الذهب 5/ 48، 203، ونشوار المحاضرة للتنوخي، تحقيق عبود الشالجي، (د.ن)، (1971-1973م) 1/ 22-24، والكامل لابن الأثير 6/ 173-241، والمنتظم 6/ 180، والفخري في الآداب السلطانية 268-269، وتاريخ الإسلام 7/ 235-239.

(3) علي بن عيسي بن داود ابن الجراح: عالم وأديب ووزير من وزراء الدولة العباسية، وَزَرَ للمقتدر والقاهر، نشأ كاتباً كأبيه. وولي مكة، واستقدمه المقتدر إلى بغداد سنة 300 هـ فولاه الوزارة، ثم عزله سنة 304، وحبسه ونفاه إلى مكة سنة 311هـ، ومنها إلى صنعاء. ثم أعاده المقتدر إلى الوزارة ثانية فرجع إلى بغداد سنة 314، ثم نقم عليه سنة 316 فعزله وقبض عليه. وكانت حياته ملؤها الاضطراب، وتوفي ببغداد سنة 334 هـ، وله عدة مصنفات. ترجمته في: تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء للصابئ 305 وما بعدها، وتاريخ بغداد 13/ 459-462، والفخري في الآداب السلطانية 267-268، وتاريخ الإسلام 7/ 680-682.

(4) في (ط): ابن عمرو، تصحيف، وهو القاضي محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي بالولاء، أبو عمر، فقيه وقاض ومحدِّث، ولد بالبصرة، وولي القضاء بمدينة المنصور والأعمال المتصلة بها سنة 284 هـ، ثم نقل إلى قضاء الشرقية (الكرخ)، وصُرف سنة 296، وأُعيد سنة 317، فتقلَّد مع قضاء الجانب الشرقي ببغداد قضاء الشَّام والحرمين واليمن. وصنَّف (مسنداً) كبيراً قرأ أكثره على الناس، وكان يُضربُ المثل بعقله وحلمه. توفي ببغداد سنة 320 هـ. ترجمته في تاريخ بغداد 3/ 401، وتاريخ الإسلام 7/ 376-377.

عن دَواءِ الخُمَارِ[1] وقد علِقَ به وتعِبَ مِنه، فأَعرضَ الوزير عن كلامه وتغَيَّرَ وجهه، فقالَ: ما نحنُ وهذا الكلامُ يا بن عمِّ أَمير المؤمنينَ: (فخَجِلَ حامدٌ خَجلاً شديداً، فتنَحْنَحَ القاضي لإصلاحِ صوتِه وقالَ: يا بن عمِّ[2] أمير المؤمنين)[3]، قالَ الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: 7]. وقد قال النبي ﷺ: «استعينُوا عَلى كُلِّ صِناعةٍ بأَهلِهَا»[4]، وشيخُ هذهِ الصناعةِ في الجاهليةِ الأَعشى، وفي الإسلامِ أَبو نُواس، وقد قال الأَعشى في هذا المعنى[5]:

وَكَأْسٍ شَرِبْتُ عَلَى لَذَّةٍ ... وَأُخْرَى تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا

وقال أَبو نُواس[6]:

دَعْ عَنكَ لَومِي فَإِنَّ اللَّومَ إِغراءُ ... وَداوِني بِالَّتي كانَتْ هِيَ الدَّاءُ

[صَفراءُ لا تَنزِلُ الأَحزانُ ساحَتَها ... لَو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرّاءُ

دارَتْ عَلى فِتيَةٍ دانَ الزَّمانُ لَهُمْ ... فَما يُصيبُهُمُ إِلاَّ بِما شاؤُوا

حاشا لِدُرَّةَ أَنْ تُبنى الخِيامُ لَها ... وَأَن تَروحَ عَلَيها الإِبْلُ وَالشاءُ

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي في العِلمِ فَلسَفَةً: ... حَفِظْتَ شَيئاً وَغابَت عَنكَ أَشياءُ][7]

قالَ: فأَسْفرَ حينئذٍ وجه حامد، وقالَ لعليِّ بن عيسى الوزير: ما ضَرّكَ

(1) الخُمار: الصداع والفتور الذي يعقب حالة السكر من الخمر ونحوه.

(2) عم: ليست في (ط).

(3) ما بين القوسين ساقط من (ع).

(4) كذا في مصادر الخبر، ولفظه في المقاصد الحسنة للسخاوي (1/ 31): «استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها»، وعقب عليه بقوله: قد يستأنس له بقوله ﷺ: «ما كان من أمر دنياكم فإليكم». وقال القاوقجي في اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تحقيق: فوّاز أحمد زمرلي، بيروت: دار البشائر الإسلامية 1415هـ، (ص39): «لم يرد بهذا اللفظ».

(5) ديوانه، تحقيق محمد إبراهيم الرضواني، قطر: وزارة الثقافة (2010م)، 2/ 12.

(6) ديوانه برواية الصولي، تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي، أبو ظبي: دار الكتب الوطنية (المجمع الثقافي)، (1431هـ/ 2010م)، ص53-54.

(7) ما بين المعقوفتين زيادة من (ع).

يا بارد لو أَجبتَ بما أجابَ به قاضي القضاة؛ فقد استظهر في هذهِ المسأَلة بقولِ الله تعالى أولاً، ثُمَّ بِقَولِ رَسُول اللهﷺ، وبيَّنَ الفُتيَا[1]، وأَدَّى المعنى، وتفَصَّى[2] من العُهدةِ. فخَجِلَ عليّ بن عيسى الوزير أَكثَر مِن خَجَلِ [84/ أ] أَبي حَامد أولاً لما بدأَهُ بِالسُّؤالِ. وهذا يَدلُّ على ظَرْفِ قاضي القضاة ولُطفِه[3] وحُسنِ أدبهِ، فَهَذا لا يَقدَحُ في نَزَاهتهِ، ولا يَحطُّ مِن قَدرْهِ ونَبَاهتهِ.

وقد رَوينَا عن الرَّبيع بن سليمان قال[4]: كنَّا يوماً عند الشَّافِعيّ، فجاءَ رجلٌ بِرقْعةٍ، فَنظَر فِيها وتَبسَّم، فكتبَ فيها ودَفَعَها إِلى صاحبِها، فأَخَذها ومضى، قال: فَقلتُ: أَيُسأَل الشافعي[5] بسؤالٍ ويجيبُ عليهِ ولا نَنْظرهُ[6]؟! فلحقتُ الرجلَ، وأَخذتُ الرُّقعةَ فقرأْتُهَا فإذا فيها مَكتوبٌ:

سَلِ المفتِيَ المكِّيَّ هل في تزاورٍ ... وضمَّةِ[7] مُشتاقِ الفؤادِ جُناحُ؟!

قالَ: فإذا بالشَّافعيّ رضي الله عنه قد أَجابَهُ أَسفلَ مِن ذلك:

---

(1) في (ع) الفتوى، وفي (ط): العتبى.

(2) في (ع، ط): تقضى، وفي التذكرة الحمدونية: تبرأ من العهدة. والمثبت من (أ) وكتاب درّة الغواص. وفَصى الإنسان الشيءَ من الشيء فَصْياً: فَصَله. وتَفصَّى من الشَّيءِ: تَخَلَّص، وهو المقصود هنا. اللسان: (فصي).

(3) في (ط): قاضي الأقضية ولفظه.

(4) الخبر في معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي (1993م)، 5/ 2405–2406، والمحمدون من الشعراء وأشعارهم، للقفطي، تحقيق: حسن معمري، الرياض: دار اليمامة (1390 هـ/ 1970م)، ص141، وطبقات السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع (1413هـ/ 1993م) 1/ 301، والبيتان لأبي العالية في الكامل للمبرد، تحقيق أبو الفضل إبراهيم 1/ 231، ونُسبا في وفيات الأعيان (3/ 261) لشاعر قالهما على لسان عطاء بن أبي رباح، وهو أنسب.

(5) في (ط): قال أسأل الشافعي.

(6) في (ط): ولا ينظره.

(7) في (ط): موضحة.

أَقولُ: مَعاذَ الله أنْ يُذهِبَ التُّقى   تلاصُقُ أَكْبادٍ بِهِنَّ جِراحُ[1]

فهذا لُطفٌ من الإمام الشَّافعيّ وظَرفٌ، وحسنُ جوابٍ على قدر السُّؤال، ومطارحةٌ حسنةٌ مع جلالةِ قدرهِ وعُلوِّ منصبهِ.

ورُويَ أَنَّ الرشيد قال يوماً للقاضي أَبي يُوسف[2]: ما تقولُ في الفَالُوذَج[3] واللُّوزِيْنَج[4] أيهما أطيب؟ وقد كان اختلف هو وزُبَيْدَة[5] في ذلك، فقال: يا أَميرَ المؤمنينَ، مَذهبي لا يجُوِّزُ الحكمَ على الغائبِ! فأَمر الرشيدُ بإحضارهما، فجعل القاضي يأكل من هذا لقمة ومن هذا أخرى، حتى تَنَصَّفَ[6] في صَحنيهمَا، ثم قال: يا أَميرَ المؤمنينَ، ما رأَيت[84/ ب] أَجْدلَ منهما خصمين؛ كلَّما أَردتُ أَن أُسجِّل[7] على أَحدهما قَام الآخرُ بحجَّتِهِ! فهذه كيَاسةٌ من القاضي أَبي يُوسف ومرُوءةٌ.

---

(1) في (ط): أكباديهن.

(2) الحكاية في اللطف واللطائف للثعالبي، ص10، وأخبار الظراف والمتماجنين لابن الجوزي، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، بيروت: دار ابن حزم (1997م)، ص 80، وفي التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم، للخطيب البغدادي، بيروت: دار ابن حزم، (1420هـ/ 1999 م)، ص105، نسبت الحكاية لأبي الحارث جمين.

(3) الْفَالُوذَجُ: نوعٌ من الحَلْواءِ تعمل من لباب القمح والسمن والعسل، معربة عن الفَارِسيّة (پالوده)، والباء الفارسية المثلثة تقلب – غالباً – فاءاً عند التعريب، وكذلك الألفاظ التي تُخْتَم بالهاءِ الفارسيَّة الخفيفة، إذا عُرِّبَتْ أُبْدِلَت الهاءُ جِيماً أو قَافاً. إصلاح المنطق 308، والمعرب 247، واللسان والتاج: (فلذ).

(4) اللَّوْزِينَجُ أيضاً: نوع من الحَلْواءِ أشبه بالقطايف، تُؤدَم بدُهن اللَّوْز، معربة عن الفارسية (لوزينه). المعرب 299، واللسان والتاج: (لوز).

(5) زُبَيْدَةُ بِنْت جَعْفَر بن أَبِي جَعْفَر المنصُور: زَوجُ الرشيدِ، وأُمُّ ولده محمد الأَمين، اسمها أمة العزيز، وكنيتها أُمُّ جَعْفَرٍ.

(6) في (ط): ينصف.

(7) السِّجِلُّ: الصَّكُّ، والمحضَر يَعقدهُ القاضي بفصلِ القضاء، يقالُ: سَجَّلَ الْحَاكِمُ لفلان بكذا تسجيلاً. مفاتيح العلوم للخوارزمي 83، والصحاح: (سجل).

[تجنب سؤال الملك عن حاله]

ومن الآدابِ: أَنَّ الملكَ لا يُسأَلُ عن حالـهِ ولا يُكيَّـف. قال يحيى بن [خالد] بـن برمـك[1]: «مَسـأَلَةُ الملوكِ عن حالها مَسأَلَةُ النَّوْكَـى[2]، فـإذا أَردتَ أَن تَســأَل الملك عن حالـهِ إِذا كـانَ عليـلاً فقـل: أَنْزَل اللهُ علـى مولانـا الشِّفاءَ والرحمـةَ. وإذا أَردتَ أن تقـول: كيـفَ أصبـحَ مولانـا؟ فقـلْ: صبَّحَ الله مولانا بالسَّعـادةِ والنعمةِ؛ فإِنَّ الملوك لا تُسأَل ولا تُشمَّت ولا تكيَّف».

[إِذا لحن الملكُ أو أخطأ يُنبِّهه جليسه بالتلميح لا التصريح]

ومـن الآدابِ: أَنَّه إِذا اتَّفقَ أَنْ يقولَ السلطانُ قولاً ملحونًا، أو يَرويَ حديثاً مرفوعاً، أو ينشد شعراً مكسوراً، لم يَكنْ لمنْ في حضرتهِ من الفُضلاءِ والأُدباءِ أَن يَرُدَّ عليـهِ مُواجِهـاً له ومصرِّحاً عليهِ بالخطأِ، بل يُعرِّض له، مُشيراً له ومُلوِّحـاً بأَحسنِ عِبارةٍ، وأَلطف إِشارةٍ، فقد قيل: «ومعلِّمُ السُّلطان كالمتعلّم».

وحكى النَّضرُ بن شُميل[3] قال: «دخلتُ على المأمونِ فتَجَارينا في

---

(1) قول يحيى بن خالد في العقد الفريد 1/ 131، ومعجم الأدباء 6/ 2810، وهو للفضل بن الربيع في البيان والتبيين 2/ 176، 3/ 184، ومثله في عيون الأخبار 1/ 76، وآدب الملوك للثعالبي 233، والتمثيل والمحاضرة، له أيضاً 1/ 142.

(2) في (ط): النسوكى، تحريف. وفي البيان والتبيين: مِن تحيّة النَّوكَى، ومثله في عيون الأخبار والتمثيل والمحاضرة وآداب الملوك، وفي معجم الأدباء: من سجية.. وهي أنسب.

(3) النَّضْرُ بن شُمَيْلٍ المازني التميمي، أبو الحسن: محدث، وفقيه، من أئمة علماء الأدب واللغة وأيام العرب، ولد بمرو (في جنوب تركمانستان حالياً) سنة 122هـ، وانتقل إلى البصرة مع أبيه سنة 128، فنشأ بها وأخذ على علمائها؛ ومنهم الخليل بن أحمد، وأقام بالبادية نحو أربعين عاماً، أخذ على فصحائها، وعاد بعدها إلى مرو فولي قضاءها، واتصل =

الحديث، فأَجرى هو ذِكْرَ النِّساءِ، فقالَ المأمونُ: حدَّثنا هُشَيم[1] عن مُجَالدٍ[2] عن الشَّعبي عن ابن عباسﷺ قالَ: قالَ رسول الله [3] ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لِدِينِهَا وَجَمَالِهَا، كَانَ ذَلِكَ سَدَادٌ مِنْ عِوَزٍ» بفتحِ السِّين. قال: فقلتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، حَدَّثَنِي عَوْفٌ عَنِ الْحَسَنِ بن عليّ بن أَبي طالبﷺ قال: قال [85/ أ]رسولُ الله ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لِدِينِهَا وَجَمَالِهَا، كَانَ ذَلِكَ سِدَادٌ مِنْ عِوَزٍ» بكسرِ السِّين، وكان المأمونُ متكئاً[4]، فاستوى جالساً وقال: يا نَضْر، (السَّداد) بالفتحِ في هذا الموضع لحنٌ؟ قلتُ: نَعَم يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وإنما لحنَ هُشَيم[5]؛ فإنَّه كانَ لحَّانة. قال: فقالَ لي: فما الفرقُ بينهما؟ قلتُ: (السَّدادُ) بالفتحِ: الصَّوابُ في الأمورِ والاستقامة، والإصابة في الأشياء،

= بالمأمون العباسي فأكرمه وقربه، وله عدة مصنفات، توفي بمرو سنة 204 هـ. ترجمته في طبقات ابن سعد 7/ 373، والمعارف 542، ومعجم الأدباء 6/ 2758–2761. والحكاية في المحاسن والمساوئ 296، والأغاني 16/ 135–154، ومجالس العلماء للزجاجي 197–202، ورسوم دار الخلافة 52–57، والبصائر والذخائر 6/ 207، ودرة الغواص 125–126، وتاريخ دمشق 33/ 194، ومعجم الأدباء 6/ 2758–2761، ووفيات الأعيان 5/ 389–399. وفي حاشية رسوم دار الخلافة مزيد من مصادر التخريج.

(1) هشيم لم ترد في (ط)، و(أ،ع): هشام، تحريف، والمثبت عن مصادر الحكاية، وهو هشيم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية، الواسطي: مفسر من كبار المحدثين، كان محدث بغداد، لزمه الإمام ابن حنبل أربع سنين، وله مصنفات في التفسير والحديث، واتهمه البعض بالتدليس، توفي ببغداد سنة 183 هـ. انظر: طبقات ابن سعد 7/ 312.

(2) في (ط): مخلد، تصحيف، والمثبت عن مصادر الخبر، وهو: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، راوية للحديث والأخبار، من أهل الكوفة، اختلفوا في توثيقه، توفي سنة 144 هـ. انظر: طبقات ابن سعد 6/ 63، وطبقات خليفة 166، والضعفاء الصغير للبخاري 112، وتاريخه الكبير 8/ 9.

(3) حديث ابن عباس: أخرجه الديلمي (1/ 1/ 156)، وقال المناوي (1/ 317): وفيه هشيم بن بشير، أورده الذهبي فى الضعفاء وقال: حجة حافظ يدلس، وحكم ابن الجوزي بوضعه.

(4) في (ط): منكبا.

(5) في (ط): هيثم.

و(السِّداد) بالكسر: ما يُسدُّ به الخَلَل. قال: وهل تَعرفُ العرب ذلك؟ قلتُ: نعم، هذا العرجي من ولد عُثمان بن عَفَّان يقول:

أَضَاعُوني وأيَّ فتىً أَضَاعُوا لِـيـومِ كـريـهـةٍ وسِـــدَادِ ثَـغْـرِ

قال: فأَطرقَ المأمونُ طويلاً، ثم رفع رأسه وقالَ: قبَّحَ اللهُ مَنْ لا أدبَ له. ثم تجارينا[1] الحديث فقال: قبَّحَ اللهُ اللَّحْنَ. فقلتُ: مَا لَحَنَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَحَنَ هُشَيْمٌ؛ لأَنَّه كان [85/ ب] لَحَّانَةً، فَتَبِعَ[2] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لفظَه، وقَد تُتَبَّع ألفاظُ الفقهاءِ. قال: فأَخذَ القرطاسَ وكتبَ شيئاً لا أَعلمُ ما هو، ثمَّ قال: [يا غلام، أَتْرِبْه وطِنْه][3]. ثم صلَّيْنا العشاءَ، فقال لخادمِه: يا غُلام، امْضِ معه إلى الفَضلِ بن سهل[4]. قال: فتَقَدَّمنا إليه، فلمَّا قرأَ الفضلُ الكتابَ قال: يا نَضْر، إنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قد أَمرَ لكَ بخمسينَ أَلف درهم، فما السَّببُ في ذلك؟ فأَخبرتُه الخبرَ ولم أَكذبهُ، فقالَ: لحَّنتَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فقلتُ: كلَّا، إنَّما لحنَ هُشَيمٌ وكان [84/ ب] لحَّانَةً، فتبعَ[5] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لفظَه، وقَد تُتَّبَع أَلفاظُ الفقهاءِ. فأمر لي الفضل بخمسينَ ألفٍ، وبثلاثينَ من نفسهِ، وانصرفت بثمانينَ ألفَ درهم بحرفٍ واحدٍ استُفِيدَ مني».

فهكذا يكونُ أَدبُ الفُضلاء مع الخُلفاء، وهكذا إِنصاف الخُلفاء للفُضلاء.

---

(1) في (ط): فتجاذبنا.

(2) في (ط): فسمع.

(3) الجملة ليست في (أ).

(4) الفضل بن سهل السرخسي، أبو العباس: وزير المأمون وصاحب تدبيره، اتصل به في صباه، وأسلم على يده سنة 190 هـ، وكان مجوسياً، وصحبه قبل أن يلي الخلافة، فلما وليها جعل له الوزارة وقيادة الجيش معاً؛ فكان يلقب بذي الرياستين (الحرب والسياسة)، قتل في سرخس سنة 203هـ، قتله جماعة بينما كان في الحمام، وقيل: إن المأمون دسهم له وقد ثقل عليه أمره. انظر: الوزراء والكتاب للجهشياري 427 وما بعدها، ووفيات الأعيان 4/ 41-44، والكامل لابن الأثير 6/ 85، 118، وتاريخ بغداد 12/ 339، والفخري 221-222 .

(5) في (ط): متبع.

ومِمَّا يحكى من أدبِ الحسن بن سهل[1] وحسنِ خُلقِه[2]: أَنَّه كانَ إذا عَرِضَ عليهِ أَحدٌ كتاباً أَو شعراً، ورأى فيه ما يُستدركُ عليهِ فيهِ، قَالَ لِصَاحبِهِ: أَحْسَنتَ وأَجَدتَ، واستوفيتَ الغَرض، وأَتيتَ على المُرادِ، لكن ما تَقولُ في هذهِ اللَّفظة إذا بدَّلتَها بِكذا وكذا؟ وهذا الفصل ما تقول فيه إذا كان[3] كذا وكذا؟ وهذا مع أصحابه من الفُضَلاءِ وأَتْرابِهِ، فَكيفَ معَ المُلُوك، وهذا دليلٌ على الفَضْلِ وكَمالِ العقلِ. والفَضْلُ إِنَّمَا يَعرفهُ لأَهلهِ أَهلُهُ[4]، ولله درُّ القائلِ:[5]

وما عبَّر الإِنْسانُ عَـنْ فَضْلِ نَفْسِهِ بِمِثْلِ اعتِقَادِ الفَضْلِ في كُلِّ فَاضلٍ

وهذا شَيءٌ يَرْجِعُ إِلى «أَدَبِ النَّفس لا إِلى أَدَبِ الدَّرس[6]»، وذلك فَضلُ اللهِ يُؤْتِيهِ من يَشاءُ من عِبادهِ[7]، ولأَنَّ المؤَلِّفَ والنَّاظمَ والمنشِئَ والرَّاوي،

---

(1) الحسن بن سهل بن عبد الله السرخسي، أبو محمد: أخو الفضل بن سهل، تولى الوزارة للمأمون بعد وفاة أخيه الفضل بن سهل، اشتهر بالذكاء المفرط، والأدب والفصاحة وحسن التوقيعات والكرم، تزوج المأمون ابنته بوران فحظي عنده، وكان يجله ويبالغ في إكرامه. توفي في سرخس سنة 236 هـ. انظر: الوزراء والكتاب للجهشياري 462-450، وانظر فهارسه، ووفيات الأعيان 2/ 120-123، وتاريخ بغداد 7/ 319، والفخري 222-223.

(2) النص في رسوم دار الخلافة 57.

(3) إذا كان: ساقطة من (ط).

(4) في (ط): والفضل إنما نعرفه لأهله.

(5) البيت لأبي الحسن عمر بن محمد النوقاني في الآداب الشرعية، لابن مفلح 2/ 106، ودون نسبة في نزهة الألباء 11، وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض 1/ 128.

(6) أصل هذا القول: «أدب النَّفس خيرٌ من أدب الدَّرس». نسبه الخطيب البغدادي إلى الفرَّاء في: تاريخ بغداد 5/ 146، والجامع لأخلاق الراوي والسامع 303، ومثله في المنتظم 13/ 358، وذكره الثعالبي غير منسوب في التمثيل والمحاضرة 66، وثمار القلوب 658، وذكر أن بعض الشعراء نظمه في قوله:

يا مُغرقاً في أَدَبِ الـدَّرسِ أَفْـضَـلُ مـنـهُ أَدَبُ الـنَّـفـسِ

وكذلك في ربيع الأبرار 1/ 195.

(7) من عباده: ساقطة من (ط).

رُبَّما يَزدحمُ[1] المعاني على قَلبِه، ويَتَكَاثرُ على فَهمِهِ، فَربَّما ضَاقتْ حُويصلتهُ ولم تَتَّسعْ[2] لِجَميعها، فحينئذٍ يَشغلهُ الدَّقيقُ عنِ الجليِّ[3]، ويَستدعيهِ القَريبُ [86/ أ] الظَّاهرُ؛ لانشغالِهِ بالبعيدِ الغامض، لا سيمَا الملوكُ؛ فإنَّ عُقولهم وإنْ كَانتْ كِباراً وافرةً[4]، فإنَّها مُستَغرِقةٌ بِكثرَةِ الأَشْغالِ[5]، وتَدْبيرِ الرَّعايا، وَسياسةِ العَالمِ، والمُهماتُ تَمنعُهم[6] عن استغراقِ الأَوقاتِ في العلومِ.

[إِذا نامَ الملكُ عن الحديثِ أَو تَشاغلَ عنه فلا يوقظه]

ومن الآداب: أَنَّ الملكَ إِذا تَشَاغلَ عنِ الحديثِ الذي يُحدَّث بهِ، أَو ما سمِعهُ عنهُ، أَو غَالطَ فيهِ، أَو نَامَ عَنه ومحدِّثٌ يُحدِّثهُ، فإِنَّه لا يُعادُ[7] ذلكَ الحَديث في هذه الحالاتِ كُلِّها، ولا يُوقظُ إِذا نَامَ؛ فإِنَّ ذلكَ سوءُ أَدبٍ وقِلَّةُ مُرُوءَةٍ.

فقد حكى ابن الجوزيُّ في «كتابِ الأَذكياء»[8]: أَنَّ الْحَسَنَ اللُّؤْلُؤِيَّ[9]

---

(1) في(ع): ممن يزدحم، وفي (ط): مما يزدهم.

(2) في (ط): حوصلته ولم تسع.

(3) في (ط): الجملي.

(4) وافرة: ليست في (ط).

(5) في (ط): الاشتغال.

(6) في (ع): لمتعهم.

(7) في (ع): يعاب.

(8) كتاب الأذكياء 41، وورد الحكاية في البيان والتبيين 2/ 224، 3/ 378، وكتاب بغداد، لابن طيفور 40، والعقد الفريد 2/ 323، 3/ 246، والمحاسن والمساوئ للبيهقي 245، وذكر الجاحظ والبيهقي أن الحكاية حدثت بالرقة عندما كان المأمون ولياً للعهد.

(9) الحَسَنُ بن زِيَاد أَبُو عَلِيٍّ الأَنْصَارِيُّ اللُّؤْلُؤِيُّ: فقيه العراق، من أصحاب أَبِي حَنِيْفَةَ. نزل بغداد، وصنف، وتصدر للفقه، وكان أحد الأذكياء البارعين في الرأي، ولي قضاء الكوفة بعد حفص بن غِيَاثٍ، ثم عزل نفسه، ضعَّفه بعض أئمة الحديث واتهموه بالكذب. توفي سنة 204هـ. ترجمته في تاريخ خليفة 464، وتاريخ يحيى بن معين 114، والضعفاء والمتروكين للنسائي 35، وأخبار القضاة لوكيع 3/ 189، والضعفاء للعقيلي 1/ 237، والجرح والتعديل

كان يُحدِّثُ المأمونَ والمأمونُ مُتَّكيءٌ، فنعسَ، فَقَال لهُ الحَسَنُ: نِمتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فاستيقظ، فقالَ للحاجبِ: خُذ بيدهِ وادفعهُ في قَفَاه؛ فإِنَّه سُوقِيٌّ. وإِنَّما قَال ذلكَ لأَنَّ الملوكَ يُريدونَ الحدِيثَ لِيَنَاموا عليه، وكان إِيقَاظُه للحديث سوءَ أدب، وخلافَ ما يريد من الحديث.

[آداب من يريد مسايرة الملوك]

ومن الآدابِ للمسايرِ للملوكِ والرؤساء[1]: أَنْ يَكونَ المسايِرُ لهم من الجانبِ الذي يُقابلُ الشَّمسِ والرِّيحِ؛ ليَكونَ الملكُ في ظِلِّهِ، ويَقِيهِ بنفسهِ من أَذى الشَّمسِ والرِّيحِ، وأَنْ يَخرجَ عليهِ في المسايَرةِ قَليلاً بحيثُ يَكون هُو الملتفِتَ إلى الملكِ، حتى إِذا قَضَى ما يُكلِّمُه فِيهِ تَقدَّمَ، ولا يَلتفِتُ لغيرِ حَاجةٍ[2]، فإِن احتاجَ إِليهِ الملكُ استدعاهُ مِن أَمَامهِ ولا يُكلِّفُه الالتِفاتَ إِليهِ، ولا التَّوقُّفَ لانتظَارِهِ.

قال يحيى بن أَكْثم[3]: «ماشَيْتُ المأمونَ [86/ ب] يوماً في بستانِ مؤْنسة بنت المهديّ[4]، وَكُنْتُ من الجَانِب الَّذي يَستُرهُ من الشَّمس، فَلَمَّا انتهى إِلى

3/ 15، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري 131 – 133، وتاريخ بغداد 7/ 314، وطبقات الفقهاء للشيرازي 115.

(1) انظر: التاج للجاحظ 85، وما بعدها، وعيون الأخبار 1/ 23، وآداب الملوك، للثعالبي، 231–232، ورسوم دار الخلافة 86–89، وتهذيب الرياسة للقلعي 151 وما بعدها.

(2) في (ط): ولا يقف لغير حاجة.

(3) الخبر في: العقد الفريد 2/ 252، ونثر الدر 2/ 295، والتذكرة الحمدونية 3/ 77، وسراج الملوك للطرطوشي 172، وفي روايته اختلاف يسير.

(4) مُؤنسَة بِنْت الخليفة (محمد) المَهديّ العباسي، وأخت الخليفة هارون الرشيد،لم تذكرها كتب التراجم، ويظهر من بعض ما ورد عنها في مصادر التاريخ أنها كانت قوية، ولها تأثيرها في شؤون الدولة؛ فقد تسببت في عزل القاضي شُرَيك بن عبد الله النَّخعي (المتوفى سنة 177هـ) عن القضاء، والسبب في ذلك: «أن وكيلا لمؤنسة تقدم إلى شريك، وكان الوكيل يدل عليه بمكانه من مؤنسة وخدمتها، ويسطو على خصمه، فقال له شريك: كُفَّ لا أَمَّ =

آخِرِهِ وَأَرادَ الرُّجوعَ، دُرْتُ من الجَانِبِ الآخر الَّذي يَستُرُهُ من الشَّمس، فَالتفتَ إليَّ وقالَ: [ليسَ] هذا من كَرم الصُّحبة. فَقلتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَو قَدَرتُ أَنْ أَقِيكَ حَرَّ النَّار بِنفسِي لفعلتُ، فَكيفَ الشَّمس؟».

ومن ذَلكَ ما حدَّث إِبرَاهيم بن هِلال؛ قال[1]: «حَدثنِي سِنَان بن ثَابت جدي؛ قَالَ: كَانَ وَالِدِي من أعرف النَّاس برسوم خِدمَة الْخُلَفَاء والملوك، فَكنت أرَاهُ فِي أَسْفَاره مَعَ المعتضد بِاللَّه إذا استدعاه إِلى مسايَرَتِه، وَأَمره بمحادثته، يخرج عنه قليلاً فِي المسايرَةِ حَتَّى يكون كالسابق عليه، فَظَنَنْت أَوّلاً أَنَّه فعل ذَلِك سَهواً منه، إِلَى أَن كَثُرَ ذَلِك منه، فعلمت أنه يتعمد ذلكَ المعنى، فَسَأَلته عَن السَّبَب فِي ذلك، فَقَالَ لي: إِنَّ الأَدب الْمَأْخُوذ على من أَهَّلَه الْخَلِيفَة لمسايَرتِهِ ومطاولتِهِ فِي مواكبهِ[2]: أَنْ يَكونَ مَرْكوبه مُخْتَارًا سليماً من المعايب الَّتِي تعرض فِي المسايَرَةِ، فَإِذا كَانَ مَرْكوبه شَمُوصاً[3] أَو كثير الْعَبَث برَأْسِهِ، أَو مداوماً للصهيل والشَّغب، أَو غير منقَادٍ، لم يصلح أَن يُسَايِرَ الْخَلِيفَةَ عليهِ. وَلأَجل ذَلك أَنَّه يَخْتَار المسايَرَةَ على البغلات المنقادات، والخُيولِ المُؤدَّباتِ بالرياضةِ. وليتَجَنَّب ما يتأَذَّى به؛ كالغبار الَّذِي [87/ أ] يُثيرهُ الْحَافِر، وكروائح الدّوابِّ، وأَن يَتقدَّمَ عَلَيْهِ فِي المسايَرةِ قليلاً، ويكون من أَحَدِ الجانبين لا قُدَّامه».

= لك! فقال: تقول لي هذا وأنا وكيل مؤنسة؟ فقال شريك: يا غلام اصفعه! فصفعه عشر صفعات، فانصرف إلى مؤنسة فعرَّفها ما ناله، فكتبت إلى المهدي تشكو شريكاً، وتذكر ما صنع بوكيلها، فعزله». وبستانها كان في الجانب الغربي من بغداد بإزاء باب الأنبار، وفيه دفنت جثة محمد الأمين سنة 198هـ. انظر: تاريخ الطبري 5/ 96–97، والبصائر والذخائر 6/ 148، وتاريخ بغداد 5/ 292.

(1) رسوم دار الخلافة 86، والنقل عنه بتصرف يسير.

(2) في (ط): مراكبه.

(3) في (ع): سموسا، تصحيف. والشموص من الدواب: النفور والكثير الحركة. ويقال أيضاً: شموس، بالسين. اللسان: (شمص).

[آداب من يريد مدح الملوك بالشعر]

ومن الآدَاب في مَدح الملوك بالشعر: تَهْذِيبُهُ أيضاً وتَحسِينُه وتَقريبُ عِبارتِهِ، ولا يرتكبُ قائلهُ الأوزانَ الصَّعبة، ولا اللُّغَة[1] الوحشيَّة، بَل يَعتمِدُ في مدح الملوكِ على ما رَقَّ وراقَ، وسبَقَ فهم مَعناه إلى كلِّ أَحد؛ فَقد قَال بعض الفُضلاءِ: «خيرُ الشِّعرِ ما فَهِمتهُ رَبَّات الخُدورِ». وذلك مِثلُ قولِ أَبي العتاهية يمدحُ المهديَّ[2]:

أَتَتهُ الخِلافَةُ مُنقادَةً ... إِلَيهِ تُجَرِّرُ أَذيالَها
وَلَم تَكُ تَصلُحُ إِلا لَهُ ... وَلَم يَكُ يَصلُحُ إِلا لَها
وَلَو رامَها أَحَدٌ غَيرُهُ ... لَزُلزِلَتِ الأَرضُ زِلزالَها

وقول الآخر:[3]

لِمُخْتَلِفِي الْحَاجَاتِ جَمْعٌ بِبَابِهِ ... فَهَذَا لَهُ فَنٌّ وَهذا لَهُ فَنُّ
فَلِلْخَامِلِ الْعُلْيَا وَلِلْمُعْدِمِ الْغِنَى ... وللجاهلِ الْعُتْبَى[4] ولِلْخَائِفِ الأَمْنُ

ومثلُ هَذَا من النَّظَائِرِ كثيرٌ، وإنَّما أوردنَا هَذَا الشِّعرَ لِعُذوبَةِ أَلفاظِهِ، وسهولتِهِ وقُربِ مُعانيهِ، وعَدمِ التَّكلُّفِ فيه، فَهذا الَّذي يُسمَّى «المطْمع المُمْتنِع»[5]، أَي أَنَّ سامِعهُ يَطمعُ عندَ سَمَاعهِ أَنْ يَعمَلَ مِثلهُ؛ لِسهولتِهِ على النَّفسِ، فَإذا عزمَ على ذَلك[6] امتَنَعَ عليهِ، وصعبَ مأْخذُهُ[7] لديهِ.

---

(1) في (ط): البلغة.

(2) يمدح المهدي: ساقطة من (ط).

(3) البيتان لأبي عبد الله بن شرف الشاعر (كذا) في بغية الطلب في تاريخ حلب 1/ 428، ولشرف الدين القيرواني في خزانة الأدب لابن حجة الحموي 2/ 372، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني 337، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص 239، ودون نسبة في نهاية الأرب 7/ 121، ومآثر الإنافة 3/ 380.

(4) في (ط): الفتيا.

(5) ويقال أيضاً: «السهل الممتنع».

(6) في (ط): فإذا عزم على الملك ذلك.

(7) في (ط): فأخذه.

وكذَلكَ يَنبَغي للشَّاعر أَنْ يَتَجنَّبَ في غَزلِ شِعرهِ أَيضًا ما يُتطيَّرُ به؛ مِثل وصف الديارِ بالدُّثُور، والمَنَازلِ بالتَّغَيُّرِ والتَّحوُّلِ، وذَمِّ الزَّمانِ، لا سيما في التَّهانِي فإِنَّه قَبيحٌ جِدًّا، وليَكُن مَطْلع القَصِيدَة في الغَزَلِ لائقًا بِالمعنى مُطابقًا له.

فَمِن قَبيحِ الابتداءاتِ[1]: ما يُحكَى أَنَّ المعتَصم لمَّا فَرَغَ من بِناءِ قَصرهِ بالميدانِ، جَلَسَ فيهِ وجَمَع أَهلهُ وخاصَّته، وأَمَرَهم أَنْ يَخرُجوا في زِينَتِهم[2]، فَمَا رأى النَّاسُ أَحسنَ من ذلكَ اليوم، فاستأْذَنَهُ إِسحاق بن إِبراهيم الموصليُّ في الإِنشَادِ فأَذِنَ له، فأنشد شعراً حسَناً هنَّأَهُ بِه، إِلاَّ أَنَّه استَفتَحهُ باستِفتَاحٍ قَبيحٍ في الغَزلِ؛ وهو قوله:

يـاَ دَارُ غَـيَّـرَكِ الْبِلَى وَمَـحَـاكِ   يَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّـذِي أَبْـلاَكِ

فتَغَامَزَ النَّاسُ عليه، وتطيَّرَ المعتصمُ من ذلكَ واشمأَزَّ، وهذا مَعَ معرفةِ إِسحاق وفِطنَته، وطُولِ خِدمتِهِ للملوكِ، فهو أَحقُّ النَّاس بِقولِ الشِّعرِ[3]، وحَسبُكَ من زَلَّةِ العاقلِ، وإِنَّما أَوردنَا هذا البَيتَ لِيُتَجنَّب ما يُشابِهه، فما أَحسنَ قولَ السُّلمي في هذا المعنى[4]:

قَـصْـرٌ عليه تَـحِـيَّـةٌ وسَـلامُ   خَلعَتْ عليه جَمالَها الأَيَّـامُ

(1) انظر: كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري 130، والبديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، تحقيق أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، القاهرة: وزارة الثقافة (1960م)، ص 285، والإنباء في تاريخ الخلفاء، للعمراني، تحقيق قاسم السامرائى، القاهرة: دار الآفاق العربية (1421هـ/ 2001م)، 104، وأخبار الحمقى والمغفلين لابن الجوزي 68، والمثل السائر، لابن الأثير 2/ 226، ونفح الطيب 2/ 677، وكتاب الطراز، للإمام يحيى بن حمزة (المؤيد باللّه)، بيروت: المكتبة العصرية (1423 هـ)، 2/ 186، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي 4/ 231.

(2) في (ط): في رتبتهم.

(3) في (أ، ط): بقول الشاعر، والمثبت من (ع).

(4) البيت مطلع قصيدة لأشجع السلمي قالها في مدح الرشيد، انظرها في الأغاني 18/ 221، وتاريخ بغداد 7/ 45، وتاريخ دمشق 9/ 105، 107، وفوات الوفيات 1/ 196، والمثل السائر 2/ 227.

[88/ أ]وهكذا[1] يُختَارُ في الغَزَل في ذِكرِ الأَمَاكن ما رَقَّ لفظُهُ: كالعُذيبِ، والغُوير، ورامَة، وبَارق، وزرود، والعقِيق، وما شابه ذلك.

ومن حُسنِ الشِّعرِ وحُسنِ الاعتذارِ: قولُ أَبي تمَّام في قصيدةٍ يمدحُ بِها بَعض الخلفاءِ، وقد أنشدها في مجلسِهِ بحضرةِ جَماعةٍ، فلمَّا انتهى إِلى قولِه[2]:

إِقْـدَامُ عَمْرٍو، فِي سَمَاحَةِ حَاتِمٍ   فِي حِلْمِ أَحْنَفَ، فِي ذَكَاءِ إِيَاسِ

تَغَامزَ عليه بَعضُ من في المجلِسِ؛ لكونِهِ شَبَّهَهُ بأُناس[3] من العربِ رُبَّما يَعتقِدُ الممدوحُ أَنَّه أَعلى مِنهم في جَمِيعِ ما شُهروا بِه، فَفَطنَ أَبو تَمَّام لِمَا أَرَادُوهُ، فقال على البَدِيهةِ:

لَا تُنْكِرُوا ضَرْبِي له مَنْ دُوْنَـهُ   مَثَلاً شَـرُوداً فِي النَّدَى وَالْبَاسِ

فاللّهُ قَدْ ضَـرَبَ الأَقَـلَّ لِنُوْرِهِ   مَثَلاً مِـنَ المِشْكاةِ وَالنِّبْراسِ

فاستدرَكَ وأَحسنَ واستدلَّ، وأَجادَ كلَّ الإِجادةِ.

ومِثلُ ذَلكَ قولُ الآخرِ[4]:

يا خَيرَ مَنْ عَقَدَتْ كَفَّاهُ حُجْزَتَهُ   وَخَيرَ مَن قَلَّدَتْهُ أَمرَها مُضَرُ

فغضِبَ الممدوحُ وقال: ويحكَ إلاّ مَنْ؟! فقَالَ على البَديهةِ:[5]

إِلاَّ النَبيَّ رَســولَ اللهِ إِنَّ لَهُ   فَضْلاً وَأَنتَ بِذاكَ الفَضْلِ تَفتَخِرُ

فأَحسَن.

---

(1) وهكذا: ليست في (ط)، وفي (ع): ومما يختار للغزل.

(2) انظر: البيان والتبيين 1/ 579، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه 1/ 192، 281، ودلائل الإعجاز للجرجاني 31، والتذكرة الحمدونية 7/ 203، ووفيات الأعيان 2/ 15.

(3) في (ط): بإياس.

(4) البيت ومابعده من قصيدة لأبي الخطاب عمرو بن عامر السعدي، المعروف بأبي الأسد، قالها في مدح موسى الهادي، في طبقات ابن المعتز 1/ 38، وبدائع البدائه 78، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه 1/ 190، والإنباء في تاريخ الخلفاء للعمراني 74.

(5) في (ط): على البديهية.

قُلتُ: وَذلكَ جَائِزٌ، لا يُعدُّ على الشَّاعِرِ عَيبًا إِذا بَالَغَ في وصفِ الممدوحِ وقال: يا أَفضَلَ النَّاس، أو يا خَيرَ النَّاس، فإِنَّه يَصرِف الكَلام إِلى أَهلِ زَمانِهِ، نَصَّ على ذلكَ عُلماءُ الأَدَب.

[88/ ب]ومِنهُم مَنْ مَدَحَ هَذا الغُلوّ[1] وقالَ: «خَيرُ الشِّعرِ أَكذَبُه»[2].

ومن آدَابِ الشِّعرِ أَيضًا: أَن يَكونَ جَيِّد المعنَى؛ فإِنَّ للمِلوكِ عقولاً تَفضُل العُقُولَ. كما رُوِيَ عن مَروَان بن أَبي حَفصَةَ الشَّاعر المشهور[3]: أَنَّه امتَدَحَ المأمُوْن بِقصِيدةٍ وأَنشَدَها بَينَ يَدَيهِ، فلَمَّا بَلَغَ إِلى بَيتٍ مِنها أَعْرضَ عنه المأمُونُ بوجهِهِ، فَخَرجَ مَروانُ عَنه فَوجدَ عُمارَةَ[4]، فقال: يا عُمارة، أَعلِمتَ أَنَّ المأمُونَ لا يُحسِنُ يَسمَع الشِّعرَ ولا يَهتَزُّ له؟ فَقَال عُمَارة: لا واللهِ، إِنَّا لنُنْشِدُ بَين يَديهِ أَوَّل بيتٍ فَيسبِقَنا إِليهِ، مِنْ غَيرِ أَنْ يَكونَ سَمِعه. فَقَال: إِنِّي أَنشدتُ بَيتاً أَجدت فيه، فلم يهتز وأعرض عني بوجهه. فقال له عمارة: وما

(1) في (ط): هذا الشعر.

(2) ويقال أيضا: «أعذب الشعر أكذبه».

(3) مَرْوَانُ بنُ سُليمان بن يحيى بن أَبِي حَفْصَةَ الأُمَويُّ: شاعرُ مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، ولد باليمامة من أسرة عريقة في قول الشعر، وفد على المهدي فمدحه، ثم الهادي ثم الرشيد، ومدح كذلك مَعْنَ بنَ زَائِدَةَ والبَرامِكة. دافع بشعره عن العباسيين ودعا إليهم، واحتج على خصومهم وعارضهم؛ وبخاصة العلوية، ودفع ثمن تعصُّبهِ للعباسيين حياته؛ إذ اغتاله بعض المتطرِّفين من الشيعة العلويين ببغداد سنة 105 هـ. الشعر والشعراء 163-164، والأغاني 9/ 34-35، وتاريخ بغداد 13/ 143. والخبر في: تاريخ الطبري 5/ 204، وكتاب بغداد، لابن طيفور، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، القاهرة: مكتبة الخانجي(1423هـ/ 2002م)، 168، وتاريخ بغداد 10/ 188-189، والصناعتين، لأبي هلال العسكري، 37.

(4) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية اليربوعي التميمي: شاعر فصيح، من أهل اليمامة، كان يسكن بادية البصرة، ويزور الخلفاء من بني العباس فيجزلون صلته، وبقي إلى أيام الواثق، وعمي قبل موته، وهو من أحفاد جرير الشاعر، وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه. توفي سنة 239هـ. ترجمته في طبقات الشعراء، لابن المعتز 150، ومعجم الشعراء للمرزباني 162، وتاريخ بغداد 12/ 282.

هو البيت الذي أنشدته؟ فقال:

أَضحى إِمامُ الهُدى المَأمونُ مُشتَغِلاً بِالدينِ، وَالناسُ بِالدُّنيا مَشاغيلُ

فقال له عمارة: وَكيفَ لا يَلوِيْ وَجهَهُ عَنكَ؟! والله مَا زدتَهُ على أَنْ جعلتَهُ عَجوزًا في مِحرَابها في يَدِها سُبحَة! إذا كَانَ مُنشَغِلاً عَن الدُّنيَا، فَمَن يَقُومُ بِها حِينئِذٍ وهو المُطَوَّقُ بِأَمرِها؟ فهَلاَّ قُلتَ كما قَالَ جَريرٌ في مَدحِ عبد الملك بن مروان في هذا المعنى:

فَلا هُو في الدُّنيا مُضيعٌ لِحَقِّها وَلا عَرَضُ الدُّنيا عَنِ الدِّينِ شاغِلُه[1]

[89/ أ]فَهذَا هُو الشِّعر الحَسَن.

(1) في ديوان جرير: مضيع نصيبه.

الباب الثاني
في آداب الملُوك في أَنفسهم وما يجب عليهم

[أهمية السلطة والسلطان]

فنقولُ: [إنَّ الله تعالى إنَّمَا يُعطِي المملَكَةَ من اصطَفَاهُ من عِبَادِهِ، وَرَآه أَهْلاً لِرعايَةِ عِبَادِه، قال][1] الله تَعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [آل عمران: 26]، وَيَنبَغِي لِلمَلكِ أَنْ يَعرفَ أَولاً قَدرَ نِعمَةِ الله تعالى عليهِ في الولايَةِ، وعِظَمَ شَرَفِها؛ فَإنَّها نِعمَةٌ إنْ قَامَ[2] بِحَقِّها، نَالَ من السَّعادَةِ مَا لا نِهايَةَ لَهُ ولا سَعَادَةَ بَعدَه.

ومِنَ الأَدِلَّةِ على شَرَفِهَا وعِظَمِ قَدرِها وَجلالَةِ خَطَرِها: ما رُوِيَ عن رَسولِ الله ﷺ أَنَّه قال[3]: «عَدلُ السُّلطانِ يومًا واحدًا أَفضَلُ من عِبادَة سَبعينَ سَنَة». وقال عليه الصَّلاة والسَّلام[4]: «إِذَا كَانَ يومُ القِيامةِ لا يَبقَى ظِلٌّ وَلا مَلجَأٌ إِلاَّ

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(2) في (ط): أقام.

(3) لم أقف عليه في مصادر الحديث الشريف، وهو في التبر المسبوك في نصيحة الملوك، لأبي حامد الغزالي، ص15، 59، والدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء، لمحمود بن إسماعيل بن إبراهيم الجذبتي، الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، (1417هـ/ 1996م)، ص41.

(4) ورد الحديث بهذا اللفظ في التبر المسبوك 15، والدرة الغراء 145، وهو معنى حديث أبي هريرة المشهور: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ،...إلخ»؟ أخرجه البخاري (660، 1423، 6806)، ومسلم (2427).

ظِلُّ اللهِ، ولا يَستَظِلُّ بِظِلِّه إلاّ سَبعَة أُنَاس: سُلطَانٌ عَادلٌ في رَعِيَّتِه»؛ فَهُوَ أَوَّلُ السَّبعةِ الَّذِينَ ذَكَرهُم رَسولُ الله ﷺ، وقال عليه السَّلام[1]: «أَحَبُّ النَّاسِ إلى اللهِ تَعالى وأَقرَبُهم إليهِ سُلطانٌ عادِلٌ». وقال عليه الصلاة والسلام[2]: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إنَّه لَيُرفَعُ لِلسُّلطانِ العادلِ إلى السَّماءِ من العَمَلِ مِثلُ عَمَلِ جُملَة الرَّعيةِ، وكلُّ صَلاةٍ يُصَلِّيهَا بِقدرِ سَبعينَ أَلف صَلاةٍ».

فإذَا كَانَ الأَمرُ كَذلكَ، فَلا نِعمَةَ أَجَلُّ من إِعطاءِ دَرجةِ[3] السَّلطَنَةِ، فَيكُون سَاعَةً من [89/ ب] عُمُرِه بِجَميعِ عُمُر غَيرِه.

[صفاتُ وواجباتُ الملك: العَدْلُ وحُسْنُ السِّيرة]

إِذَا ثَبتَ هَذا فَينبَغِي لِلملكِ الاعتِنَاءُ بِالعدلِ[4]؛ لِيَبلُغَ بِهِ إلى النَّعِيم، وَيَجمَعَ به بين الدُّنيا والدِّينِ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: 90]. ويُقالُ: إنَّ ظُهور العَدلِ، إِنَّمَا هو مِن كَمَالِ العَقلِ، والعَادلُ هو مَنْ عَدَلَ بين العِبَادِ، وحذرَ من الجَورِ والفَسَادِ. وقال موسى عليه السَّلام[5]: «إِنَّ الله تعالى لَمْ يَخلُقْ شَيئًا في الأَرض أَفضَلَ من العَدلِ، وهو من مِيزَانِ اللهِ في أَرضِهِ، فَمَن تَعَلَّقَ بِهِ أَوصَلَهُ اللَّه بِهِ إلى الجَنَّة».

---

(1) لم أقف عليه في مصادر الحديث الشريف، وهو بهذا اللفظ في التبر المسبوك 15، وبدائع السلك في طبائع الملك، لابن الأزرق، 41.

(2) لم يرد الحديث في مصادر الحديث الشريف، وهو بهذا اللفظ في التبر المسبوك 15.

(3) في (ط): درعة.

(4) العدل هو أهم أسس ودعائم الحكم، ركزت عليه كل كتب الفكر السياسي الإسلامي، وهو كذلك في التراث المنقول إلينا عن الأمم الأخرى؛ كاليونان والفرس والهنود..إلخ.

(5) النص بهذا اللفظ في التبر المسبوك 49، عن موسى عليه السلام، وفي بدائع السلك في طبائع الملك، لابن الأزرق، ص27، نسبه إلى النبي ﷺ، عن ابن عمر.

ويقال[1]: «إنَّ عُمرَ بن عَبد العزيزِ سَأَلَ مُحمَّد بن كَعب[2]، فَقالَ لَهُ: صِفْ لِي العَدْل؟ فقَالَ: كُلُّ مَن كَانَ أَصغَر مِنكَ فكنْ لَه أَبًا، ومَنْ كَانَ أَكبَر مِنكَ فَكُن له ابْنًا، ومن كانَ مِثلكَ فَكُنْ لَهُ أَخًا، وعَاقِبْ كُلَّ مُجرم على قَدرِ جُرْمِه، وإِيَّاكَ أَنْ تَضربَ مُسلِمًا سَوطًا واحِدًا على حِقدٍ مِنكَ؛ فإِنَّه يُصَيِّرُكَ إِلى النَّارِ».

[أَهمُّ صِفاتِ الملوكِ الأخلاقية والسلوكية]

فَالعدلُ أَوَّل صِفاتِ المُلُوكِ الواجِبَة عَليهم[3]، وكَذلكَ العِلمُ، والسَّخَاءُ، والحِلْمُ، والوَفَاءُ، والرَّأفَةُ[4]، والعَقلُ، والشَّجَاعَةُ، والإِقدَامُ، والتَّأَنِّي[5]، وحُسنُ الخُلُقِ، وإنصافُ الضَّعيفِ، ومَحَبَّةُ الرَّعيَّةِ، وإظهارُ الزَّعَامةِ، والاحتِمَالُ والمُدَاراةُ في مَكَانِهِما، والسِّياسَةُ والمَهَابَةُ في مَكانِها، والرَّأيُ والتَّدبيرُ في الأُمورِ، وحِفظُ سِيَرِ المُلُوكِ الأَولينَ، والفَحصُ عَن الأَحوَالِ[6] الَّتِي كَانَت تَعتَمِدُها وتَعمَلُ بِها؛ فَقدْ بَقِيَت آثَارُهم وأَخبَارُهم تَدُلُّ عليهم [90/ أ] في الخَيرِ والشَّرِّ، قال بعضهم[7]:

تِـلـكَ آثَــارُنَــا تَــدُلُّ عَلَيْنَا فَـانْـظُـرُوا بَـعْـدَنَـا إِلَـى الآثَــارِ

---

(1) النص في تفسير ابن أبي حاتم 9/ 114، وتاريخ دمشق 55/ 148، والتبر المسبوك 20، والآداب الشرعية 1/ 202.

(2) هو محمد بن كعب القرظي، من فقهاء التابعين، عالم ورع ثقة كثير الحديث، توفي نحو 108هـ. ترجمته في طبقات ابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) 1/ 134-136، والكنى والأسماء للدولابي 1/ 243، وتاريخ يحيى بن معين برواية الدوري 3/ 188، وطبقات خليفة 264، والتاريخ الكبير للبخاري 1/ 216، وحلية الأولياء 3/ 213-220.

(3) النص عن أرسطاطاليس في التبر المسبوك 60، وفي روايته اختلاف يسير.

(4) في (ط): والراحة. تحريف.

(5) في (ط): والثاني حسن الخلق.

(6) في (ع): الأعمال، وفي (ط): الأموال.

(7) البيت دون نسبة في تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) 9/ 11، وتفسير القشيري 1/ 357، 7/ 294، وإسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان 1/ 34.

وكُلُّ إِنسَانٍ يُذكَرُ بِمَا [كان][1] يَفعلُهُ، ويُنسبُ إِلى ما كَانَ يَعمَلُه، إِنْ خيرًا فَخيرٌ، وإن شَرًّا فَشَرٌّ.

ويقال: إن الإسكندر ركب يوماً في موكب مملكته، فقال بعض مقدَّمي عسكره[2]: «إنَّ اللهَ قد أَعطَاكَ مُلكًا عَظِيمًا فَلَو أَنَّكَ تَستَكثِرُ من النِّسوانِ؛ فَيَكثُرَ أَولادُكَ، فَتُذكَر بِهم بَعدكَ. فَقَال الإِسكَندَرُ: لَيسَ ذِكرُ الرِّجَالِ بَعدَهُم بكثرةِ الأَولادِ، ولكن بحسنِ السِّيرةِ، وعَدلِ السُّنَّةِ[3]، ورجُلٌ غَلبَ رِجالَ[4] الدُّنيا لا يَحسُنُ بِه أَنْ تَغلِبَهُ النِّساء».

قال بعضُ الحكماءِ[5]: «الدُّنيَا كَنْـزٌ، والآخِرَةُ كَنْـزٌ، وأَجَلُّ كَنْـزِ هذِهِ الدُّنيَا حُسنُ الثَّنَاءِ[6] وطِيبُ الذِّكرِ، وكَنْزُ الآخِرَةِ العَمَلُ الصَّالحُ واكتِسَابُ الأَجْرِ».

[الاعتناء بالدين فهو قِوام الملك]

وينبغي للملك الاعتناء بأمور الدِّين؛ فقد قالوا[7]: «الدِّينُ والمُلكُ تَوأَمانِ، مِثلُ أَخَوينِ وُلدا في بَطنٍ واحِدٍ». فَيَجِبُ على المَلِكِ أَنْ يُعِزَّ الإِسلام، ويَجتَهِدَ في إِعادَةِ[8] رَونَقِ السُّنةِ النَّبويَّة، والسِّيرَةِ المَرْضِيَّة، لتُحمَدَ عنَدَ ذلك طَرِيقُه،

---

(1) كان: ساقطة من (أ).
(2) النص في سراج الملوك 219، والتبر المسبوك 60-61.
(3) وعدل السنة، مكانها في (ط): وحسن الشبه بالشبه، وفي التبر المسبوك: وعدل النية.
(4) رجال: ساقطة من (ط).
(5) القول لأرسطاطاليس في التبر المسبوك 60.
(6) في (ط): البقاء.
(7) القول للإسكندر في الإعجاز والإيجاز للثعالبي 44-45، ولأردشير بن بابك في كتاب الخراج وصناعة الكتابة، لقدامة بن جعفر 463، وعيون الأخبار 1/ 13، والعقد الفريد 1/ 23، والتذكرة الحمدونية 1/ 73، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر، للماوردي 201، وسراج الملوك 252، وغير منسوب في التبر المسبوك 50، وبدائع السلك في طبائع الملك 127.
(8) في (ع): اساوة.

وتَعظُمَ في القُلوبِ هَيبَته[1]، وتَخافَ سَطوتَه أَعداؤُه، ويَعلُوَ قَدرُه وبَهاؤُهُ، ويَكثُرَ في عُيونِ أَضدادِهِ، ويَعظُمَ عندَ أَندادِهِ.

[القُدوَةُ الحَسنَةُ للولاةِ وللرعِيَّة]

ويجِبُ أَنْ يَعلَمَ أَنَّ صَلاحَ النَّاسِ في حُسنِ سِيرَةِ الملِكِ، قالت الحُكَماءُ:[2] «طِبَاعُ الرَّعيَّةِ نَتيجَةُ طِبَاع الملِكِ». [90/ ب] قال محمدُ بنُ عليٍّ بنِ الفَضْل[3]: «ما كُنتُ أَعلَمُ أَنَّ أُمورَ الرَّعيَّة تَجرِي على عَادَةِ مُلُوكِهَا، حتى رَأَيتُ النَّاسَ في أيام الوليد بن عبد الملكِ قَد اشتَغَلُوا بِعمارَةِ الكُرُوم والبَساتينِ، واهتَمُّوا بِبناءِ الدُّورِ وعِمارَةِ القُصورِ، ورَأَيتُهم في زَمنِ سُليمانَ بن عبد الملكِ قد اهتَمُّوا بكثرَةِ الأَكلِ وطِيبِ المَطَاعِمِ، حتَّى إنَّ الرَّجلَ كَان يَسأَلُ صَاحِبَه: أَيّ لَونٍ صَنَعتَ؟ وما الَّذي أَكلتَ؟ ورَأَيتُهم في زَمَنِ عُمر بن عبد العزيزِ –رضي الله عنه– قد انشَغَلُوا بِالعِبادَةِ، وتَفرَّغُوا لِقِراءَةِ القُرآنِ وأَعمالِ الخَيرَاتِ، وإِعطَاء الصَّدقَاتِ». وهذا مَعلومٌ أَنَّ الملوكَ يُقتَدى بِهم في طَبائِعِهم، فَينبَغي للمُلوكِ التَّطبُّع[4] على الخَيرِ ما استَطَاعُوا أَو وَجدُوا إِلى ذلك سَبِيلاً.

[الإحسانُ إلى الرَّعِيَّة والرِّفق بهم]

ويَنبَغِي لِلمَلِكِ الإِحسَانُ؛ فإِنَّ اللهَ تَعالى في كِتَابِه العزِيزِ قَرَنَه مع العَدلِ؛

---

(1) في (ط): هابته.

(2) النص في التبر المسبوك 50، وقارن بسراج الملوك 189–192. قلت: سبق للمؤرخ أحمد بن إسحاق بن واضح اليعقوبي (المتوفى سنة 284هـ) أن أفردَ لهذا الموضوع رسالة خاصة بعنوان: «مُشاكلةُ النَّاس لزمانهم»، نشرت بتحقيق وليم ملورد، وأعيد طبعها في بيروت: دار الكتاب الجديد (1980م).

(3) التبر المسبوك 51.

(4) في (ط): التطلع.

فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:90].

ويُحكى أَنَّ بَعضَ الملوكِ استعمَلَ رَجُلاً على بعض أَعمَالِه، فَقَدِمَ الرَّعِيَّةُ يَشكُونَ منه[1]، وكَانَ رَجُلاً كَامِلاً عَدْلاً، فَعجِبَ الملِكُ من ذَلِكَ، واستَدعَى مِنهُم رَجُلاً يَختَارُونه يَدخُل عليه، ويَرفَعُ شِكايَتَهم إِليه، فاختَارُوا أفصَحَهم، فَدخَل على الملِكِ، فَقَال له الملكُ: ما تَنقِمُونَ به من عَامِلِكُم[2]؟ قالَ لَه الرَّجُلُ: أَيُّها المَلِك، إِنَّ اللهَ تعالى أَمَرَ بِشَيئَين، وإِنَّ عَامِلكَ فُلانٌ عَمِلَ بِنَا بِأَحَدِهِما ولم يَعمَلْ بالآخر. قالَ الملكُ: وما ذَاكَ؟ قال: قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: 90]، [91/ أ] وعامِلُكَ عَدَلَ بِنَا ولم يُحسِنْ إِلينَا، وفي العَدلِ مِن غَيرِ إِحسَانٍ إِجحَافٌ بالرَّعيَّةِ. فَأُعجِبَ الملكُ بِخِطابِه، وقالَ لَهُ: قَد عَزَلتُه عَنكُم وَوَلَّيتُكَ مَكَانَه، فَاعدِلْ وأَحسِنْ. ومِنَ العُلمَاءِ من كَرِهَ الإِحسَان لِولاةِ الأُمورِ، وقال: يَحسُنُ[3] الإِحسَانُ من كُلِّ أَحدٍ إلاَّ مِن وُلاةِ الأُمُور. والصَّحِيحُ أَنَّه يَحسُنُ من كُلِّ أَحدٍ على الإطلاقِ؛ فإِنَّه من السِّياسَةِ وتَدبيرِ الرِّئَاسَةِ، وبه تُملَكُ رِقَابُ الأَحرارِ، ولِلَّهِ دَرُّ القَائلِ[4]:

أَحسِنْ إلى النَّاسِ تَسْتَعبِدْ قُلوبَهُمُ فَطَالما استَعبَدَ الإِنسَانَ إِحسانُ[5]

وسُئِلَ ذُو القَرنَين؛ فَقِيلَ لَه[6]: أَيُّ شَيءٍ في مَملَكتِكَ أَنتَ أَشَدُّ سُرُورًا به؟ فَقَال: شَيئَانِ؛ أَحَدُهُما: العَدلُ والإِنصافُ، والآخَرُ: أَن أُكافِئَ مَنْ أَحسنَ إِلَيَّ

(1) في بهجة المجالس لابن عبد البر: «شكت الرعية بعض العمال، فارتضى العامل بسهل بن عاصم، فسأله الأمير...إلخ».

(2) في (ط): عمالكم.

(3) في (ط): وقال الحسن.

(4) البيت لأبي الفتح البستي من قصيدته النونية المشهورة التي مطلعها: (زيادةُ المرءِ في دُنياهُ نقصانُ).

(5) في الأصول: فطالما استعبد الإحسان إنسانا، والمثبت عن الديوان.

(6) له: ساقطة من (ط). والنص في الدرة الغراء 160، وفي نهاية الأرب 6/ 58، عن الإسكندر، ومثله في الشهب اللامعة 442.

بِأَكثَرَ من إحسَانِه. قال النبيﷺ[1]: «إنَّ الله يُحِبُّ الإحسَانَ في كُلِّ شَيءٍ، حَتى إنَّه يُحِبُّ إنسَانًا أَرادَ ذَبْحَ شَاةٍ فَأَمْهَى[2] لها المُديَةَ؛ ليخَلِّصَها[3] من أَلَمِ الذَّبحِ». وعن عمرﷺ قال: قال ﷺ[4]:«إِنَّ لِلمُحسِنينَ في الجَنَّةِ مَنَازِلَ، حتى المحسِنِ إلى أَهلِه وأَتبَاعِه».

[الحِلْمُ والتَّرفُّعُ عن الصَّغائِرِ]

ويَنبَغِي لِلملِكِ أَنْ يَتعوَّدَ العَفوَ والحِلمَ والصَّفحَ؛ فإِنَّها مِن شِيَمِ الكِرَام، ولا يُؤَاخِذَ على الصَّغَائِرِ مِن الجَرائِرِ[5]؛ فإِنَّه إذَا صَارَ عَادةً له فَقَد مَاثَلَ الأَنبياءَ والأَولِيَاءَ، ومَن جَعَلَ دَأْبَهُ الغَضَبَ والمعاقَبَةَ[6] في كُلِّ شَيءٍ فقد مَاثَلَ السِّبَاع.

قال المأمُونُ[7]: «لو يَعلَم النَّاس ما أَجِدُ من [91/ ب] لَذَّةِ العَفوِ، لما تَقرَّبُوا إِليَّ إلاَّ بِالجَرائِمِ».

---

(1) الحديث أخرجه الطيالسي (1119)، وابن أبي شيبة (27929)، وأحمد (17154)، والدارمي (1970)، ومسلم (1955)، وأبو داود (2815)، والترمذي (1409)، وقال: حسن صحيح، والبيهقي فى شعب الإيمان (11071) والنسائي (4405)، وابن ماجه (3170)، والطبراني في الكبير (7/ 274، رقم 7114) ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الإِحْسَانَ؛ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُم فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، ثُمَّ لِيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»، وفي رواية أخرى: «إنَّ اللهَ كَتَبَ الإحسَانَ على كُلِّ شَيءٍ... ». والحديث -كما رواه المؤلف- في التبر المسبوك 49. وواضح أن النقل عنه.

(2) في (ط): فأنهى، تصحيف، وأمهى المدية: حدّها وشحذها.

(3) في (ط): ليجعلها.

(4) لم أجده بهذا اللفظ في مصادر الحديث، وهو في التبر المسبوك 49، والدرة الغراء 27.

(5) الجَرَائِرُ: جمع جَرِيرَةٍ: الذَّنْبُ، والجِنَايَةُ يَجْنِيها الرَّجلُ. اللسان: (جرر).

(6) في (ط): المعاندة.

(7) قول المأمون في: سراج الملوك 350، والفخري 219، وفوات الوفيات 2/ 236، وسير أعلام النبلاء 10/ 279، والسيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، لعلي بن برهان الدين الحلبي، بيروت: دار المعرفة، (1400هـ)، 1/ 109.

ويُحكَى أَنَّ أَبا جَعفَر المنصُور[1] أَمَرَ بِقتلِ رَجلٍ والمُبَارك بن فُضَالةَ[2] عنده، فقال له: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، استمع مني خبراً قبل أن تقتله: «رَوَى الحَسنُ البصريُّ [عمَّن رَوى][3] عن رسولِ اللهﷺ أَنَّه قال[4]: «إذا كَانَ يومُ القِيَامَةِ وجُمِعَ الخَلقُ في صَعِيدٍ واحدٍ، نادى مُنادٍ: من كَانَ له عِندَ اللهِ يَدٌ فَليَقُمْ. فَلا يَقُومُ إِلاَّ من عَفَا عن النَّاسِ»، فقال أَبو جَعفر المنصور: أَطلِقُوه؛ فإِنِّي قد عَفوتُ عنه».

ومَهمَا أَمكَنَ الملكَ أَنْ يَعمَلَ الأُمورَ بِاللُّطفِ، فَلا يَعمَلْها بِالشِّدةِ والعُنفِ. دعا رسول اللهﷺ يوماً[5]؛ فقال[6]: «اللهُمَّ الطُفْ بِكُلِّ والٍ يَلطُفُ برعيَّتِه».

---

(1) الحكاية في العقد الفريد 1/ 151، والتبر المسبوك 24، وإحياء علوم الدين 3/ 184. وهي في التذكرة الحمدونية (1/ 453) برواية أخرى، من طريق عمر بن حبيب العدوي، وهو قائل هذا القول، ومثله في نهاية الأرب 6/ 59.

(2) في الأصول: ابن الفضل، وكذلك في التبر المسبوك، وهو خطأ، والمثبت عن العقد الفريد وإحياء علوم الدين، وهو: مبارك بن فضالة بن أبي أمية، مولى عمر بن الخطاب، القرشي البصري، محدث، مشهور بالتدليس، وصفه به أبو زرعة وأبو داود والدارقطني، وقد أكثر عن الحسن البصري، توفي سنة 164هـ، وقيل: سنة 166هـ. انظر: التاريخ الكبير للبخاري 7/ 426، ومعرفة الثقات للعجلي 2/ 264، والجرح والتعديل 8/ 338، والضعفاء والمتروكين للنسائي 1/ 98، و تاريخ بغداد 13/ 212-216.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(4) إسناده ضعيف. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 10/ 551، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 6/ 33. ولفظه في شعب الإيمان: «يُنَادي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: لا يَقُومُ الْيَوْمَ أَحَدٌ إلا أَحَدٌ لَهُ عِنْدَ الله يَدٌ. فَيَقُولُ الْخَلائِقُ: سُبْحَانَكَ، بَلْ لَكَ الْيَدُ. فَيَقُولُ ذَلِكَ مِرارًا، فَيَقُولُ: بَلَى، مَنْ عَفَا فِي الدُّنْيَا بَعْدَ قُدْرَةٍ».

(5) يوماً: ساقطة من (ط).

(6) لم أجده بهذا اللفظ في مصادر الحديث الشريف، وهو في التبر المسبوك 28، والدرة الغراء 23.

[ينبغي أن يتَّصفَ الملك بالهيبة[1]]

ويَنبَغِي للملِكِ مع هذهِ الصِّفَات: أَن تَكونَ له هَيـبَةٌ قَاهِرَةٌ، وسِيَاسَةٌ باهِرَةٌ، بِحيث إِذَا سَمِعَت به الرَّعِيَّة خَافَتهُ ولو كَانَ بَعيدًا منه، لا سِيمَا سُلطانُ زَمانِنَا هذا، فإِنَّه يجب أَن يَكونَ له أَوْفَى سِياسَةٍ، وأَتَمُّ هَيـبةٍ؛ لِفسادِ أَهلِ الزَّمانِ، ومن الأَمثالِ السَّائِرةِ: «جَورُ السُّلطَان مِئةَ سَنَةٍ، ولا جَورُ بَعضِهم علَى بَعضٍ سنَةً واحدةً». فإذا جَارتِ الرَّعِيَّةُ سَلَّطَ الله عَليها مَلكًا جائرًا، وسلطانًا قاهِرًا.

خَطَبَ الحَجَّاجُ بالنَّاسِ يومًا ـ وكان فَصيحًا ـ فقال[2]: «أَيُّها النَّاس، إِنَّ الله سلَّطَنِي عَليكم بِأَعمَالكم، فإِنْ أَنا مِتُّ فَلا تَخلُصونَ من الجَورِ بهذهِ الأَعمَال السَّيِّئة؛ فإِنَّ الله تعالى خَلقَ كثيرًا من أَمثَالي، وإِذا لم أَكنْ أَنا كانَ [92/ أ] من هو أَكثَر مِنِّي شرًّا.

وَمَـا مِنْ يَدٍ إلا يَدُ اللَّهِ فَوْقَهَا وَلا ظَالِمٍ إلا سَيُبْلَى بِظَالِمِ»

والملِكُ الذي لا هَيبَةَ له ليسَ في أَعينِ النَّاسِ لَه خَطر[3]، فَينبَغِي أَنْ تَكون هَيبَتهُ بحيث يُقمَعُ بها الفَسَادُ، ويَحصلُ بها صلاحُ العبادِ.

يُحكَى أَنَّ مُعاوِيَةَ لمَّا ولَّى زِياد بن أَبيه العِراق، وتَقدَّم إِليهَا فَوجَدَهُم يُخيفُونَ السُّبُل[4]، ويَسرقونَ [الدُّور][5] ويُفسِدُونَ، فَقَصَدَ زِيادُ المسجِدَ الجَامعَ، فَرَقِيَ المِنبرَ وخَطبَ خُطبَةً بَليغةً، ثُمَّ قال بعد خُطبتِهِ: «واللهِ لئِن يَخرجْ أَحدٌ بَعْدَ العِشَاءِ الآخِرَةِ لآخُذَنَّ رأْسَه، فَليُعلِم الحاضِرُ الغَائبَ»، ثُمَّ أَمرَ مُناديًا يُنادِي في البَلَدِ ثَلاثةَ أَيَّام، فلمَّا كان في الليلَةِ الرَّابعةِ خَرجَ زِيادٌ وقد

---

(1) التبر المسبوك 62–64، ومعظم النقل عنه بتصرف يسير.
(2) مايزال النقل عن التبر المسبوك، ولم أقف على النص في مصدر آخر.
(3) في (ع، ط): قدر.
(4) في (ع، ط): السبيل.
(5) زيادة من (ع). وليست في التبر المسبوك.

مَضَى من الليلِ ثُلثهُ، وجَعَل يَطُوفُ بمحالِّ[1] البَلدِ، فرأى رجلاً راعيًا ومعه غَنمٌ له وهو قَائِمٌ، فقال له زيادٌ: ما تَصنَعُ هاهنا؟ فقال: أَتَيتُ ليلاً، ولم أَجِد مكانًا أَستقِرُّ فيه، فَنـزَلتُ مَكانِي إلى الصُّبح، وأَبيعُ[2] غَنمِي. فقال له زياد: أَنا والله أَعلمُ إِنَّك لصادِقٌ، ولكنِّي إنْ تَركتكَ خِفتُ أَنْ يَشيعَ[3] الخَبرُ عنِّي، فيُقالَ: إن زياداً يَقولُ ما لا يَعمَل فتَفْسُدُ عليَّ سِياستِي، وتَنكَسِرُ هيبتي، والجنَّة خيرٌ لكَ. وضَربَ عُنقَه، وجعل يَسيرُ وكُلُّ مَنْ وجَدَه ضَربَ عُنقَه، حتى أَتَى في ليلتِه على أَلفٍ وخَمسمئةِ نَفسٍ، وجَعلَ رُؤوسَهُم على بَابِ دارِه[4]. وهابَه الناسُ وفزعوا لِما رأوا من فعله [92/ ب].

فلمَّا كانتِ الليلةُ [التي] بَعدَها خَرجَ وطافَ، فَلقيَ ثلاثمئةِ رجلٍ فأَخذَ رؤُوسهم، فَلمْ يَقدِر أَحدٌ بعد ذلك أَنْ يَخرجَ من بيتهِ بَعْدَ العِشَاءِ الآخِرَةِ، فلمَّا كان يَومُ الجمعةِ رَقِيَ المنبَرَ وقال: «لا يُغلِقْ أَحدٌ دُكَّانَه ليلاً، ومَهمَا سُرقَ له شيءٌ فهو عليَّ»، فَلَم يَقدِر أَحدٌ منهم أَن يُغلِقَ دكَّانَه ليلاً، فجاءَهُ رجلٌ صَيرَفِيٌّ بعد ذلك، وقال: إنَّه سُرقَ من دُكَّانِي البارحة أربعمئةِ دِينارٍ ذهبًا. (فقالَ له زياد: هَل تَقدِر أَنْ تَحلِفَ على صِحَّةِ ما تَدَّعِيه؟ قال: نَعم. فاستَحلَفَه، وَوزنَ له عِوضَ ذَهبهِ، ثُمَّ استَكتَمَه، فلمَّا كانَ يَومُ الجمعةِ خَطَبَ بالنَّاسِ وقال: إنَّ فُلاناً الصَّيرفِيّ قد سُرِقَ من دكَّانهِ أَربعمئةِ دينارٍ ذهباً)[5]، وأَنتُم كُلُّكم حاضِرُون، فإنْ رَدَدْتُم ذلك فقد عادَ إلى الرَّجلِ ماله، وإنْ لم ترُدُّوا ذلك فقد تَقَدَّمتُ أَلَّا يُمَكَّنَ أَحدكُم أَنْ يَخرجَ من الجامعِ، وأَمرتُ بِقتلِكم عن آخِركم في هذه السَّاعة. فَفِي الحال لَزِمُوا من كانوا يتَّهمونَهم بالسَّرقةِ، وقدَّمُوهُم بين يديهِ، فردَّ حينئذٍ

(1) المحَالُّ: جمعُ مَحِلّةٍ: مَنْزِل القَوم والموضع الذي يحلُّون به. ويقابلها في عصرنا: الحارة والحيّ.
(2) في (أ، ع): وأتبع، وفي (ط): وأمنع، والمثبت عن التبر المسبوك.
(3) في (ط): يسمع، وفي التبر المسبوك: يذيع.
(4) في التبر المسبوك زيادة: مثل البيدر.
(5) ما بين القوسين ساقط من (ط).

السَّارقُ ما أَخذَه من الذَّهب، وأَمَرَ بصلبهِ في الحال، ثُمَّ إِنَّه سأَلَ: أَيُّ مَحِلَّةٍ في البصرةِ لم يَكُن فيها أَمنٌ ومَهَابَة[1]؟ فَقِيل له: مَحِلَّةُ بني الأَزدِ. فأَمرَ بثوبٍ من ديباج له ثَمنٌ كبيرٌ[2] أن يُلقَى في قَارعةِ الطَّريقِ في تلك المَحِلَّة، فَبقِيَ الثَّوبُ علَى ذلك أَيامًا مُلقى، لم يَقدِر أَحدٌ أَن يَشيلَه ولا يَرفعَه من مكانِه. فقال له مُعاويَة بعد ذلك: إِنَّ السِّياسَة خَيرُ الأَشياءِ، إِلاَّ أَنَّك لم تَرحَمِ المسلمينَ، وأَصلحتَ الدُّنيا بِفسادِ الدِّين.

[الحرصُ على مُجالسِةِ صُلحاء العلماء والفضلاء]

ويَنبَغِي [93/ أ] أَنْ يَكونَ الملكُ كثِير الاعتِنَاءِ بمجالسِةِ العُلماء الصُّلحاء، والأُدباء الفُضَلاء؛ فإِنَّ في ذَلكَ تَلقِيحٌ لِلعقلِ وتَهذيبٌ لِلنَّفسِ. قال سُفيان[3]: «خَيرُ الملوكِ مَنْ جَالسَ أَهل العِلم».

ويقال[4]: «إِنَّ جَميع الأَشياء تَتَجَمَّلُ بِالنَّاس، والنَّاسُ يتجَمَّلُون[5] بالعلم، وفي العلم بَقاءُ العزِّ ودَوامُه، وفي العقلِ بَقاءُ السُّرورِ ونِظامُه، ومن اجتَمَعَ فَيه العلمُ والعَقلُ فقد اجتمع فيه اثنتا عشرةَ خَصْلة[6]: الفقهُ، والأَدبُ، والتُّقى[7]، والأَمانَةُ، والنَّصيحَةُ، والحياءُ، والرَّحمةُ، وحسنُ الخُلقِ، والوفاءُ، والصبرُ، والحِلمُ، والمدَاراةُ. وهذه الخِصالُ من خواصِّ آدابِ الملوكِ».

فمن كَمُلت فيه هذه الصِّفات[8] كان حَقِيقاً بِمجالسَةِ المُلوكِ؛ ليُسهِّلَ على

---

(1) في (ط): أمر وهابه.
(2) له ثمن كبير: ساقطة من (ط).
(3) قول سفيان في التبر المسبوك 76، والدرة الغراء 120.
(4) النص في المصدرين السابقين.
(5) في (ط): تتحمل...يتحملون (بالحاء المهملة).
(6) خصلة: ساقطة من (ط). والنص في التبر المسبوك 72.
(7) في (ط): النقاء.
(8) في (ط): فمن كانت به من هذه الصفات.

الملكِ خَطرُ[1] هذا الأَمر، ويُعلِّمه طُرق مَكارِم الأَخلاقِ والعَقلِ[2]، ويَهدِيهِ إلى طَريقِ الخيرِ، ولا يَدَّخِرَ عنه نَصيحَةً يَعلمُها من أُمورِ الدُّنيا والدِّين، ولا كَلِمةَ حق تَصلُحُ لِلملوكِ والسَّلاطين، بِحسنِ عِبَارةٍ، وأَلطفِ إِشارةٍ، كما قدَّمنا في آدابِ الجُلساءِ.

[الحذرُ من علماءِ ومستشاري السوء[3]]

وليحذر كلَّ الحذرِ من عُلماءِ[4] السُّوءِ، المحبينَ للدُّنيا الراغبينَ بِها، الذين يحرِصُون عليها؛ فإنَّهم يُثنُونَ عليه ويَغُرُّونه ويَخدعُونه، ويَطلبونَ رِضاه طَمعاً لما في يَديهِ ليَحصُلُون على خَبيثِ[5] الطَّعامِ، وسَبيلِ الحرام، بالمكرِ والحيَلِ، والقَولِ من غيرِ عملٍ، فَهم في الحقِيقَةِ أَعدى الأَعداءِ، فَإِنَّهم في الحقِيقَةِ إِنَّما يَخدُمونَ[6] أَنفُسهم[7]، ويُراعونَ لَذَّاتِهم، وقد قال رسول الله[8] ﷺ

---

(1) في (ط): حصر.

(2) في (ط): والفعل.

(3) انظر: التبر المسبوك 18-19.

(4) في (ط): غلمان.

(5) في (ط): حيث.

(6) في (ط): فهم في الحقيقة أعدء للدين أشد العداء منهم في الحقيقة إنهم يخدمون...

(7) قلت: أصاب المؤلف وأجاد، ولعل هذا من موقع تجربته ملكاً وسلطاناً؛ وبالفعل فإن الحاشية من المستشارين والمقربين إذا كان اختيارهم على أساس الثقة والولاء، وليس على أساس الكفاءة والنزاهة، فإنهم بعد مدة من الزمن يصبحون خطراً على الحاكم نفسه؛ حيث إنهم يزينون له الباطل، ويشيرون عليه بما يخدم أهواءهم ومصالحهم، ويحجبون عنه الحقائق التي تتعارض معها، فلا يصل إليه من الآراء إلاّ ما يناسبهم، ويتفق مع رغباتهم، فيعزلون بذلك الحاكم عن الشعب وهمومه ومشكلاته، وقد رأينا في عصرنا هذا منهم العجب، وبخاصة في النظم الشمولية.

(8) الحديث بلفظ آخر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف 7/ 493 (37486)، وأبو يعلى في مسنده 1/ 359 (466)، من حديث علي، وأحمد 5/ 145 (1334، 1335) من حديث أبي ذر، ولفظ الحديث عند ابن أبي شيبة: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، =

[93/ ب]: «أَنَا مِن غَيْرِ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ مِنَ الدَّجَّالِ، قِيلَ: وما هو يا رَسولَ الله؟ قال: عُلماءُ السوءِ». والعَالِمُ الصَّالحُ هو الذي لا يَطمَع في المالِ، وينصحُ بالقولِ والفعالِ.

[عدم اغترار الملك بمديح المتملّقين]

ولا يَغتَرّ الملك[1] بثناءِ من حولَه، بل يَنبَغِي له أَن يَتطفَّلَ[2] على سائرِ الرَّعيةِ [بسماع][3] ماذا يُثنُونَ عنه، فإِن ثَنوا عنه خيراً زَادَ مِنه، وإن ثَنوا بِخلافه[4] اجتنبَه، فقد كانَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يَفعلُ ذلك.

ورُوِيَ أَنَّ داوُدَ عليه السلام[5] كانَ يَخرجُ مُتنكِّراً، فإِذا وَجدَ أَحداً سأله عن دَاوُدَ: ما حَاله وما سِيرته؟ فَجاءَهُ جِبريل -عليه السلام- في صورةِ رَجلٍ، فقال له داودُ: ما تَقولُ في داودَ؟ قال: نِعمَ العبدُ إلاَّ أَنَّه يَأكُل من بيتِ المالِ، ولا يَأكُل من كَدِّ يَده، ولا تعبِ بدنِه[6]، فعادَ داودُ إِلى مِحرابه باكياً حزيناً، وقال: إِلهي، علِّمنِي صَنعَةً آكلُ بها من كدِّ يميني. فعلَّمَه الله تعالى عمَلَ الزَّردِ[7].

= عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُجَيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، فَذَكَرْنَا الدَّجَّالَ، فَاسْتَيْقَظَ مُحْمَرًّا وَجْهُهُ،فَقَالَ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عِنْدِي عَلَيْكُمْ مِنَ الدَّجَّالِ: أَئِمَّةٌ مُضِلُّونَ». وذكر الهيثمي الروايتين في مجمع الزوائد 5/ 239، وقال: «رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة؛ وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات». وعن رواية أبي يعلى قال: «رواه أبو يعلى، وفيه جابر الجعفي؛ وهو ضعيف، وقد وثق».

(1) الملك: ساقطة من (ط).

(2) التَّطفل هنا: بمعنى أن يتنكر السلطان ويخالط الناس، ويسألهم من غير أن يعرفوه.

(3) زيادة من (ع).

(4) في (ط): بخلا.

(5) انظر: كتاب الكسب، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: سهيل زكار، دمشق (1400هـ)، ص 35، والمبسوط للسرخسي 30/ 246، والتبر المسبوك 17، ولعل النقل عنه.

(6) في (ط): ولا تعب يده، وفي التبر المسبوك: ولا يأكل من كدّه وتعب يديه.

(7) الزَّرْد: حِلَقُ المِغْفَر والدِّرع، والزَّرَد ـ بالتحريك ـ: الدِّرع المزرُودة. اللسان: (زرد).

[حسن اختيار خاصته ورجال دولته]

ويَنبغِي للملكِ أَن يَكونَ خواصُّه وجلسَاؤُه وعمَّاله مِمَّن كَمُلَ أَدَبُه[1]، وشَرُفَ نسُبه، وشُهِرَ عَقلُه وعِلمُه، ولا يصطَفِي أَحداً إلاَّ لِفضيلةٍ شُهرَت فيه، وفَاقَ بها أَبناء جنسه، وتَقدَّم بِها على نُظرائِه؛ إِمَّا من عِلم، أو أَدبٍ، أو شَجاعةٍ، أو حُسن تدبيرٍ، أو جودة رأيٍ، أو جودة صناعةٍ، أو شرفٍ أَصلٍ.

يقالُ: إنَّ بعضَ الملوكِ شَكا إلى بعضِ الصُّلحاء؛ فقال: التبس عليَّ أَمرُ[2] النَّاسِ، ولَم أَعلم من أَصطفي[3] منهم؛ فَأَمَّا أَهل الشَّر فيزدحِمونَ في أَبوابِنا، وأَمَّا أَهل الخير فلم يأْتُونا![94/ أ] فقال له: إذا التبَسَ عليكَ ذلك فعليكَ بمن له أَصلٌ نَقِيٌّ عن الحِرفِ الدَّنِيَّة[4]، والخِصَال غير[5] المرضِيَّة؛ فإنَّه يعود في أُموره إلى أَصله.

ويقالُ: أَربعةُ أَشياءَ على الملوكِ من جملةِ الفَرَائضِ؛ وهي[6]: إبعادُ الأَدنياءِ عن مملكتِهم، وعمارةُ المملكةِ بتقريبِ العقلاءِ، وحفظُ آرَاء[7] المشايخ وأولي الحكمةِ والتَّجربَةِ، والزِّيادةُ في أَمرِ المُلْكِ بالإقلالِ من الأَعمالَ الذَّميمةِ. لما وَلِيَ عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كَتَبَ إلى الحسن البصري[8]: «أَنْ

---

(1) في (ط): من كمل أدبه، وفي (ع): كمثل أدبه.
(2) في (ط): التبس على أمي أمر.
(3) في (ط): أصطنع.
(4) في (ط): الدينية.
(5) غير: لم ترد في (ط) لأنها كانت غير واضحة في الأصل.
(6) النص في التبر المسبوك 68.
(7) في (ط): أثر. وهي مناسبة أيضاً.
(8) النص في التبر المسبوك 68، وجاء في البصائر والذخائر (2/ 26): كتب عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ إلى الحسن البصري: «أعنِّي بأصحابك»، فأجابه الحسن: «من كان من أصحابي يريد الدنيا فلا حاجة لك فيه، ومن كان منهم يريد الآخرة فلا حاجة له قِبلَكَ، ولكن عليك بذوي الأحساب؛ فإنهم إن لم يتقوا استحيوا، وإن لم يستحيوا تكرموا». ومثله في ربيع الأبرار 1/ 440.

أَعنِّي ببِعضِ أَصحابك[1]، فكتبَ إِليه الحسن: أَمَّا طالبُ الدُّنيَا فلا يَنصَحُ لك، وأَمَّا طَالبُ الآخرةِ فلا يرغَبُ فيك».

ولا يَجُوزُ للسُّلطانِ أَنْ يُسَلِّمَ عَملاً من أَعمالهِ إلى رَجلٍ ليسَ بأَهلٍ؛ فإِنَّه يُفسدُ مَملَكَتَه، ويُهملُ أَمرَه، ويَظَهرُ منه الخَلل، ويَبطُل به العَمل.

[اطلاع الملك على تجارب وسير الملوك السابقين]

وينبغي للملكِ الإكثَارُ من قِراءَةِ سِيَرِ الأَوَّلِين، وأَخبارِ المتَقدِّمين، وتَواريخِ الماضين، قال قُسّ[2] بن ساعِدَة الإيادي:

فــي الــذَّاهِــبِــيــنَ الأَوَّلِــيـــــنَ مِــنَ الــقُــرونِ لَنا بَصائِرْ[3]

فإذا نَظَرَ الملكُ في أَخبارِ الملوكِ الذينَ تقدَّمُوه، فَيجبُ عليه أَن يَسلُكَ طَريقَهم، ويعملَ على سُنَنِهم في الخيرِ، ويقرأَ كُتبَ مواعِظِهم ووصَايَاهم؛ لأَنَّهم كانوا أَطول أعماراً، وأَكثر تجارباً واعتباراً.

كان أَنوشروان ـ مع حسنِ سيرتِهِ ـ يَقرأُ كُتبَ المتقدِّمين ويَسمَعُ حَكايَاهم،

والمشهور في ذلك ما دار بين المنصور العباسي وعمرو بن عبيد، وكان عمرو صديقاً لأبي جعفر المنصور قبل الخلافة، فلما زاره بعد توليه الخلافة قال له المنصور: «يا أبا عثمان: أعنِّي بأصحابك أستعن بهم. فقال عمرو: يا أميرَ المؤمنينَ، أظْهِرِ الحقَّ يَتْبَعْكَ أهلُه». وفي رواية أخرى قال عمرو: «والله لئن رأوك عمالك لا تقبل منهم إلا العدل، ليتقربَنَّ إليك به من لا نِيَّة له فيه». انظر: عيون الأخبار 1/ 263، والعقد الفريد 2/ 123، 4/ 310، وزهر الآداب 107، وتاريخ بغداد 12/ 168، والحور العين، لنشوان بن سعيد الحميرى 62، والمنتظم 8/ 60.

(1) في (ط): أعني على أصحابك.

(2) في (ط): قيس، خطأ، وهو قُسّ بن ساعِدَةَ بن عمرو.الإيادي: خطيب العرب وشاعرها وحليمها وحكيمها في عصره، كان أسقف نجران، يقال أنه أول من علا على شرف وخطب عليه، وأول من قال: أما بعد، وكان مؤمناً بالله والبعث، وقد أدرك الرسول ﷺ ورآه بعكاظ. توفي سنة 23 ق.هـ.

(3) رواية عجز البيت في (ط): من القرون بظائر!!

ويَمضي على مناهِجهم وسنَنِهم،[94/ ب] وملوكُ هذا الزَّمان أَجدرُ أَن يَفعلوا ذلك.

سأَلَ أنوشروان العادلُ وزيرَه يُونان؛ فقال[1]: أُريدُ أن تُخبرني بِسيرةِ الملوكِ المتقدِّمين؟ فقال الوزيرُ: أَتريدُ أَن أَمدحهم بشيءٍ واحدٍ، أم بشيئينِ، أم بثلاثةِ أشياء؟ فقال له: بلِ بثلاثة أشياء. فقال: ما وَجدتُ لهم في شُغلٍ من الأَشغَالِ[2] ولا عملٍ من الأَعمالِ قَطُّ كَذِباً، ولا رأَيتُ لهم بشيءٍ جَهلاً، ولا رأَيتُ لهم في حالٍ من الأَحوالِ غضباً.

فقال: امدحهم بالشَّيئينِ. قال: كانوا دائماً يسارِعُونَ إِلى فِعلِ الخيرِ، وكانوا يَحذَرُون من أَعمال الشَّر.

فقال: امدحهم بالشيءِ الواحدِ. قال: كانَتْ سَلطَنَتُهم على أَنفسِهم وخَزائِنِهم أكثر مِمَّا كانت على غير ذلك.

[عدم الإفراط في اللَّهو]

وينبَغِي للملكِ[3] أَلَّا يَشتَغِلَ دائماً باللعبِ بالشَّطرنج والنَّردِ، والشُّربِ، وضربِ الكرةِ، والصيدِ، وما أشبه ذلك؛ فإِنَّ هذهِ تَشغلُه عَنِ الأَعمالِ، وتمنعه عن مُهِمِّ الأَشغالِ، ولكلِّ[4] عملٍ من هذه وقتٌ، فينبَغِي أَن تُوزَّعَ الأَوقات؛ فإِنَّ الملوكَ القُدماءَ قد قسَّمُوا النَّهارَ إِلى أَربعةِ أَقسام: قِسْمٌ لعبادةِ اللهِ وطاعتهِ، وقِسمٌ للنَّظرِ في أُمورِ المملكةِ وإِنصافِ المظلومِينَ، وقِسمٌ للجلوسِ مع العلماءِ والعقلاءِ، وتدبير الأمورِ، وسِياسة الجمهورِ، وقِسمٌ للرَّاحةِ وأَخذِ الحُظُوظِ من الفرحِ والسُّرورِ، والصَّيدِ واللعبِ، وما أَشبهَ ذلك.

---

(1) النص في: التبر المسبوك 53، والدرة الغراء 32.

(2) في (ط): في فعل من الأفعال.

(3) النص في التبر المسبوك 65.

(4) في (ط): ولكن.

ويقال[1]: إِنَّ بَهْرَام جُور قَسَّمَ نَهاره قِسمين، وجعلَه نِصفين: ففي النِّصفِ الأَوَّل[95/ أ] كان يَقضِي حَوائجَ العالم، وفي النِّصفِ الثَّاني كانَ يطلُبُ راحةَ نفسه. ويقال: إِنَّه في جَميعِ زمانِه ما اشتَغلَ يوماً واحداً بشغلٍ واحدٍ.

[تجنبُ مشاركةِ الملكِ في الحروبِ بنفسه][2]

وينبغي للملكِ أَلَّا يباشرَ الحرُوب بنفسِه، ويحفظَ نَامُوسَه؛ فإِنَّ كثيراً من الأرواحِ تَتَعلقُ بروحِه، وصلاحَ الرَّعِيَّةِ في [وجودِه][3] وحياتِه. ومن الأَمثال السائرةِ: «الجَوهَرُ لا يُصَادَم به».

وكذلك ينبَغِي أَلَّا يَجُورَ على نفسِه؛ لئَلاَّ يَجُور على غيرِه.

ويجبُ أن يَحترسَ في كلِّ أَوقاتِه، ويُنِيمَ على فِراشِهِ غيره كلَّ ليلةٍ؛ كَمَا فعل رسول الله ﷺ ليلةَ الغارِ، فإِنْ قصدَهُ عدوٌّ وجَدَ غيرَه.

حُكيَ أن بَهرَام بن خَسرو[4] لمَّا هربَ هو وعسكره خوف أَن يصلَ مضرة[5] عدوِّه إِليه، فَقيلَ له: لا ينبَغِي للملكِ أَنْ يهربَ؛ لأَنَّ هِمَّة جُندِه متعلِّقةٌ بهمَّتِه. فقال: لم أَهربْ إِلاَّ لأُخلِّصَ أَرواح جماعةٍ من أَصحابي؛ لأَنِّي لو هَلكتُ هَلَكَ بسبَبِي طائِفةٌ من الخلائِقِ.

---

(1) التبر السبوك 65.

(2) قارن بالتبر المسبوك 69–70، وسياست نامه أو سير الملوك، لنظام الملك، تحقيق: يوسف حسين بكار، قطر: دار الثقافة – ط2 (1407هـ)، ص66، وبدائع السلك 1/ 336.

(3) زيادة من (ع).

(4) في التبر المسبوك: «حكاية: يقال أنه انهزم خسرو بن أبرويز من بهرام جور».

(5) في (ط): مصره.

[مراقبةُ عمَّاله ومنعُهُم من الظُّلم والتَّعسف][1]

وينبَغِي للملكِ تَعهُّدُ أَحوال عمَّالِه ورعاياه، ولا يرضى لهم بالظُّلم؛ فإنه مسؤولٌ عن أفعالهم كما يُسأَل عن فعل نَفسِه، قال الله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214].

وقال أردشير: إذا كان الملكُ عاجزاً عن إِصلاحِ خَواصِّه ومنعِهم من الظُّلم، فكيفَ يقدرُ على رَدِّهم إلى الصَّلاحِ؟! وليسَ شيءٌ أَهيَبَ في قُلوبِ العُمَّال والرَّعيَّةِ من سُهولةِ الحِجَابِ؛ فإذا كان الملكُ سَهل الحجابِ لم يُمكنِ العمَّالَ أَنْ يَجُورُوا، وخافتِ الرَّعايا من جَورِ بَعضِهم على بَعض. [95/ ب] ومن مَصالح[2] سُهولَة الحجابِ: أن يكونَ للملكِ اطِّلاعٌ[3] على سائرِ الأَعمالِ [من الأُمراءِ والعمَّال][4]، ولا يكونَ الملك غافلاً؛ لتكونَ الهيبةُ من ناموسِ المملكةِ باقية، وذلك لا يحصُل إلاَّ بالتَّقصِّي[5] والاطِّلاعِ؛ ليستريحَ من الهمومِ الحادثةِ من الغفلَةِ.

رُوِيَ أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ كتب إلى عامله أبو موسى الأشعري[6]: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ أَسْعَدَ العُمَّالِ مَنْ سَعِدَتْ بِهِ رَعِيَّتُه، وَأَشْقَاهُم مَنْ شَقِيَتْ بِهِ رَعِيَّتُهُ،

---

(1) انظر: سراج الملوك 225 وما بعدها.

(2) مصالح، ساقطة من (ط).

(3) في (ط): الخلاع.

(4) زيادة من (ع).

(5) في (ع): بالقسط، وفي (ط): بالنقص.

(6) 6: النص بهذا اللفظ في التبر المسبوك 21، وفي المصنف لابن أبي شيبة (13/ 265): «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ أَسْعَدَ الرُّعَاة مَنْ سَعِدَتْ به رَعِيَّتُه، وَإِنَّ أَشْقَى الرُّعَاةِ عِنْدَ الله مَنْ شَقِيَتْ بِهِ رَعِيَّتُهُ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْتَعَ فَيَرْتَعَ عُمَّالُك، فَيَكُونَ مَثَلُكَ عِنْدَ اللهِ مَثَلَ الْبَهِيمَةِ؛ نَظَرَتْ إِلَى خَضِرَةٍ مِنَ الأَرْض فَرَتَعَتْ فِيهَا؛ تَبْتَغِي بِذَلِكَ السِّمَنَ، وَإِنَّمَا حَتْفُهَا فِي سمنِهَا، وَالسَّلامُ عَلَيْك». وانظر: عيونَ الأخبار 1/ 11، والبيان والتبيين 2/ 155، وحلية الأولياء 1/ 50، ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لابن الجوزي 129، والآداب الشرعية لابن مفلح 1/ 375، ودرر السلوك في سياسة الملوك، للماوردي، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الرياض: دار الوطن (1997م)، ص115، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر له أيضاً 277–278، والدرة الغراء 168.

وإيَّاكَ والتَّبسُّطَ بأَموالِ المسلمينَ؛ فإِنَّ رَعِيَّتَكَ يَقتَدُونَ بكَ، وإِنَّمَا مَثَلُكَ مَثَلُ دَابةٍ رَعَتْ مَرْعى أَخْضَرَ ـ فَأَكَلَتْ وسَمِنَتْ ـ فكَانَ سِمَنُها سببَ هلاكِها؛ لأَنَّها عندَ سِمنها تُذبحُ فتُؤكلُ».

وهذا كانَ دَأْبَ عمر ﷺ في كِتَابَتِه إِلى عُمَّاله، وكذَلكَ سائِرُ الخُلفاءِ ﷺ.

[احترامُ الصَّالحينَ والزُّهَّاد وقَبُولُ نُصحِهِم]

وينبَغِي للملكِ أَيضاً: أَن يُحبَّ لِقَاءَ الصُّلحاءِ والزُّهَادِ والأَتقِيَاءِ، ويَحترِمَ جَنَابَهم[1]، ويُعظِّمَ شَأنَهم، ويَطلُبَ مِنهم المواعِظَ، كَمَا كانَت سَائِر الخلفاءِ تَفعَلُ ذلك.

دَخَلَ شَقِيقُ البَلخيﷺ على هارونَ الرَّشيد – رحمه الله تعالى – فقال له[2]: «أَنتَ شَقِيقٌ الزَّاهِد؟ فقَال: أَنا شَقِيقٌ، ولستُ بزاهدٍ. فقَال: أَوصِني. قال: إِنَّ الله تعالى أَقعَدَكَ مَكانَ الصِّدِّيق، وإِنَّه يَطلُب مِنكَ مثلَ صِدقِه، وإِنَّه أَعطَاكَ مَوضِعَ عُمرَ الفَارُوق، ويَطلُب مِنكَ الفَرقَ بَين الحَقّ والبَاطِل[3]، وأَجلَسَكَ مَكانَ عُثمانَ ذي النُّورين، وإِنَّه يَطلُب مِنكَ مِثلَ حَيائِه وكَرَمِه، وأَنزَلكَ مَنزِلَة عليّ بن أبي طالب، ويَطلُب مِنكَ مثل عِلمِه [96/ أ] وزُهدِه وعَدلِه. فقال: زدني قال: نعم، إِنَّ لله دَاراً تُعرفُ بِجهنَّم، وإِنَّه قد جَعَلكَ بَوَّاب تَلكَ الدَّار، وأَعطَاكَ ثَلاثَةَ أَشياء: بَيت المالِ، والسَّيفَ، والسَّوطَ، وأَمركَ أَن تَمنعَ النَّاس من دُخولِ النَّار بِهذه الثَّلاثة الأَشياءِ؛ فَمن جَاءَك مُحتاجاً فَلا تَمنَعه من بَيتِ المالِ، ومَن خَالفَ أَمرَ الله فأَدِّبْه بالسَّوطِ، ومن قَتَلَ نَفساً بغيرِ حَقٍّ فَاقتُله بِالسَّيف، وإِن لم تَفعلْ ما أَمَركَ فإِنَّك تكونُ الزَّعِيم لأَهلِ النَّارِ، والمُتقَدِّمَ إِلى دارِ البوارِ.

---

(1) في (ط): حياتهم. تصحيف.

(2) الخبر في التبر المسبوك 19، ونزهة المجالس ومنتخب النفائس، لعبد الرحمن الصفوري، تحقيق: عبد الرحيم مارديني، دمشق: دار المحبة (2001–2002م)، 2/ 298، والدرة الغراء 141.

(3) في (ط): بين الجور والباطل.

قال: زدني من الوصية. قال: إنَّما مثلكَ مثل مَعين الماءِ، وسائِرُ العُلماء في العالم مثل السَّواقِي؛ فإذا كانَ مَعينُ الماءِ صافياً لم يَضُرّ كَدَرُ السَّواقِي، وإِذا كانَ المَعِينُ كدِراً لا يَنفعُ صَفَاءُ السَّواقِي».

وسأَلَ يوماً هشامُ بن عبد الملكِ أَبا حازم[1] عن التَّدبير في النَّجاةِ من أُمورِ الخلافَةِ، فقال: «أَنْ تَأخُذَ الدِّرهَم الذِي تَأْخُذه من وجهِ حَلالٍ، وتَضَعه في حَقٍّ. قال: من يَقدِرُ على هذا؟ قال: من يَرغَبُ في نَعيمِ الجِنَانِ، ويَهرُبُ من عَذابِ النِّيرَان».

ودَخَل ابن السَّمّاك[2] على المأمُونِ، فقال له المأمُونُ: «عِظْنِي». فقال: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذا كانَتِ الأَنفَاسُ بالعَدَد، وليَس لها مَدَد، فَما أَقرَب أَنْ تَنْفَد! وأنشد:

حيَاتُكَ أنـفـاسٌ تُـعَـدُّ فكُلَّما ... مَضَى نَفَسٌ مِنها انتقصْتَ به جُزءا[3]

فَبَكى المأمون واعتبر».

---

(1) في (ط): خازم ـ بالخاء ـ تصحيف، وهو: سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج، محدِّث وعالم من الزُّهاد، توفي سنة 135هـ. ترجمته في: طبقات خليفة 264، والتاريخ الكبير للبخاري 4/ 78، والمعرفة والتاريخ 1/ 676، والجرح والتعديل 4/ 159، وحلية الأولياء 3/ 159. والخبر بروايات متقاربة في: المعرفة والتاريخ 1/ 679–680، والمجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي 5/ 21، وأدب الدنيا والدين 129، ومختصر تاريخ دمشق 10/ 77، والتبر المسبوك 28.

(2) هو محمد بن السماك ـ ويقال: ابن صبيح بن السماك ـ الكوفي، أبو العباس، محدِّث وواعظ من الزُّهاد، توفي سنة 183هـ؛ أي أنه توفي قبل أن يلي المأمون الخلافة سنة 198هـ، ومواعظه للرَّشيد مشهورة، وليس من بينها هذه الموعظة. انظر ترجمته ومواعظه في: التاريخ الكبير للبخاري 1/ 106، والجرح والتعديل 7/ 290، والثقات 9/ 32، وحلية الأولياء 8/ 203–217، وتاريخ بغداد 5/ 368–372. وفي تفسير الثعلبي (6/ 230) أن المأمون كان يقرأ في سورة مريم وعنده الفقهاء، فلما قرأ قوله تعالى: {فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا}، التفتَ إلى محمد بن السماك مشيراً عليه بأن يعظه: فقال..، ومثله في الكشَّاف 3/ 44، ومفاتيح الغيب للرازي 21/ 215. ولم يرد فيهما بيت أبي العتاهية.

(3) رواية البيت في (ط): (حياتك أنفاس فكلما ... مضى نفس انتقضت به جزاءه)! والبيت لأبي العتاهية في ديوانه، ص 14، ومروج الذهب 4/ 221، ولمحمود الوراق في بهجة المجالس 2/ 339، ودون نسبة في قصر الأمل لابن أبي الدنيا 123، وتاريخ دمشق 6/ 347.

[العدلُ أساسُ الملكِ والإعمارِ والرخاءِ]

وينبَغِي للملكِ أَنْ يَجتَهد في عِمَارَةِ أَمَاكِنِه، ولا عِمَارَةَ [96/ ب]مثل العَدلِ، (رُوِيَ أَنَّ اللهَ تعالى أَوحَى إِلى دَاودَ عليه السلام[1]: أَنِ انْهَ قَومَكَ عن سَبِّ مُلُوك العجَم؛ فإِنَّهم عَمَرُوا بِلادِي، وَأَوطَنُوها عِبَادِي)[2].

وإذا كَانَ السُّلطَانُ عَادِلاً انعَمَرَت بِلادُهُ بكثرَةِ الرَّعايَا؛ (كَمَا كانَت في زَمنِ أَردَشِير وبَهرَام جُور وأَنُوشروَان. وحُكِيَ أَنَّ المجُوسَ مَلكُوا الدُّنيَا أَربعةَ آلافِ سنةٍ، وإِنَّمَا دَامَت لَهُم بِعَدلِهِم في الرَّعِيَّة، وحِفظِهم الأُمُورَ بِالسَّوِيَّة، فَكانَت هِمَّتُهم في عِمارَةِ الدُّنيا بِالعَدلِ)[3].

ويقال[4]: إِنَّ أَنوشروان أَظهَرَ يوماً أَنَّه عَلِيلٌ، وأَنفَذَ نُقَبَاءَهُ وأُمرَاءه أَن يَطُوفُوا في أَقطَارِ مَملَكَته وأَكْنَافِ دَولَته، وأَنْ يَتطَلَّبُوا له لَبِنَةً عَتِيقَةً من قريَةٍ خَرِبَةٍ[5] لِيَتَدَاوَى بِها، وذَكَرَ لأَصحَابِه أَنَّ الأَطِبَّاءَ وَصفُوا له ذلِكَ، فَمَضَوا فَطَافُوا جَمِيعَ ولاياتِه، وعَادُوا فقَالوا: ما وَجدنَا في المَملَكَة مَكاناً خَرِباً ولا لَبِنَةً عَتِيقَةً، فَفَرِحَ أنوشروان وشَكَرَ الله تعالى، وقال: إِنَّما أَرَدتُ أَنْ أُجَرِّبَ مَملَكَتِي، وأَختَبِرَ ولايَتِي فِي أَمَاكِنِي، لأَعلَمَ هل بَقِيَ مَوضِعٌ خَرِبٌ لأَعمرَه[6]، فالآن لم يَبقَ مَكانٌ إِلاَّ وهو عَامِرٌ، وقد تَمَّتْ[7] أُمُور المملَكَة، وانتَظَمَتْ أَحوالُ السَّلطَنَةِ،

---

(1) النص بهذا اللفظ في التبر المسبوك 44، وآثار البلاد وأخبار العباد 233، وفي شرح السير الكبير (1/ 43) جعله حديثاً، وفي ثمار القلوب (ص179) نسبه إلى بعض الأنبياء، وفي تاريخ أصبهان (1/ 39) عن ابن عباس غير مرفوع، وفي أدب الدنيا والدين (ص135): عن أبي هُرَيْرَةَ: «سُبَّتِ الْعَجَمُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: لا تَسُبُّوهَا؛ فَإِنَّهَا عَمَّرَتْ بِلادَ اللَّهِ تَعَالَى،فَعَاشَ فِيهَا عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى».

(2) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(3) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(4) النص في التبر المسبوك 46.

(5) في (ع): تربة خربة، وفي (ط): قرية أخرى.

(6) في (ط): إلاّ عمر.

(7) في (ط): نمت.

ووَصلَتِ العِمَارَةُ أَعلَى [1]دَرَجةٍ.

وإِنَّما كانَت هِمَمُ الملُوكِ في العِمَارةِ، لِعلمِهِم أَنَّه كلَّما كانَت الولايَة أَعمَرَ،كانت الرَّعِيَّة[2] أَوفَرَ وأَشكَرَ.

وكانوا يَعلَمُون أَنَّ الَّذِي قَالَتهُ الحُكمَاء، ونَطقَت به العُلمَاء، صحيحٌ لا رَيْبَ فيه؛ وهو قَولُهُم[3]: «إِنَّ الدِّينَ بِالملكِ، [97/ أ] والمُلكُ بِالجُندِ، والجُندُ بِالمالِ، والمالُ بِعمارةِ البلادِ، وعِمارَةُ البلادِ بِالعَدلِ في العِبَادِ».

[يجب أن يكون الملك مثقفاً واسعَ المعرفة[4]]

وينبَغِي للملكِ أَن يَكونَ حَافِظاً للأَمثالِ السَّائِرةِ، من الأَقوالِ والأَشعارِ النَّادِرةِ؛ فإِنَّ فيها رَاحةً للخَاطِرِ، وزِينَةً في المَجَامع والمحاضِرِ، ويَطَّلِع على المعَانِي الغَرِيبةِ[5]، [وإِشرافاً[6] على الانتِفَاعِ بالأَحوال العجيبة][7]؛ فما من معنى إِلاَّ وقد طَرقَتْهُ الشُّعراء.

وقد كَانَ الخُلفَاءُ الرَّاشِدُون والأَئِمَّة المَهدِيُّونﷺ كثِيراً ما يَتَمثَّلونَ بِالشِّعر، ويَقُولونَه، ويَعتَنُونَ به، ويَهتَزُّونَ له، ويُجِيزُونَ عليه الجَوائزَ السَّنيَّة، والمواهبَ الجَزِيلَة.

---

(1) في (ع): أدنى درجة، وفي (ط): أولى درجة، وفي التبر المسبوك: ووصلت العمارة إلى درجة الكمال.

(2) في (ع): كانت الولاية، وكذلك في (ط). وفي التبر المسبوك: كانت الرعية أوفى.

(3) نسب المسعودي في مروج الذهب (1/ 311) هذا القول إلى أنوشروان، ومثله في مقدمة ابن خلدون 1/ 39، والنص غير منسوب في التبر المسبوك 46، والدرة الغراء 160، وقارن بتسهيل النظر وتعجيل الظفر للماوردي 201–202، وبدائع السلك 1/ 322.

(4) قارن بسراج الملوك 261–268.

(5) في (ط): العربية.

(6) الإشراف والاستشراف: بمعنى الطموح والتَّطلع للوصول إلى الشيء.

(7) زيادة من (ع).

ومِمَّن قال الشِّعرَ من الملوكِ وأَجادَ: سُليمانُ بن الحكَم[1] الشَّهير بالمستَعِين بالله، من بَنِي أُميَّة الذِينَ مَلكُوا البِلادَ، ودَانَت لهم بِالطَّاعةِ العِباد، مَلكُوا الأَندلسَ وغيرها، وكان له شِعرٌ حسنٌ رقِيقٌ جداً؛ فمنه:

عَجَباً يَهَابُ اللَّيْثُ حَدَّ سِنَانِي　　وَأَهَــابُ لَحْظَ فَوَاتِرِ الأَجْفَانِ
وَأُقَـــارِعُ الأَهْـــوَالَ لاَ مُتَهَيِّباً　　مِنْهَا سِوَى الإِعْرَاضِ وَالهِجْرَانِ
حَاكَمْتُ فِيْهِنَّ السُّلُوَّ إِلَى الصِّبَا　　فَقَضَى بِسُلْطَانٍ عَلَى سُلْطَانِي
لاَ تَعْذُلُوا مَلِكاً تَذَلَّلَ لِلْهَوَى　　ذُلُّ الـهـوَى عِــزٌّ وَمُــلْــكٌ ثَــانِ
مَــا ضَــرَّ أَنِّــي عَــبْــدُهُــنَّ صَبَابَةٌ　　وَبَنُو الزَّمَانِ وَهُــنَّ مِنْ عُبْدَانِي
إِنْ لَمْ أُطِعْ فِيهِنَّ سُلْطَانَ الهَوَى　　كَلَفاً بِهِنَّ فَلَسْتُ مِــنْ مَــرْوَانِ

ويُقالُ: إِنَّه إِنَّما عَملَ هذهِ الأَبيات مُعارضاً للرَّشيدِ في أَبياتٍ قَالها على الوزنِ [97/ ب] والقافِيةِ؛ وهي هذه، أَثبتنَاها هُنَا لِيظهرَ الفَرق ويُعرف الحقُّ، قال الرشيد:

مَلَكَ الثَّلاثُ الآنِسَاتُ عِنَانِي　　وَحَلَلْنَ مِنْ قَلْبِي بِكُلِّ مَكَانِ

---

(1) سليمان بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر، الأموي، أبو أيوب: من ملوك الدولة الأموية في الاندلس، وكان أديباً شاعراً، تولى بعد مقتل عمه هشام بن سليمان (سنة 399هـ)، وتلقب بالمستعين بالله، دخل مع المؤيد بن الحكم في صراع على السلطة، فنشبت بينهما حروب شديدة، انتهت بسيطرة المستعين على قرطبة سنة 403 هـ، ثم دخل في صراع آخر مع أحد قادته علي بن حمود، الذي انشق عنه وتمكن من الزحف إلى قرطبة فاستولى عليها، وقتل المستعين بيده 407 هـ، وبمقتله انقطع ذكر بني أمية على منابر الأندلس مدة سبع سنين. وصفه ابن حزم في جمهرة الأنساب (ص93) بأنه كان شؤمَ الأندلس وشؤمَ قومه، وهو الذي سلَّط جنده من البرابرة فأخلوا مدينة الزهراء، وما حوالي قرطبة من القرى والمنازل والمدن، وأفنوا أهلها بالقتل والسبي. انظر: المعجب 27–30، والبيان المغرب 3/ 91، وفوات الوفيات 1/ 175، وجذوة المقتبس 19–21، والذخيرة 1/ 1/ 24. والأبيات في مصادر ترجمته، وأيضاً في: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم الأندلسي، في (رسائل ابن حزم) 2/ 199، ونفح الطيب 1/ 430، والحماسة المغربية 2/ 1043.

مَا لِي تُطَاوِعُنِي البَرِيَّةُ كُلُّهَا وَأُطِيعُهُنَّ وَهُـنَّ فِي عِصْيَانِي
مَا ذَاكَ إِلاَّ أَنَّ سُلْطَانَ الهوَى وَبهِ قُوِيْنَ[1] أَعَـزُّ مِنْ سُلْطَانِي

ويقال: إنَّ هذه الأَبيات إنَّما هي للعباسِ بن الأحنف، عَمِلهَا على لسانِ الرشيد. كذا ذَكَرهُ أَهلُ التَّوارِيخ[2].

وحُكيَ أَنَّ الرَّاضي[3] باللهِ محمد بن المقتدر بالله ـ أَحدَ الخلفاءِ العبَّاسِيين ـ وَصلَ الشُّعراءَ[4] بِصلاتٍ كثيرةٍ، فتَكلَّمَ النَّاسُ في كَرمِه وجُودِه وإِسرافِه، فقال:

لا تعذلي[5] كَرَمِي عَلَى الإِسْرافِ رِبْـحُ المَحامِدِ مَتْجَرُ الأَشْـرافِ
أَجْـرِي كآبائِي الخَلاَئِفِ سَابِقاً وأشِيدُ مَا قَدْ أَسَّسَتْ أَسْلاَفِي
إِنِّـي مِـنَ الْـقَـوْمِ الَّـذِيْـنَ أَكُفُّهُمْ مُـعْـتـادَةُ الإِخْـلافِ والإِتْـلافِ

وكان القَائمُ بأمر الله العبَّاسي[6] له شِعرٌ حسنٌ؛ فمن قوله[7]:

القَلْبُ مِنْ خَمْرِ التَّصَابِي مُنْتَشِي من ذا عَذِيرِي مِنْ شرَابٍ مُعْطِشِ

---

(1) في (ط): ثوين.
(2) هو قول أبي الفرج الأصبهاني في الأغاني 16/ 373، وانظر المصادر في الحاشية قبل السابقة.
(3) محمد بن المقتدر بالله جعفر بن المعتضد بالله أحمد، أبو العباس، الراضي بالله: من خلفاء بني العباس، تولى الخلافة في المدة من (322 – 329هـ)، ولأبي بكر محمد بن يحيى الصولي (المتوفى سنة 335هـ) كتاب عن تاريخه، وتاريخ خلافته وخلافة أخيه المتقي لله، بعنوان: «أخبار الراضي بالله والمتقي لله»، والأبيات فيه ص21–22، و في المنتظم 13/ 337، وفوات الوفيات 2/ 310، والوافي 2/ 298.
(4) في (ط): وصل الشعر.
(5) في (ع، ط): لا تعذلوا.
(6) اسمه: عبد الله بن أحمد القادر بالله بن الأمير إسحاق بن المقتدر العباسي، أبو جعفر، القائم بأمر الله، تولى الخلافة ما بين (422 هـ476هـ).
(7) الأبيات في خريدة القصر (قسم العراق) 1/ 23، وسير أعلام النبلاء 18/ 100، وزهر الأكم في الأمثال والحكم، لليوسي 357. والبيتان الثالث والرابع في الوافي 17/ 22، وفوات الوفيات 1/ 520.

وَالنَّفْسُ مِنْ بَرْحٍ[1] الهَوَى مَقْتُوْلَةٌ   وَلكَم قَتِيْلٍ فِي الهَوَى لَمْ يُنْعَشِ
جُمعَتْ عَليَّ مِنَ الغَرَام عَجَائِبُ   خَلَّفْنَ قَلْبِي فِي إِسَارٍ مُوْحِشِ
خِلٌّ يَصُدُّ وَعَاذِلٌ متنصِّحٌ[2]   ومعانِدٌ يُؤْذِي وَنَمَّامٌ يَشِي

[98/ أ] وله أيضا:[3]

يا أكرمَ الأكرمينَ العفوَ عن رَجلٍ[4]   فِي السَّيِّئَاتِ لَهُ وِرْدٌ وإِصدارُ
هَانَتْ عَلَيْهِ مَعَاصِيه الَّتِي عَظُمَت   عِلماً بِأَنَّكَ للعَاصِينَ غَفَّارُ
فَامْنُنْ[5] عَليّ وسامِحنِي وَخُذ بِيَدي   يَا من لَهُ الْعَفوُ والجنَّاتُ وَالنَّارُ

وقال المأمون:

مَوْلاتُهُ هِيَ في المَعْنى وحُقَّ لها   والنّاسُ يَدْعونَهُ في اللّفْظِ مَوْلاهَا
يُجِلُّها إِنْ دَعَاها أَنْ تُلَبِّيَهُ[6]   وإِنْ دَعَت باسمِه لبَّى وفَدَّاها
تُسِيءُ من شِدَّة الحبِّ الظُّنونَ بها[7]   حتى تَظنَ ظُنوناً ليس نَخشَاها

وله أيضاً:

أوّلُ الحُبِّ مزَاحٌ وَوَلَعْ   ثم يَزْدَادُ إذا زَادَ الطّمعْ
كلُّ مَنْ يهوَى وَإن عالت به   رُتبَةُ المُلكِ، لمَنْ يَهوَى تَبَعْ[8]

---

(1) في (ع): جور، وفي (ط): فرح.
(2) في (ط): وعادل منصح.
(3) الأبيات في خريدة القصر (قسم العراق) 1/ 24، والوافي 17/ 21-22، وفوات الوفيات 1/ 520.
(4) في مصادر البيت: عن غرق.
(5) في (ط): فأمن.
(6) في (ط): بليته.
(7) البيت الأخير في (أ) فقط.
(8) (ع): أعلت به، وفي (ط): مالت به.

الباب الثالث
فيما لا يسعُ الملوكَ والرؤساءَ جَهلُه من أنواعِ العلوم

فنقولُ: اعلَمْ أَنَّ أَنواع العُلوم كثِيرةٌ، ولِكلِّ عِلمٍ منها فَضِيلَةٌ، لكنَّ بَعضَها أَهمُّ من بعضٍ، ولله دَرُّ القائل[1]:[98/ ب]

ما حَـوَى العِلْمَ جمِيعاً أَحـدٌ لا، وَلـو مَـارَسَـه أَلْـفَ سَـنهْ
إِنَّمـا الـعِـلْـمُ بَعيدٌ غَــــوْرُهُ فَخُذُوا مِنْ كُلِّ عِلْمٍ أَحْسَنَهْ

والنَّاسُ في العلم على طبَقَاتٍ، وفي الفَضَائِلِ على دَرجَاتٍ؛ فبَعضُ النَّاسِ يُحَبَّبُ إليه علمُ الشَّرَائِعِ والسُّنَن، وآخر حُبِّبَ[2] إليه عِلم الحساب والهندسةِ، وآخر حُبِّبَ إليه عِلم الطِّبِّ وإبراء العِللِ، وآخر حُبِّبَ إليه علم النَّحوِ والشِّعر والأَدَب، فَجعلَ الله تعالى لكُلِّ نَوعٍ من الحِكمَةِ وصِنفٍ من العُلوم من يَقومُ به، ويَرغَبُ فيه، ويُحيِي رَسْمه، ويُوَضِّحُ سَبيله، ويُشتَهرُ به[3]، ويَنتَسِبُ إليهِ؛ وذَلكَ ليَحفَظَ الله ذلك العِلم، كمَا صَرَفَ هِمَمهم إِلى الصَّنائِعِ المختَلفَةِ؛ ليَقُومَ بذلك نِظَامُ العَالَم.

---

(1) البيتان للإمام علي بن أبي طالب في التمثيل والمحاضرة للثعالبي 165، وروض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار 1/ 46، ودون نسبة في مختصر الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: جمال عزون، الرياض: مكتبة السلف (1424 هـ/ 2003 م)، 1/ 63. وهما برواية مختلفة للإمام الشافعي في ديوانه 103، والأول دون نسبة في خزانة الأدب 9/ 359.

(2) في (ط): حبيب، في المواضع الثلاثة التي وردت فيها الكلمة.

(3) في (ط): ويستمر به.

ويُروَى أَنَّ بَعضَ الفُضلاءِ كانَ يَقولُ لِولدِه[1]: «يا بُنَيّ، خُذْ مِن كُلِّ عِلمٍ طرفاً؛ فإنَّه من جَهِلَ شَيئًا عَادَاه، وأَنَا أَكرَهُ أَنْ تَكونَ عَدوًّا لِشَيءٍ من العُلوم».

واعلَمْ أَنْ ليسَ كُلُّ النَّاس يَرغَبُ في العِلم وجَمعِه وطَلبِه، بَل إِنَّما يَرغَبُ فيه الخَواصُّ من النَّاس، وهُم أَصحابُ الأَنفُس الزَّكيَّة والهِمَم العَليَّة. ومِن النَّاسِ من لا يَقبَلُ طِباعَه عِلماً من العُلوم، بل رُبَّما تَنفُر طَبائِعه عن العِلم[2] والحِكمَةِ، ويَستَرذِلُ العلمَاءَ، ويَنتَقِصُ[3] الفُضلاءَ، وهذا كثِيرٌ مَوجُودٌ [99/ أ] في عَوامِّ النَّاسِ، وهَذا دَلِيلٌ على قِلَّةِ الفِطنَة، وسُقوط الهِمَّة، ولو لم يَكن في العِلمِ إلاَّ ما فيه من لَذَّةِ النَّفسِ، وتَلقِيح الفَهم، والخُروج من الجَهلِ، كيفَ وفيه من الفَضلِ[4]، والتَّقدُّم على سائِر النَّاس، والذِّكرِ البَاقِي، والقُربِ من اللهِ عزَّ وجلَّ، والفَوزِ في الآخِرَة[5].

وإذا كانَ العِلمُ بهذِهِ المَرتَبةِ الشَّريفَةِ، والدَّرجَةِ المُنيفَةِ، فإنَّه يَنبَغِي لِكُلِّ عاقِلٍ مَحبَّتُه ومَحبَّةُ أَهلِه، لا سِيَّمَا أَصحَابُ الرِّئاسَاتِ والمَملَكَة؛ فإنَّ ذلك دليلٌ على قُوَّة الكَمالاتِ[6] الإِنسَانيَّة، وعُلُوّ الهِمَّةِ، وغَزَارَة العَقلِ.

وقد مَدَحَ الجَاحِظُ أَنواعَ العُلوم بأَعيانِها فقال[7]: «في الحَديث والآثَار: أَخبَارُ الماضِينَ، وقِصَصُ المرسَلينَ، وآدابُ الدُّنيَا والدِّين، ومَعرِفَةُ الفَرِيضَةِ والنَّافِلَة، والشَّرِيعَة والسُّنة، والنَّار والجنَّة، وإلى صَاحِبه تُشَدُّ الرِّحَال، وحَوله يَعتَكِفُ الرِّجال، ويَسيرُ ذِكرهُ في البُلدانِ، ويَبقَى اسمه على مَرِّ الزَّمانِ.

---

(1) القول نسبه الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (1/ 73) إلى خالد بن يحيى البرمكي.

(2) في (ط): بل ربما نظر طباعه عن العلم.

(3) في (ط): ويتقصى.

(4) في (ط): وفيه نظر من الفضل.

(5) في (ط): والفوز في مرضاته.:

(6) الكمالات: ساقطة من (ط).

(7) قول الجاحظ في الظرائف واللطائف للثعالبي 16.

(قِيلَ:فَالفِقه؟ قال: عِلمُ الحَلالِ والحَرام، وبِه تُعرَفُ شَرائِع الإِسلامِ، وبِهِ تُقَامُ الحُدُود والأَحكَام، وهو عِصمَةٌ في الدُّنَيا والآخِرةِ)[1].

قِيلَ: فالنَّحو؟ قال: عِلمٌ يَبسُطُ من العَيِيِّ[2] لِسانَه، ويشجع[3] من الحَصر جَنَانَه[4] [99/ ب]، ويَسلَمُ فيه الإنسانُ من التَّحرِيفِ واللَّحنِ، وهو آلَةُ الصَّوابِ، وتَسدِيدُ اللِّسَان[5]، وخُطُوطُ[6] كَلام العَرب.

قِيلَ: فالكَلامُ؟ قال: عِيارُ[7] كُلِّ صِنَاعة[8]، وزِمَامُ كُلِّ عِبارَة، وقِسطَاسٌ يُعرفُ به الفَضلُ والرُّجحَان، ومِيزَانٌ يُعرفُ والنُّقصَانُ، وبه يُعرفُ رُبُوبِيَّة الرَّب، وحُجَّة الرُّسل.

قِيلَ: فَالفلسَفَة؟ قال: أَدَاةُ الضَّمائِر، وآلَةُ الخَواطِر[9]، وشُعاعُ العَقلِ، وأَدِلَّة المعرِفَة والأَجنَاس والصُّوَر، والأَشخَاص والعَنَاصِر، والأَعرَاض والجَواهِر، واختِلاف الطَّبَائِع والسَّجَايا والغَرائِز.

[قِيلَ: فالنُّجُوم؟ قال:[10]] مَعرفَةُ الأَهِلَّة، ومَقَادِير الأَظِلَّة، وسَاعَات[11]

---

(1) في الظرائف واللطائف: عصمة في الدنيا وزينة في الأخرى. وما بين القوسين ساقط من (ط).

(2) في (ع): الغني، تصحيف. والعِيُّ: خِلاف البيان. وقد عَيَّ في منطقه وعَيِيَ أيضاً، فهو عَيِيٌّ وعَيٌّ أيضاً. ويقال أيضاً: عَيَّ بأمره وعَيِيَ، إذا لم يهتدِ لوجهه. الصَّحاح: (عيي).

(3) في (ط): ويسجع. وفي الظرائف واللطائف: ويجري من الحصر البيان. وهي أنسب.

(4) الجَنَان، بالفتح: القلب. والحَصَرُ: العِيُّ. يقال: حَصِرَ الرجل يَحْصَرُ حَصَراً. الصِّحاح: (جنن) و(حصر).

(5) اللسان: ساقطة من (ع).

(6) كذا في (ع)، وفي (ط): حظوظ، والكلمة في (أ) مهملة من النقط. وفي الظرائف واللطائف: وتسديد كلام العرب.

(7) في الأصول: عنان، تحريف. والمثبت عن الظرائف واللطائف.

(8) في (ط): صياغة، تحريف.

(9) في (ط): أدلة الضمائر والخواطر.

(10) زيادة عن الظرائف واللطائف.

(11) في (ط): ومقادير الاطلة وتباعات.

اللَّيل والنَّهار في الزِّيادةِ والنُّقصَانِ، وأَمارات الغُيوم والأَمطَارِ، وأَوقات غَرس الزَّرع وسَلامَة الثِّمار.

قِيلَ: فالطِّبّ[1]؟ قال: الطِّبُّ أَسَاسُ[2] الأَبدَانِ، والمُنبِّه على طَبَائِع الإِنسَان، العَالِمُ به عَارِفٌ لِحفظِ الصِّحَّة، واقِفٌ على المَنَافِع والمضَارِّ، وهو عِلمٌ يَضطَرُّ إِليهِ الخَاصُّ والعَامُّ، ولا يَستَغنِي عنه أَحدٌ من الأَنَام.

قيل: فالعَرُوض؟ قال: مِيزَانُ الشِّعرِ، وعِيَارُ النَّظْمِ، به يُعرَفُ الصَّحِيحُ من السَّقِيم، والمُنكَسِر من المُستَقِيم».

فهذا ما جاء عن الجَاحِظِ في وَصفِ العُلومِ، ونَحنُ نَشيرُ إِلى ما أَمكَنَ منها على سبيل التَّدَرُّج والإِتحاف؛ فنقول:

الشَّرطُ في كُلِّ عِلم مَعرفَةُ كُلِّيَّاتِه، وضَوابط جُزئِيَّاته[3]؛ لأَنَّ الكُلِّيَّات تَنحَصِر [100/ أ]، والجُزئِيَّات لا تَكادُ تَنحَصِر، فإِذا عُرِفتِ الكُلِّيَّات كانَت مَادَّةً لكلِّ جُزء، وكانت كالبَابِ لِكلِّ عِلم، لا سيَمَا في حَقِّ المُلُوكِ والأَكابِر والرُّؤسَاء؛ فإِنَّ عُقُولَهم وإِن كانت وافِرَةً، فإِنَّها مُستَغرقَةٌ[4] بكثرَةِ الأَشغَالِ، وتَدبير الرَّعَايَا، وسِياسَة العَالَم، ومُهِمَّات تَمنَعُهم عن استِغرَاقِ الأَوقَاتِ في الجُزئِيَّات، ونَحنُ نُشيرُ إِلى كُلِّ ما لا يَسَعُ الملِكَ والرَّئِيسَ جهلُه من كُلِّيَّاتِ كُلِّ فَنٍّ؛ فَنقُولُ وبِاللهِ التَّوفِيق:

[عِلمُ النَّحوِ]

أَمَّا عِلمُ النَّحوِ: فإِنَّما بَدَأنَا به لأَنَّه لا سَبِيلَ إِلى مَعرِفَة صَواب الكَلام من خَطَئِه، وفَهم مَعانِي كَلام الله تعالى وفَوائِده[5]، إِلاَّ به، فَهوَ شَرطٌ في جَمِيع

(1) في (ط): قيل فالقلب. تحريف.
(2) في الظرائف واللطائف: سائس، وهي أجود.
(3) في (ط): وضوابطه وجزئياته.
(4) في (ع): مشتغلة.
(5) في (ط): كتاب الله وقرآنه.

العُلوم، وقد أَورَدَ الإِمامُ فخر الدِّين الرَّازِي - رحمه الله تعالى - أَربَعِينَ دَليلاً على وُجُوب تَعلُّمه. فَنقُولُ[1]: الأَهَمُّ من كُلِّيَّاتِه مَا ذَكَرَهُ طاهر بن بَاشَاذ[2]؛ وهو عَشَرةُ أَشيَاء:

الأَوَّلُ: الاسمُ. الثَّاني: الفِعلُ. الثَّالث: الحرفُ. الرَّابعُ: الرَّفعُ. الخَامِسُ: النَّصب. السَّادس: الجرُّ. السَّابع: الجزم. الثَّامن: العامِل. التَّاسع: التَّابع. العاشر: الخَطُّ.

ونحن نَتكَلّم على كُلِّ واحدٍ من العَشَرة؛ فنقول:

الأَوَّلُ: الاسم؛ وهو ما أَبَانَ عن مُسمَّاه، ويَكُون شَخصاً وغير شَخص؛ فالشَّخصُ: جَميعُ الأَجسَام والمرئِيَّات، وغَير الشَّخص: الله سَبحَانه وتعالَى، وجَميعُ الأَعرَاضِ[3]. وخَوَاصُّ الاسمِ: الأَلفُ، واللَّام، والجَرُّ، والتَّنوِين،

---

(1) في (ط): فيقول.

(2) في الأصول: بابشاد، بالدال المهملة، وصوابه بالذال المعجمة، وهو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في النحو، كان تاجراً في الجوهر، تعلم في العراق، ثم انتقل إلى مصر، وولي بها إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء، فكان لا يخرج كتاب حتى يُعرضَ عليه. ثم استعفى. ولزم منارة (جامع عمرو بن العاص) بالقاهرة، إلى أن سقط من سطحها في شهر رجب سنة 469 هـ فمات لساعته، له عدة مصنفات؛ منها مقدمة في النحو سماها: «المُحْسِبَة»، وتولى شرحها بنفسه، وتعددت مسميات الشرح، واختار محققه اسم: «شرح المقدمة المحْسِبَة». ترجمته في معجم الأدباء 4/ 1455-1456، وفي حاشيته ثبت بمصادر ترجمته. ولم أقف على النصوص التي استشهد بها المؤلف في المطبوع من شرح المقدمة المُحْسِبَة، بتحقيق خالد عبد الكريم، الكويت: المطبعة العصرية (1977م)، ولعل المؤلف نقل عن أحد الشروح اليمنية الموجزة للمقدمة، وأعتقد أنه اعتمد على «الحاصر لفوائد مقدمة طاهر»، للإمام يحيى بن حمزة (المتوفى سنة 749هـ)، نُشر الكتاب بصنعاء، نشره مركز عبادي للدراسات والنشر (2007م)، بتحقيق محمد صلاح الدين حنطاية، ولم أتحصل على نسخة منه لمقارنتها. وانظر عن شروح المقدمة: جامع الشروح والحواشي، للأستاذ عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي، (2004م)، 3/ 1813-1315.

(3) في (ط): الأغراض. تصحيف.

والتَّثنِيَة، والجَمعُ، والإِضافَة؛ مِثلُ قِولكَ: الرَّجُل، ومَنْ، وزَيدٌ، ورَجُلانِ، ورِجالٌ، وغُلامُ زيدٍ.

وسُمِّي اسماً [100/ ب]لأَنَّه يَسمُو بالمُسمَّى، وهو على ثَلاثةِ أَضرُب: ظَاهِرٌ، ومُضمَرٌ، (ولا ظَاهِرٍ ولا مُضمَر)(1)؛ ويُسمَّى المُبهَم.

فالظَّاهِرُ: هو الذي يَدُلُّ بِظهورِهِ وإِعرابه على مَعنَاه، وسُمِّيَ ظاهراً لتَجلِّيهِ واستِغنَائِه عمَّا يُفسِّره(2)، بِخلافِ المُضمَر والمُبهَم. وتَنقَسِم الأَسماءُ الظَّاهِرة إِلى عشرة أَنواع:

فالنَّوعُ الأَوَّل: الاسمُ المُتَمكِّن في الرَّفعِ والنَّصب والجرِّ والتَّنوين، ويُسمَّى أَمكَنَ أَيضاً؛ نحوَ: (زيدٌ، وفَرسٌ) وما أَشبَهَهُما من المُدرَكَاتِ، و(عَالمٌ، ومَعلُومٌ) وما أَشبَهَهُما من الصِّفاتِ، و(حَرَكةٌ، وسُكونٌ)(3) وما أَشبَهَهُما من المَعَانِي.

النَّوعُ الثَّانِي: ما لا يَنصَرف؛ وهو ما لا يَدخُلُه جَرٌّ ولا تَنوينٌ، وتَنوبُ الفَتحَة فيه عن الكَسرَةِ، وهو كُلُّ اسم اجتَمَعَ فيه عِلَّتانِ من عِلَلٍ تِسعٍ، أَو عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتين، وقَد جَمعَ بَعضُهم العِلَلَ المَانِعَة من الصَّرفِ بقوله:

يَكُفّ الصَّرف تَعريفٌ وَوَزنٌ وَتأنيثٌ وعَدلٌ والجَميعُ(4)
وتَركِيبٌ وإِعجَامٌ وَوصفٌ وفي (فعلانَ) أَحرُفه الفُروعُ

مثل: عَمرَ، وأَحمدَ، وطَلحةَ، وزَينَبَ، وإِبراهيمَ، ومحَارِبَ، وعِمرانَ، وبَعلبكَّ، وحَمراءَ، وأَحمرَ، وما شَاكَلَ ذلك.

النَّوعُ الثَّالث: المَقصُور المنوَّن؛ مثل: عَصاً، ورَحاً، لا يتَبَيَّن فيه إِلاَّ التنوين،

---

(1) الجملة ساقطة من (ط). وفي شرح المقدمة المحسبة: «ظاهر ومضمر وما بينهما وهو يسمى المبهم».
(2) في (ط): يضمره.
(3) في (ط): وتكون.
(4) في (ط): تفريع ووزنٌ.

وسُمِّيَ مَقصُوراً لأَنَّه قَصِرَ عن الإِعرابِ؛ أَي: مُنِعَ منه.

النَّوع الرابع: المَقصُور غَير المنوَّنِ؛ مثل: مُوسى، وعِيسى، فهذا يُقَدَّر فيه الإِعرابُ [101/ أ]، ولا يَتبَيَّن فيه إِعرابٌ ولا تَنوِينٌ.

(النَّوعُ الخامس: المَنقُوص؛ مثل: قاضٍ، وغازٍ، فَلا يَدخُله رَفعٌ ولا جَرٌّ، ويَدخُله النَّصبُ لِخِفَّته، ويُسمَّى مَنقُوصاً لأَنَّه نَقَصَ من الإِعرَابِ الرَّفعُ والجَرُّ)[1].

النَّوعُ السَّادس: الأَسمَاءُ السِّتة المعتَلَّة المضَافَة؛ وهي: أَخُوكَ، وأَبوكَ، وحَمُوكَ، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذُو مالٍ. فَهذهِ رَفعُهَا بِالواوِ، ونَصبهَا بالأَلف، وجَرُّها بالياءِ.

النَّوعُ السَّابع: التَّثنيةُ؛ نحو: رَجلانِ، رَفعهَا بالأَلِفِ، وجَرُّهَا ونَصبُها بالياءِ، ونونٍ في الحَالينِ مَكسُورةٍ، عِوضاً عن الحَرَكَة والتَّنوين في الواحِدِ.

النَّوعُ الثَّامن: المذَكَّر؛ نحو: مُسلمونَ، رَفعُه بالواوِ، ونَصبُه وجرُّه بالياءِ، ونونٍ في الحالينِ مفتوحةٍ، وتُحذفُ النُّونانِ في الإِضافَةِ.

النَّوعُ التَّاسع: جُمعُ المؤنَّثِ السَّالم؛ نحو: مُسلِمَاتٍ، رَفعُه بِالضَّمَّة، ونَصبُه وجَرُّه بالكسرةِ، ولا يَدخُله الفَتح، كما أَنَّ ما لا يَنصرِف لا يَدخُله الجَرّ، فهذا ضِدُّه.

النَّوعُ العاشر: جَمعُ المُكَسَّر، وإِعرابُه إِعرابُ الواحِدِ.

الضَّربُ الثَّاني: المُضمَر؛ وهو ما وُضِعَ لمتَكلِّم أو غَائبٍ أو مُخاطَبٍ؛ مثل: أَنا ونحنُ للمتَكلِّم، وأنتَ وأنتِ وأَنتُما وأَنتم وأَنتُنَّ للمخاطَبِ، وهيَ وهما وهُم وهو وهُنَّ للغَائِبِ.

الضَّربُ الثَّالث: المُبهَم؛ وهو قِسمانِ: الأَسمَاءُ التي للإِشَارَة؛ وهي: هذا،

---

(1) الفقرة ساقطة من (ط).

وذا، وهاذي، وذي، وما أَشبَه ذلك. وكذا الأَسماءُ الموصولَةُ؛ نحو: الذي، والتي، وتَثنِيتهَا وجمعها، ومن، وما.

الثَّاني: الفِعلُ؛ وهو ما دَلَّ على حَدثٍ وزَمانٍ [101/ ب]. فَالحدَثُ: المصدرُ. والأَزمِنَة ثلاثة: ماض، ومستَقبَل، وحَال، وصِفةُ[1] الحالِ والاستقبالِ واحدةٌ، وهو مُعربٌ بالرَّفعِ حتى يَدخُلَ عليه نَاصِبٌ أو جَازِمٌ. والماضِي: مَبنِيٌّ على الفَتحِ، ومن الأفعاَل الخمسةِ أمثلةٌ، رَفعُهَا بِثُبوتِ النُّونِ، ونَصبُهَا وجَزمُهَا بِحذفِ النُّونِ؛ وهي: تفعلونَ، ويفعلونَ، وتفعلانِ، ويفعلانِ، وتفعلينَ يا امرأة. ولا جرَّ في الأَفعالِ، كما أَنَّه لا جَزمَ في الأَسماءِ، والجَزمُ في الأفعال: إِمَّا بِحذفِ حَركةٍ أَو حَرفٍ.

الثَّالث: الحرف؛ وهو على ضَربَينِ: عامِلٌ، وغير عَامِلٍ. فالعَامِلُ: هو الذي يختَصُّ بالأَسماءِ والأَفعالِ.

فالمختَصَّةُ بالأَسماءِ: حُرُوفُ الجرِّ؛ وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، وربَّ، وحاشا، وعدا، وخلا، والكاف، واللاَّم، ومُذ، والباء، وواو القسم، وباؤه، وتاؤه[2]، ومع، وحتى، وإنَّ وأَخواتها النَّاصِبةُ (للاسمِ الرَّافعةُ للخبر، وحُروفُ النِّداءِ.

والمختَصَّةُ بالفعلِ: كالحروفِ النَّاصبَة)[3]، وحُروفِ الجزمِ.

الرَّابعُ: الرَّفع، وأَصلُه للفَاعِلِ، وقَد حُملَ عليه غَيره من المبتدأِ والخبرِ، وما لم يُسمَّ فاعِله، وغير ذلك.

الخامسُ: النَّصب، وأَصلُه للمفعولِ، وينقسِمُ إِلى:

المفعول به؛ مثل: ضربَ زيدٌ عمراً.

---

(1) في (ع): صيغة.

(2) في (ط): وياؤه مكان (وباؤه)، ولم يرد فيه (وتاؤه).

(3) ما بين القوسين ساقط من (ط).

و المفعول المطلق؛ وهو المصدَر؛ نحو: ضربَ ضرباً.

والمفعولُ فيه؛ وهو الظرف؛ نحو: قدمتُ يومَ الجمعةِ أمامك.

والمفعول معه؛ مثل: استوى الماءُ وسطحَ الدار.

والمفعول من أَجله؛ مثل: زُرتكَ طَمعاً[1] في بِرِّك.[102/ أ]

والحال؛ مثل: قدم زيدٌ راكباً.

والتمييز؛ نحو: ثلاثين درهماً.

والاستثناءُ؛ نحو: ما قدمَ إلا زيداً.

وقد اتُّسِعَ في النَّصبِ حتى جاءَ من ثمانيةٍ وأربعينَ وجهاً، وهو أَكثَرُ الإِعرابِ طُرقاً ووجهاً.

السَّادس: الجرُّ، وهو لا يكون إلاَّ بحرفٍ أو اسم، وقد اتُّسِعَ[2] به حتى جاءَ من تسعةِ أوجهٍ، وهو أَقلُّ الإِعرابِ طُرقاً ووجوهاً.

السَّابع: الجزمُ؛ وهو ما دخلَ عليه عامِلُ الجزم، ولا يكون إلاَّ في الأَفعالِ المستَقبَلة؛ وهي كُلُّ صِيغةِ حروف ماضيها بعد حروف مضارعها لفظاً أو تقديراً. فاللفظ مثل: يَضْرِبُ، والتقدير مثل: يَعِدُ[3]، أو يُكْرِمُ. وحروف المضارعة أربعة: الأَلف، والنُّون، واليَاء، والتَّاء. وفعلُ الأمرِ مبنيٌّ بغير لامٍ على السُّكون.

الثَّامن: العامل، أَصلُه أن يكون فعلاً، وقد جاءَ اسماً وحرفاً، لكنَّه بحكم التَّشبيه، وجاءَ بمعنىً مثل الرَّافعِ المبتدأَ؛ فإِنَّه الاهتمام، ورَافعِ الفعلِ المضارعِ؛ فإِنَّه الخُلُوّ[4].

التَّاسع: التَّابع، ويَنقسمُ إلى أَربعةِ أَقسامٍ جَمَعَها بَعضُهم بقوله:

---

(1) في (ط): رزقك طعامًا.

(2) في (ط): وهو لا يكون إلا بحرف وقد اتسع في النصب.

(3) في (ع): يعدل، وفي (ط): بعد، بالباء.

(4) في (ط): الخلوة.

تَوابِعُ الإِعرَابِ في الأَسمَاءِ يا رَجلُ النَّعتُ والعَطفُ والتَّوكِيدُ والبدلُ

فالنَّعتُ: معناه تَخصيصُ النَّكراتِ، أو إِزالةُ الاشتراكِ في المعارفِ أو المدحِ أو الذمِّ.

والتَّوكيدُ: معناه تَحقيقُ المعنى في نَفسِ السَّامع، ولا تُؤكَّد إلاَ المعارف؛ وهي خمسٌ: المضمراتُ، والأعلامُ، والمبهماتُ، والمعرَّف باللامِ، والمضافُ إلى أَحدِ هذه.

والبَدلُ: أربعةُ أَضرب: [102/ ب] بَدلُ الكلِّ من الكلِّ، وبدلُ البعضِ، وبدلُ الاشتمالِ، وبدلُ الغَلطِ.

والعطفُ قسمانِ: عطفُ نَسقِ الحروفِ العشرة، وعطفُ بيانٍ، وأَصلُه تَبيين الكنى بالأَسماءِ، (والأسماءِ بالكُنَى)[1]، ومعنى هذه التَّوابع كلها أَنَّها تتبعُ الاسم[2] في إعرابِهِ وتعريفِهِ وتنكيرِهِ وتذكيرِهِ وإفرادِهِ وجمعِهِ.

العاشِرُ: الخطّ؛ وهو على نوعين:

أَحدهما: ما اصطلَحَ عليه الكُتَّاب؛ وهو ما كان ثُلاثياً من ذواتِ الياء؛ نحو: (رمى) و(رحى)[3] فإِنَّه يُكتبُ بالياءِ، وما كان أَصلُه الواو؛ نحو: (غَزا) و(العَصا) فإِنَّه يُكتبُ بالأَلفِ، وإن زادَ على ثلاثةِ أَحرفٍ كُتبَ بالياءِ.

وهنا تَنبيهٌ[4]: وهو أَنَّ جَميع ما يُكتبُ بالياءِ فإِنَّه يجوزُ أَن يُكتبَ بالألفِ، فعند الإِشكال ينبغي أن يكتبَ بالألفِ، وما أَشكَلَ فإِنَّه[5] يجوز ذلك.

وأما القسمُ الثَّاني: وهو ما وُجِدَ في المُصحَفِ، فلا يُقاسُ[6] عليه، بل يُتَّبع.

---

(1) الجملة ساقطة من (ع)، و(ط).

(2) في (ط): ومعناه هذه التوابع انما الأعم.

(3) في (ط): وهو ما كان بلا ياء من ذوات الياء يجوز في ورجا فإنه يكتب..

(4) في (ط): ومما نثبته.

(5) في (ط): فإنث.

(6) في (ط): يقال.

[علم الفقه]

وأما علمُ الفقهِ، وشرائع الإسلام، وبيانِ الحلالِ والحرام، فَوجوهُ أَحكامِه في الأُصولِ الجَامعةِ بين الشَّرائع والمَعقول خَمسَة أَحكام: الَواجبُ، والمندوبُ، والمحرَّمُ، والمكروهُ، والمباحُ. وتنقسمُ باعتبارٍ آخر[1]: إِلى صحيحٍ وفاسدٍ.

فالواجبُ: ما يُذَمُّ[2] تاركُه شرعاً، على بعض الوُجُوه؛ احترازاً عن الواجبِ الموسَّع والمُخَيَّر[3]، وقيلَ: ما يستحقُّ العِقابَ بتركِهِ. فهذانِ أَحسنُ ما قيلَ فيه.

والمندوبُ: ما رُجِّحَ فعله على تركِه، ويجوزُ تركه. [103/ أ]

والمحرَّمُ: ما يُذَمُّ[4] فاعلُه شرعاً.

والمكرُوهُ: ما نَهَى عنه الشَّرع نهياً[5] غير جازمٍ.

والمباحُ: ما جازَ فِعله وتركه.

والصَّحيحُ في العقودِ: ما تَرتَّب[6] أَثرُهُ عليهِ. وفي العباداتِ: ما أسقطَ القضاء؛ لأنَّ قواعدَ هذا العلم أَربعٌ: العباداتُ، والمعاملاتُ، والمناكحاتُ[7]، والجناياتُ. ثُمَّ أيضاً الباطلُ والفاسِدُ: خلافُ الصَّحيحِ. فهذه جُملة الأَقسامِ الشَّرعيَّة.

ومن الأُصولِ التي لا تَنخَرِمُ[8] غالباً قولنا:

---

(1) في (ط): باعتبار أجزاء.

(2) في (ع): ندم، وفي (ط): يلزم

(3) في (أ): والمحيّر، بالحاء المهملة، وفي (ط): والمجير، وكلاهما تصحيف، والمثبت عن (ع)، والواجب المخيَّر: هو ما طلب الشارع فيه واحداً من أمور معينة، كإحدى خصال الكفارة.. فالواجب على من حنث في يمينه أن يؤدي إحدى الكفارات المنصوص عليها في الآية، فأيما فعل منها سقط عنه الوجوب. المستصفى للغزالي 1/ 56 – 58.

(4) في (ع): ندم، وفي (ط): يلزم.

(5) في (ط): فهنا. تحريف.

(6) في (ا،ع): تركب، وفي (ط): تركت. والصواب ما أثبتناه.

(7) في (ط): المناكسات.

(8) في (ط): لا تحرم. تحريف. والصواب ما ورد في (أ،ع). والنص في المجموع شرح =

ـ إذا اجتمعَ سببٌ ومباشرةٌ قَدَّمنا المباشَرَةَ.

ـ وإذا اجتمعَ أَصلانِ أو أَصلٌ وظاهرٌ، ففي المسألةِ غالباً قولانِ.

(وإذا اجتمعَ قولانِ)[1] جديدٌ وقديمٌ، فالعملُ بالجديدِ غالباً.

ـ وأَنَّ أَصل الجماداتِ[2] الطَّهارةُ إلاَّ الخمر.

ـ وكُلُّ نبيذٍ مُسكر.

ـ وأَنَّ الحيَوانَ كُلَّه طاهِرٌ[3] إلاَّ الكلبَ والخنْزِيرَ.

ـ وأن من قَبَضَ شيئاً لِغرضِ نَفسهِ كان ضامناً، ولا يُقبَلُ قَوله بالرَّدِّ إِلى المَالِكِ كالغَاصبِ والمستَعِيرِ، ومن قَبَضَ شيئاً لِغرضِ المالكِ كَان غَير ضامِنٍ، وقُبِل[4] قَوله في الرَّدِّ كالودِيعِ والوكيلِ.

ـ وأَنَّ الأَمينَ إذا فرَّط ضَمِن.

ـ وأَنَّ الحُدودَ تَسقطُ بالشُّبُهاتِ.

ـ وأَنَّ فَرض الكِفايةِ إِذا فَعلَه من يَحصُلُ به المَطلُوب سَقطَ عن الباقِينَ، وإِلاَّ أَثِمَ الجميع.

ـ وأَنَّ من مَلَكَ إِنْ شاءِ عَقَدَ الإِقرَار به[5].

ـ وأَنَّ الرُّخَص لا تُناطُ[6] بِالمعاصِي.

= المهذب للنووي، 1/ 32–33، والنقل عنه حتى نهاية موضوع الفقه.

(1) الجملة ساقطة من (ط).

(2) الجمادات: ساقطة من (ط).، وفي (أ): الجماد، والمثبت من (ع) والمجموع شرح المهذب للنووي، 1/ 33.

(3) في (ع): كلها طاهرة.

(4) في (أ، ط): وقيل، بالياء مكان الباء، والمثبت من (ع) والمجموع شرح المهذب.

(5) كذا في الأصول، وفي المجموع شرح المهذب (1/ 32): «وَأَنَّ مَنْ مَلَكَ إِنْشَاءَ عَقْدٍ مَلَكَ الإِقرَارَ بِهِ». وانظر: الحاوي الكبير للماوردي 10/ 213، 16/ 337، والشرح الكبير لابن قدامة 12/ 372.

(6) في (ع): للأنباط، تصحيف.

ـ وأَنَّ الاعتبارَ بالأَيمانِ باللهِ وبالطلاقِ والعتَاقِ بنِيَّةِ الحالِفِ، إلاَّ أَنْ يَكونَ المستَحلِفُ قاضياً فاستحلَفَه [103/ ب] باللهِ، فإِنَّ الاعتبارَ بنِيَّةِ القاضي إِنْ كانَ الحالِفُ يُوافقه في الاعتقَادِ، فإِنَ كانَ خَالَفَه ـ كحَنَفِي استحلَفَ شَافعياً في شُفعةِ الجِوارِ[1]- فَفِي من يَعتبرُ نِيَّته وجهانِ.

ـ وأَنَّ اليَمِينَ التي يَستَحلِفُ بها القاضي لا تكون إِلاَّ بالله تعالى وصفاتهِ.

ـ وأَنَّ السيِّدَ لا يثبُتُ له في ذِمةِ عبدهِ مالٌ ابتِدَاءً، وفي ثُبوته دوماً وجهانِ.

ـ وَأَنَّ الضَّمَانَ يَجبُ فِي مَالِ الْمُتْلِفِ بغَيْرِ حَقٍّ؛ سَوَاءٌ كَانَ مُكَلَّفًا أَوْ غَيْرَه، بِشَرْطِ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الضَّمَانِ (فِي حَقِّ الْمُتْلَفِ عَلَيْهِ، فَقَوْلُنَا: مِنْ أَهْلِ الضَّمَانِ)[2] احْترَازٌ مِنْ إِتلافِ الْمُسْلِم مَالَ حَربِيٍّ وَعَكْسِه.

ـ وَتَرْتِيب الأَدِلَّةِ: مِن الكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسِ.

[علم الكلام: علم أصول الدين]

وأَمَّا علمُ الكلام ـ وهو أُصولُ الدِّينِ: فالواجبُ على المكَلَّفِ أَن يَعلَمَ تَوحِيد الله تعالى، وما يَجبُ له من الصِّفاتِ، وما يستَحِيلُ[3] منها، ويَعلَمَ عَدله[4] وحَكمَته[5]، وصدقَ وعدهِ ووعِيدِه، وصِحَّة نُبُوَّة أَنبِيَائِه، وأَنَّ نبينا عليه الصلاة والسلام خَاتمُ النَّبِيِّينَ، وأَنَّ شَريعتَه نَاسِخَةٌ للشَّرائِع. بحيث لا يكونُ مُقَلِّداً في شَيءٍ من ذلك، بل يَعرِفه[6] بالدَّلائِلِ الواضِحَة، والبَرَاهِين القَائِمة[7] الرَّاجِحَة.

---

(1) في (ط): الجواز، بالزاي، لعله خطأ مطبعي.
(2) ما بين القوسين ساقط من (ط).
(3) في (ط): يستحل.
(4) ويعلم عدله: ليست في (ط).
(5) في (ط): وحكمه.
(6) في (ط): معرفته.
(7) القائمة: ليست في (ط).

والمسَائِلُ المشهُورَةُ التي وَقَعَ الكَلام عليها في هذا العلم: أَربعونَ مسأَلةً؛ عَشرٌ في الذَّاتِ، وعَشرٌ في الصِّفاتِ، وعَشرٌ في الأَفعالِ والإِرَادَاتِ، وعَشرٌ في الوعَدِ والوعيدِ والنُّبوءَات[1]. [104/ أ]

ومَسَائِلُ الخلافِ التي بَينَنَا وبين الزَّيدِيَّة؛ وهم الملقَّبُون في كتبِ الأُصولِ بِالمعتَزِلة والقَدَرِيَّة، فهي عَشرُ مسائل:

الأُولى: التَّحسِينُ والتَّقبِيحُ.

الثَّانيةُ: تَنـزيهُ فِعلِ اللهِ تعالى عن الأَعراضِ. وقَدَّمتُ هاتين المسأَلتين على باقي المسائِلِ؛ لأَنَّ بِناء مَذَاهب القَوم[2] عليهِمَا.

الثَّالثة: مسأَلةُ القَضَاءِ والقَدَر، وهي المسَمَّاة بِمسأَلَةِ خَلق[3] الأَعمَال.

الرَّابعة: في أَنَّ الله تعالى مُتَكَلِّمٌ[4] بِكلامٍ قديم أزليٍّ باقٍ سَرمدِيٍّ.

الخَامسة: في أَنَّ للهِ تعالى عِلماً وقدرةً وحياةً[5].

السَّادسة: في أَنَّ اللهَ مريدٌ لِجميع الكَائِنَاتِ.

السَّابعة: في أَنَّ الله تعالى يَصِحُّ أَنْ يُرَى.

الثَّامنة: في أَنَّ العمَلَ لا يَكونُ عِلَّةً لاستِحقَاقِ العقَابِ والثَّوابِ.

التَّاسعة: في أَنَّ وعِيد الفُسَّاقِ مُنقَطِعٌ.

العاشِرة: في أَنَّ الإِمامَ الحقَّ بَعد رسول الله ﷺ هو أَبو بكرٍ الصِّدِّيق، ثُمَّ عُمر، ثُمَّ عُثمان، ثُمَّ عليٌّ كرَّم الله وجهه في الجنَّة.

فهذِهِ جُملَةُ مسائِلِ الخلافِ بَينَنَا وبَينَهم في عِلم الأُصولِ، وما عداها فَمُتفرِّعٌ منها.

وهذا العِلمُ من أَشرَفِ العلومِ؛ لِشَرَفِ مَعلُومِه، ولِشِدَّة الحاجَةِ إِليه، ولا

---

(1) في (ط): والثواب.

(2) في (ط): اليوم.

(3) في (أ): بخلاف، تصحيف، والصواب ما ورد في (ع، ط).

(4) في (ط): تكلم.

(5) الفقرة ساقطة من (ع).

نِهَايَة لآخرِه، والغَرَضُ بهذا العلم ثَلاثةُ أَشياءٍ:

أَحدُها: أَنْ يَكُونَ الإنسانُ على بَصيرَةٍ من نَفسِه؛ فَيعرِف الحقَّ فَيُقدِم عليه، ويعرف الباطلَ فيُعرِض عنه، ولا يكون كذلك حتىَّ يَكون عالِماً بِعلم الأُصولِ.

ثانِيها: أَنْ يَكُونَ آمِناً أن يَستَزِلّه المبطِلُون[1]، ويُوقِعه في الضَّلالِ الجاهِلُون. [104/ ب].

ثالثها: أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّناً من إِرشادِ الضَّالينَ، والرَّدِّ على المبتَدِعين.

[علم اللغة]

وأما عِلمُ الُّلغَةِ[2]: فإنَّه ينبغي الاعتناء بمعرفَةِ كُلِّيَّاتِه؛ مثل قولنا:

ـ كُلُّ ما عَلاكَ وأَظَلَّكَ فهو سَمَاء[3].

ـ وكُلُّ أَرض مستَوِيَةٍ فهيَ[4] صَعِيدٌ.

ـ وكلُّ بِنَاءٍ عالٍ فهوَ صَرْحٌ.

ـ وكلُّ حاجِزٍ بَينَ الشَّيْئين فَهو مَوْبِقٌ[5].

ـ وكلُّ شيءٍ دَبَّ على وَجْهِ الأَرْضِ فهو دَابَّةٌ.

ـ وكلُّ ما غَابَ عن العُيونِ وكانَ مُحصَّلاً في القُلوبِ فهو غَيْب.

---

(1) في (ط): يشركه المظلون.

(2) النص في فقه اللغة للثعالبي، تحقيق فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربي، (1421هـ/ 2006م)، ص26، والكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة (1419هـ/ 1998م)، ص333، 854، و المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية (1998)، 1/ 331.

(3) في (ط): شمسا.

(4) في الأصول: فهو، والمثبت عن المصادر السابقة.

(5) في (ع): موثق، بالثاء، وفي (ط): مونق، بالنون، والصواب موبق، والموبق: المهلك، والمحبس، والحاجز. انظر: فقه اللغة 26، وتهذيب اللغة 9/ 265، والكليات، والمزهر، واللسان والتاج: (وبق).

ـ وكلُّ ما يُستعارُ من المُؤَنِ ـ كالقَدُوم والقَصْعَةِ ـ فهو مَاعُون.
ـ وكلُّ شيءٍ من مَتَاع الدُّنيَا فهو عَرَضٌ.
إلى غَير ذلك مِمَّا ضَبَطَه أَئِمَّةُ اللُّغة في كُتُبِهم المبسُوطَة.

[علم العروض]

وأَمَّا عِلمُ العَرُوضِ: فهو سَهلُ المأْخَذِ، قَريبُ التَّناولِ؛ ولذلك قال بعضهم: هو عِلمُ عَام، وقيل: عِلمُ شَهر[1]. وهو مبنِيٌّ أَولاً على الطَّبعِ السَّلِيم، والذَّوقِ المستَقِيم، فإذا كانَ الإنسانُ على هذه الصِّفَة، وانضَمَّ إليه المعرِفَةُ بعلمِ العَرُوضِ، بَلَغَ من الشِّعرِ[2] أعلى المراتِب، وحازَ أَوفَر المنَاصِب، وهو مَحصورٌ في خمسة عشر بحراً، وزاد الأَخفَشُ بحراً سادس عشر سَمَّاه: المُحْدَث[3]، وبعضهم يسميه: المُتَدَارَك، وبعضهم يسميه: الخَبَب[4]، وبعضهم يسمِّيه: قَطْر الميزَاب، وبعضهم يسميه: رَكْض الخيلِ، وهو مبني على (فاعلن) ثمانية أجزاء، وأَمَّا الخمسةَ عشرَ المشهورةُ فقد جمعها بعضهم بقوله[5]:[105/ أ]

---

(1) في (ط): سهل، تحريف.
(2) في (ط): العشر، لعله خطأ مطبعي.
(3) في (ط): المغدث.
(4) في (ط): الخبيب.
(5) لم يرد الجدول في الأصل (أ)، والمثبت عن (ع). وفي (ط) لم يرد التعريف بالبحور وأجزائها على شكل جدول، بل أتت عقب كل بيت. وأعتقد أن ما ورد في (ع) هو الذي أورده المؤلف؛ فقد برع اليمنيون في عصر المؤلف في وضع بعض العلوم أو شرحها على شكل جداول، ومنهم المؤلف نفسه، فله كتاب في التاريخ على شكل جداول، سمَّاه: «الشامل لمحاسن التاريخ على شكل جداول».

1 طويل	2 مديد	3 والبسيط	4 ووافر	5 وكامله	6 والهزج	7 والرجز	8 والرمل
فعول مفاعيل – ثمانية أجزاء	فاعلاتن فاعلن(1) فاعلاتن – ستة أجزاء	مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن – ثمانية أجزاء	مفاعلتن(2) مفاعلتن فعولن – ستة أجزاء	متفاعلن متفاعلن متفاعلن – ستة أجزاء	مفاعيلن مفاعيلن – أربعة أجزاء(3)	مستفعلن – ستة أجزاء	فاعلاتن – ستة أجزاء

9 سريع	10 منسرح(4)	11 خفيف	12 مضارع	13 ومقتضب	14 مجتث	15 مقترب كمل
مستفعلن مستفعلن مفعولات – ستة أجزاء.	مستفعلن مفعولات مفتعلن – ستة أجزاء	فاعلاتن مستفع لن(5) فاعلاتن – ستة أجزاء	مفاعيل فاع لاتن – أربعة أجزاء	فاعلاتُ مفتعلن(6) – أربعة أجزاء	مستفع لن فاعلاتن – أربعة أجزاء	مفعولن – ستة أجزاء

(1) في الأصول: مستفعل، ومثله في (ط)، وهو خطأ، لعله من أخطاء النساخ. والمثبت عن كتاب العروض لأبي الفتح بن جني، تحقيق أحمد فوزي الهيب، الكويت: دار القلم (1407هـ/ 1987م)، ص56، وكتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2 (1415هـ/ 1994م)، 31 وما بعدها.

(2) في (ع) مفاعيلن.

(3) في (ع) ثمانية أجزاء، وكذلك في (ط).

(4) في (أ): سريح، وفي (ط): سريع، والمثبت عن (ع).

(5) في الأصل: مستفعلن، وتكتب بهذه الصورة في البحر الخفيف كما هو معلوم.

(6) في (ع) مستفعلن مستفعلن، خطأ، وفي (ط): مستفعل فاعلات. والمثبت عن المصادر السابقة.

فهذهِ جُملةُ البُحورِ المتَدَاولةُ بين النَّاس قديماً وحديثاً.

وجُملةُ الكلماتِ التي يُوزَنُ بها الشِّعر: سبعٌ؛ خمسٌ سباعية[1]، وخُماسيَّتان. وهي: متفاعلن، ومفاعلتن، ومفاعيلن، ومستفعلن، وفاعلاتن. والخماسيتان: فعولن، وفاعلن.

وذهب الجَوهرِي إِلى أَنَّ (مفعولات) أَيضاً ثامن[2] لهذه الكلمات.

وهذه الأَجزاءُ كلها مركبة من سبب، ووتد، وفاصلة. ولكن السَّبَبَ سببانِ: خفيفٌ وثقيلٌ، والفاصلةُ فاصلتانِ: صُغرَى وكُبرى، والوَتَدُ وتدانِ: مجموعٌ ومفروقٌ، فالسَّببُ الخفيفُ: متحركٌ وساكنٌ؛ مثل قولك: قُلْ، والثَّقيل: متحرِّكان؛ مثل: قُلِ، والوتدُ المجموعُ: متحركان وساكن؛ مثل قولك: إِليّ، والوتدُ المفروقُ: متحرِّكانِ بينَهما ساكنٌ، مثل قولك: لَيْتَ، والفاصِلةُ الصغرى: ثلاثُ متحرِّكاتٍ بعدها سَاكنٌ؛ مثل قولك: فَرَسُنْ، والكبرى: أربعُ متحرِّكاتٍ بعدها ساكنٌ؛ مثل قولك: سَمَكَتُن. وقد جمعها بعضهم بقوله: «لَمْ أَرَ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ سَمَكَتَنْ»[3].

---

(1) في (ط): سبع، خمس خماسية.

(2) قلت: بل كانت الأجزاء التي وضعها الخليل والتي يوزن بها الشعر ثمانية: منها اثنان خماسيان؛ وهما: فعولن، وفاعلن، وستة سباعية؛ وهي: مفاعيلن، وفاعلاتن، ومستفعلن، ومفاعلتن، ومتفاعلن، ومفعولات، فنقَّص الجوهري منها جزء (مفعولات)، وأقام الدليل على أنه منقول من (مستفع لن) مفروق الوتد؛ أي: مقدم النون على اللام؛ لأنه زعم أنه لو كان جزءاً صحيحاً لتركب من مفرده بحر، كما تركب من سائر الأجزاء. يريد أنه ليس في الأوزان وزن انفرد به مفعولات، ولا تكرر في قسم منه. انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، ط5، (1401 هـ/ 1981م)، 1/ 35.

(3) لم يرد الجدول في (ع، ط) وانفردت به (أ).

لَمْ	أَرَ	عَلَى	رَأْسِ	جَبَلٍ	سَمَكَتُن
سبب خفيف.	سبب ثقيل.	وتد مجموع.	وتد مفروق.	فاصلة صغرى.	فاصلة كبرى.

[105/ ب] ولهذه الأَجزاء عِللٌ مشهُورَةٌ، فإذا حَقَّقتَ هذهِ الأَجزاءَ بعلَلِها وزحَافِها من الكتبِ الموضُوعَة لهذا الفنِّ، حَصَلَ الغَرضُ من هذا الفَنِّ في أَقربِ مُدَّةٍ.

[علم الفلسفة]

وأَمَّا العِلمُ الفلسَفِيّ: فهو عِلمٌ متَّسعٌ يَشتَمِلُ على عُلوم كثيرةٍ؛ وحاصِلُه أربعة أَنواعٍ[1]: الرِّياضِيَّاتُ، والمنطِقيَّاتُ، والطَّبِيعيَّاتُ، والإِلَهِيَّاتُ.

فأما الرِّياضِيَّاتُ فأربعةُ أَنواعٍ[2]:

عِلمُ الحِسابِ.

و[علم][3] الهندَسةِ: والأَصلُ فيه عِندَهم النُّقطةُ وهيَ كالواحدِ عِندَهم في علمِ الحِسَابِ.

وعِلمُ النُّجُومِ[4].

وعِلمُ الموسيقَى: وهو علم تأليف الألحان والضروب.

---

(1) النص بتمامه في نهاية الأرب للنويري 15/ 245-247.

(2) انظر: كتاب التفهيم لأوائل صناعة التنجيم، لأبي الريحان البيروني، تحقيق علي حسين موسى، دمشق: دار الكتاب العربي، (2003م)، ص14 ومابعدها، ص34 وما بعدها.

(3) زيادة عن نهاية الأرب.

(4) في (ط): النحو.

وأما المنطقيات فخمسة أنواع[1]:

أَحدُها: صِنَاعَةُ الشِّعرِ وأَنواع بَدِيعِه.

والثَّاني: مَعرِفَةُ الإِنشاءِ والخَطَابة.

والثَّالث: صِناعَةُ[2] الجدلِ والمنَاظَرةِ.

والرَّابعُ: صِنَاعَةُ تَركيبِ البُرهان والقِياس.

والعُلومُ الطَّبيعِيَّاتُ سبعةٌ:

أَحدُها: عِلْمُ المبادئ[3] الجسمانية.

والثَّاني: عِلْمُ السَّماواتِ والأَرضِ، وماهيَّةُ جواهر الأَفلاكِ والكواكبِ، وكيفيَّة تَركيبِها، وما عِلَّة دَوَرَانِها، وهل يَقبَلُ الكونَ والفسادَ كما تَقبَلُه الأَركان الأَربعة التي دونَ فَلَكِ القَمَرِ أَمْ لا؟ وما عِلَّةُ حَركاتِ الكَواكبِ واختلافها في السرعة والإبطاء[4]؟ وهل خارج العالم جسم آخر أم لا[5]؟ وما شاكل هذه المباحث.

الثالث: عِلْمُ الكونِ والفسادِ[6]؛ و[هو][7] عِلمُ ماهِيَّةِ الأَركان الأربعة التي هي: الماء، والنار، والهواء، والتراب.[106/ أ].

---

(1) ذكر المؤلف هنا أربعة فروع فقط، وأهمل الخامس وأدمجه مع الثالث. وفي نهاية الأرب (15/ 245) ورد تقسيم المنطقيات على النحو التالي: «الواحد: معرفة صناعة الشعر... والثاني: معرفة صناعة الخطابة. والثالث: صناعة الجدل. والرابع: صناعة البرهان. والخامس: صناعة المغالطين في المناظرة والجدل».

(2) في (ع): ساعة.

(3) في (ع): المنادي، تصحيف.

(4) في (ع): الإيضاء.

(5) في (ط): وهل خارج العلم جسم إلا.

(6) في (ط): والفناء.

(7) زيادة عن نهاية الأرب.

والرَّابعُ: عِلْمُ حُدوثِ[1] الجَواهِرِ بتغييْراتِ الهواءِ، وتَأْثِيراتِ الكَواكبِ بِحركاتِها ومطارحِ شُعَاعَاتِها على الأَرْكانِ الأربعةِ، واتِّصالاتِها بَعضها بِبعضٍ بقدرة الله تعالى.

والخَامسُ: عِلْمُ المعادن.

والسَّادِسُ: عِلْمُ النَّباتِ على اختلافِ أَنواعِه وطَعمِه ورَوائِحه[2] وخَواصِّه ومنافِعِه ومضارِّه.

والسَّابعُ: عِلْمُ الحيوانِ؛ وهو عِلمُ كُلّ جِسمٍ يَتغَذَّى[3] ويَتحرَّك ويَعيش على اختلافِ أَنواعِه.

وما شَاكَلَ ذلك [مما يُنسَبُ][4] إلى علم الطَّبيعياتِ؛ كَعلم الطِّبِّ[5] والبيطرةِ، ومُعالجة الدَّواب والسِّباع والطَّير، وعِلمِ الصِّناعاتِ أَجمع، كُلُّ ذلك داخلٌ في علمِ الطَّبيعياتِ.

وأما العلوم الإلهيات وهي خمسة أنواع:

أَولها: مَعرفةُ البَارِي سُبحانه بِجميعِ صِفاتِه، وأَنَّه أَوَّلُ كُلّ شيءٍ، وآخِرُ كُلّ شيءٍ، وليس كمثله شَيءٌ.

والثَّاني: عِلْمُ الرَّوحانِيَّات من الجَواهِرِ البَسيطةِ العقليةِ.

والثَّالث: عِلْمُ النُّفوسِ والأَرواحِ السَّارِية في الأَجسام.

والرَّابع: عِلْمُ السِّياسَةِ، (وهي خمسةُ أَنواع: السِّياسَةُ النبوية، والسِّياسَةُ الملوكية، والسِّياسَةُ)[6] العامِّيَّة، والسِّياسَةُ الخَاصِّيَّة، والسِّياسَةُ الذَّاتِيَّة.

---

(1) في (ع): جدول.

(2) في (ط): طعم روائحه.

(3) في (ط): يعتدي.

(4) زيادة من نهاية الأرب 15/ 246.

(5) في الأصول: علم الطير، والمثبت عن نهاية الأرب.

(6) ما بين القوسين ساقط من (ط).

فأما السِّيَاسَةُ النَّبويَّة: فهي فَيضٌ إلهيٌّ، وعطاءٌ رحمانيٌّ، يَختَصُّ بها الله من يَشاءُ (من عِبادهِ، ويَهدي لاتِّبَاعِهم من يشاءُ)[1]، فلا مُعقِّبَ لِحُكْمِهِ، ولا رَادَّ [106/ ب] لأمره.

وأما السِّيَاسَةُ المُلوكِيَّة: فِهي حِفظُ الشَّريعةِ على الأُمَّة، وإِحياءُ السُّنَّةِ، وإِماتَةُ البِدعَة، والأَمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكرِ.

وأما السِّيَاسَةُ العامِّيَّة: فهي الرِّئَاساتُ، والوِلاياتُ، وقيادةُ الجُيوشِ، وتَرتِيبُ أَحوالِهِم على ما ينبَغِي، وزَمُّ[2] الأُمورِ، وإِتقانُ التَّدبيرِ.

وأما السِّيَاسَةُ الخاصِّيَّة: فَهي مَعرِفةُ كُلِّ إِنسانٍ بِنفسِهِ، وتَدبيرُهِ في أَهلِهِ وخَاصَّتِه وإِخوانِه[3].

وأما السِّيَاسَةُ الذَّاتِيَّةُ: فهي أَنْ يَتفقَّد الإِنسانُ[4] أَحوالَه وأَفعالَه وأَقوالَه وأَخلاقَه وشَهوَتَه، فيزمُّها بِزِمامِ عقله، ويَسوسُ غَضبَه فَيردعه، وما يُشاكِل ذلك.

والخامسُ من العلومِ الإلهيَّات هو: عِلمُ المَعَادِ، ويَتبَعه انبعاثُ الأَرواحِ، وقيامُ الأجسادِ، ومعرفةُ ثَوابِ المحسنينَ وعقابِ المجرمينِ، وما شَاكَلَ ذلكَ.

فهذه جُملة عُلوم الفلاسفةِ على وجهِ الإِجمال[5].

ولم يَتصدَّ الإِمامُ حُجَّة الإِسلام[6] في الرَّدِّ عليهم إِلاَّ في العلمِ الإِلهيِّ لا غير.

---

(1) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(2) زَمَّ الشيءَ يَزُمُّه زَمّاً فانْزَمَّ: شَدَّه.

(3) في (ط): وأعوانه.

(4) في (ط): وأما السياسة الذاتية فهي (معرفة كل إنسان) أن يتفقد الإنسان. قلت: لا معنى لهذه الزيادة.

(5) نهاية النص في نهاية الأرب 15/ 247.

(6) إذا أطلق حجة الإسلام فالمراد به: محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، العالم والفيلسوف والمتصوف المشهور، المتوفى سنة 505هـ.

قال[1]: «ولا نَشغل أَنفسنَا بالرَّدِّ عليهم في المنطِقيَّات والطَّبيعِيَّات والرِّياضِيَّات؛ لأَنَّه لا ضَرَرَ فيها علينَا؛ لأَنَّهَا كلامٌ في البرهانِ، وتركيب القياسِ، وحِفظ الصِّحة، وبرءُ المرض، وغير ذلك مما يُشابهه». وصنَّف كتابه المسمى بـ«تهافت الفلاسفة» في الرَّدِّ عَليهم في عشرينَ مسألةَ، وقال في آخرها[2]: «ولا نُكفِّرُهم في شَيءٍ من هذهِ المسائِلِ إلاَّ في ثلاثِ مَسائِل: قولُهم بِقدَم العَالَم، وأَنَّ الله تعالى لا يَعلمُ الجُزئيَّات، وإِنكار المعَادِ الجسمانِيّ، فهذه [107/ أ] المسائِل الثلاثِ يُكَفَّرُونَ بها؛ لأَنَّها على خلافِ الدَّلِيلِ القَاطِع، وما عدا ذلك من المسائِلِ فمذاهُبُهم فيها قُريبٌ من مذاهبِ المعتزلةِ».

وممَّن صنَّفَ من عُلومهم: (إخوانُ الصَّفاءِ)، وخَرَجَ فيه صَاحِبُه إلِى غير طريق الإنصافِ، وقَرَنَه بِشَيءٍ من الكُفريَّاتِ، بِالعبَاراتِ[3] المزَوَّقَة[4]، والأَلفَاظِ المرَونَقَة، ليكونَ مَزلَّة لضِعافِ العقولِ.

وأما عِلْمُ الطِّبِّ: فهو نَوعٌ من أَنواع الطَّبيعيَّات، وهو من عُلوم الفَلاسِفة، لكنَّه من أَفضلِها وأَحسنِها وأَجمَلِها، وقد حَثَّ الشَّرعُ عليه ونَدَبَ إلَيه؛ كما قال الإِمامُ الشَّافعيُّ[5] ﷺ: «العلمُ عِلمَانِ: عِلمُ أَديانٍ، وعِلمُ أَبدانٍ». فعلم الأَبدانِ هو عِلْمُ الطِّب الذي يُستعملُ على حِفظِ الصِّحَّةِ، ودوامِ العافيةِ، وإبراءِ العللِ،

---

(1) المنقذ من الضلال للغزالي، تحقيق كامل عياد وجميل صليبا، بيروت: دار الأندلس، ط7، (1967م)، ص 79 وما بعدها. وانظر: مقاصد الفلاسفة، له أيضاً، القاهرة: المطبعة المحمودية، ط2 (1355هـ/ 1936م)، ص3-5.

(2) تهافت الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة: دار المعارف، ط6 (1980م)، ص307-309.

(3) في (ط): العبادات.

(4) المُزَوَّق من الأشياء: المزيَّن والمزَخرَف، وكلامٌ وكتابٌ مُزَوَّق: مُحَسَّن. اللسان: (زوق).

(5) انظر: حلية الأولياء 9/ 142، والفواكه الدواني 2/ 439، وروضة الطالبين 2/ 96، والإقناع للشربيني الخطيب 1/ 193، والمغني لابن قدامة 5/ 539، وزاد المعاد 3/ 66 وما بعدها، والآداب الشرعية لابن مفلح 2/ 365، وما بعدها، وتحفة الأحوذي 6/ 190.

ولا يَكمُل الإنسانُ في الوصولِ إلى عِلم من العُلوم إلاَّ بِصحَّةِ الجسم[1]، فما أَجَلّ خَطَر حِفظ الصِّحَّةِ، وإزالة العللِ! لكنَّه لا يلزَمُ أَنْ يَعلمَ جَميع جُزئيَّات هذا العلم وتفاريعِهِ[2]، ومَنَافع كُلّ شيءٍ ومضَارّه، وإنَّما ينبَغِي أَنْ يَخرُجَ من جُملةِ العَامَّة بِمعرِفَةِ الكُلِّيَّاتِ التي يُحتَاجُ إِليها، وذلك أَنْ يَعلَمَ أَنَّ الله تعالى خلقَ جَميع ما في العالَم مُركَّباً من الأَستقصاتِ[3] (الأَربع؛ وهي: النَّارُ، والهواءُ، والماءُ، والترابُ؛ فالأَرضُ باردةٌ يابسةٌ، والماءُ باردٌ رطبٌ، والهواءُ حارٌّ رطبٌ [107/ ب]، والنَّارُ حارةٌ يابسةٌ؛ فجميعُ ما على الأَرض من الحيوانِ والنَّباتِ مُركَّبٌ من هذه الأستقصاتِ)[4] الأَربع بِامتزاجِها بِها[5]، ولا يَحسُنُ فيمن خَلقَ اللهُ فيه القوةَ النَّاطِقَة أن يجهلَ هذهِ الأَشياء، ولا يَلِيقُ بالعاقِلِ أَنْ تَمضِي عليهِ السِّنُونَ الكثيرةُ من عُمرهِ وهو يَتغذَّى بِصنُوفِ الأَغذِيَةِ والأَشرِبَة، وهو لا يَعلمُ حالَ الغذاءِ الذي يَتغذَّى به، فَيساوِي بذلك[6] البَهائِمَ؛ إذْ كانَت إنَّما لها من الأَغذِيةِ إلاَّ التَّلَذُّذ بِطعُومِها[7]، ولا يجوزُ للإنسانِ أَن يكونَ مساوياً للبهائِم وقد فضَّلَه اللهُ بالقوةِ النَّاطِقَةِ والعقل والتَّمييز، وخَصَّه بهذه الأَشياءِ دُونَ سَائِرِ الحيوانِ، وما ينبَغِي للعاقِلِ أَن يَجهَلَ أَنَّ كُلَّ حُلو حارٌّ، وكذا كُلّ ريحانٍ وزهرٍ ما خلا خمسة، وكُلّ حامض بارد، وأَنَّ كُلّ ما تجاوزَ حَدّهُ في الحرارةِ والبُرودةِ فإنَّه من السُّمومِ القَاتِلَةِ؛ كالزَّيتُون(؟!) والبَلاذُر[8] في إِفراطِ

---

(1) في (ط): الجسد.

(2) في (ط): تعاريفه.

(3) الأستقصات ـ وتكتب أيضاً: الأسطقسات: لفظة يونانية؛ وتعني: الأصول، وهي مأخوذة من عنوان كتاب في الطب للفيلسوف والطبيب اليوناني إقليدس، اهتم به المسلمون وترجموه وأفادوا منه.

(4) ما بين القوسين ساقط من (ع).

(5) بامتزاجها بها. لم ترد في (ط)، وتركت المحققة مكانها بياضاً.

(6) في (ط): تلك. تحريف.

(7) في (ط): أو كأنه أمثالها من الأغذية لطعموها.

(8) البلاذُر (Anacardium): نَبَات طِبِّيّ مِنْ فَصِيلَة الْبُطْمِيَّات، وله ثمرة شبيهة بنوى التمر، =

حرَارَته، والأَفيون في إفراطِ بُرودتِه، وما شابه ذلك. فينبَغِي للمُتَصدِّر في درجةِ الكمالِ أَلّا يَجهلَ شيئاً من هذهِ العلومِ في جميعِ الأَحوالِ.

[يجب على السلطان الاهتمام بالعلم والعلماء]

وينبَغِي للملكِ أَنْ يَعتنِيَ بِسائرِ العلوم دقِيقها وجليلها، ويُعظِّم شأنَها وشَأنَ أَهلها، [ويُرغِّبَ فيها][1] ويَحُثَّ عليها، فَلم تَزَل الملوكُ قديماً وحديثاً تَعتَنِي بِسائرِ العلومِ، وتُناظِرُ بين أَربَابِها في كُلِّ فنٍ من الفنونِ؛ سواءٌ أكانَ يَتعلقُ[2] [108/ أ] به شَيءٌ من الأَحكامِ أَم لا.

والحكايَةُ مشهورةٌ أَن الرَّشيدَ عَقَدَ لسيبويه[3] والكسائِيّ[4] مجلساً[5]، وتَناظَرَا

= يُستَخدَم مُخففاً أو ممزوجاً مع عدة أدوية؛ لأنه شَديد السُّمِّية، ويُعتقد أنه جيد لقوة الذِّهن والحفظ. القانون في الطب لابن سينا 1/ 267، والمعتمد في الأدوية المفردة 31.

(1) زيادة من (ع).

(2) في (ط): متعلق.

(3) سِيْبَوَيْه: أَبُو بِشرٍ عَمرُو بنُ عُثمَان بن قَنْبَر، إمَامُ النُّحاة، وأول من بسط علم النَّحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزمَ الخليلَ بن أحمد ففاقه، وصنَّف كتابه المشهور المسمى «الكتاب» في النحو، توفي سنة 180 هـ. طبقات النحويين 66 – 74، والفهرست لابن النديم 1/ 51، 52، وتاريخ بغداد 12/ 195، ونزهة الألباء للأنباري 60 – 66، ومعجم الأدباء 16/ 114 – 127، وإنباه الرواة للقفطي 2/ 346 – 360، ووفيات الأعيان 1/ 487، 488.

(4) الكِسَائِيُّ: أَبُو الحسَن عَلِيّ بن حَمزَة بن عَبد الله الأَسَدِيُّ بالولاءِ، الكُوْفِيُّ المولِد والنَّشأة، لُقِّبُ بالكِسَائِيِّ لِكِسَاءٍ أَحرَمَ فِيْهِ. مَن أَئِمّة القِرَاءةِ وَالعَرَبِيَّةِ والنَّحو، مُؤدِّبُ الرَّشيد العباسي وابنه الأَمين، له تصانيف كثيرة؛ منها: «معاني القرآن» و«المصادر» و «الحروف» و «القراءات» و«النوادر». توفي سنة 189 هـ. التاريخ الكبير 6/ 268، والتاريخ الصغير 2/ 247، والمعارف 545، والجرح والتعديل 6/ 182، ومراتب النحويين 74– 75، وطبقات النحويين 138، 142، والفهرست لابن النديم 29، وتاريخ بغداد 11/ 403، والأنساب 10/ 419، ونزهة الألباء 67، 75، ومعجم الأدباء 13/ 167، 203، وإنباه الرواة 2/ 256، 274، ووفيات الأعيان 3/ 295.

(5) الحكاية بروايات متقاربة في: مجالس العلماء لثعلب 9، ووفيات الأعيان 3/ 464، وسير أعلام النبلاء 8/ 351، والبداية والنهاية 10/ 189، وتسمى هذه المسألة: (المسألة الزنبورية).

في علم النحوِ في مسائِلَ لا يَترَتَّبُ عليها تحليلٌ ولا تحريمٌ[1]، وإنَّما أَراد الرَّشيدُ بذلك الاهتمامَ بحال[2] العلم والعلماء، وتَعظِيمَ شِعاره[3]، والمسأَلةُ المشهورة في تَنَاظُرهما هي قَولُنا: «كنَتُ أظنُّ الحيَّة[4] أَشَدَّ لَسْعاً مِنَ الزُّنبُورِ، (فإذا هِيَ هِيَ»، هذا قَولُ سِيبويه. وقال الكِسائِيُّ: هذا لا يَجُوزُ، وإنَّما يُقال: «كنتُ أظنُّ الحيَّة أَشَدَّ لَسْعاً مِنَ الزُّنبُورِ)[5]، فإذا هِيَ إيَّاها». فقال سيبويه: هذا لا يَجُوزُ! فقالَ لهما الوزيرُ جعفر بن يحيى البرمكي: قد اختَلفتُما وأَنتُمَا عالِمَا زَمانِكُما، فإلى من تكونُ المحاكمة[6]؟! فقال الكِسائِيُّ: وُفُودُ العربِ في بابِ أَمير المؤمنينَ من كُلِّ صُقع، ونحن نَسأَلُ أَفصحَهم. وكانَتِ العرب يومئذٍ لم تَختَلِطْ بِالعجَمِ كاليوم، ولم تَتغَيَّر لُغاتها، فقال سيبويه: رضيتُ بذلك.

ويقال: إن الكِسائِيَّ دَسَّ للعربِ شيئاً على أَنْ يقُولُوا بقولِه، فقالوا بِقولِه. وكان الكِسائِيُّ يومئذٍ مُؤَدِّبَ أولادِ الرَّشيدِ، وسيبويه وافِدٌ عليهم، فيقالُ إنّ سيبويه خرج ولزِمَ الفِراش من وقته، وماتَ رحمه الله تعالى، ويقال: إنَّما ماتَ غَيظاً؛ إذْ القَول الصَّحيح هو ما قاله هو.

ويروى أنه لما حُكمَ للكِسائِيّ عليه، أَقبلَ الكِسائِيُّ على الرَّشيدِ [108/ ب] وقال: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إنَّ هذا قد وفَدَ عليكَ مُؤَمِّلاً، فإن رأيتَ ألّا تُخَيِّبه[7] فافعل. فَيقالُ: إنَّهُ أَمرَ له بألفِ دينارٍ.

---

(1) في (ع): في مسائل ليست تحليلاً ولا تحريماً، وفي (ط): في مسائل ترتيب وتحليل وتحريم.

(2) في (ط): بمجال.

(3) في (ع): شعائرهم.

(4) في مجالس العلماء: (العقرب) مكان (الحية)، وفي بقية المصادر: كنت أظن أن الزُّنبورَ أشد لسعاً من النَّحلَة. وهي أنسب؛ إذ لا مجال للمقارنة بين لسعة الحية أو العقرب مع لسعة الزنبور.

(5) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(6) في (ع): فعند من تكون المحاكمة. وفي (ط): قال إلى من تكون المخاطبة.

(7) في (ط): أن لا تجيبه. تصحيف.

ومن ذلك[1]: أَنَّ جاريةً غَنَّت في حضرةِ الواثِق باللهِ العباسيّ[2]:

أظُلَيمُ إنّ مُصَابَكم رجلاً أَهْدَى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

فقالَ بعضُ من في المجلسِ: لَحَنْتِ بِنصبِ (رجلاً)، وإِنَّما الصوابُ رفعُه؛ لأنَّه خَبرُ إنَّ.

فقالت: الصَّوابُ النَّصبُ، هكذا الروايَة عن شَيخِي.

فقالوا: ومن شَيخُكِ؟

فقالت: أَبو عُثمانَ المازِنيُّ النَّحوِيُّ[3].

فجهَّزَ الواثق بالله البُرُد[4] في طلبه، فحضرَ بين يدَيهِ، فلمَّا رآهُ الواثِقُ قال له: مِمَّن الرَّجُلُ؟

قال: من مَازِنٍ.

---

(1) الخبر بروايات مختلفة في: الأغاني 9/ 269–270، ونور القبس 221–222، والعقد الفريد 1/ 101، ونثر الدر 2/ 87، ووفيات الأعيان 1/ 284–584، والحور العين لنشوان الحميري، ومعجم الأدباء 3/ 66، وشرح نهج البلاغة 18/ 95–96، وبغية الوعاة 1/ 464.

(2) البيت للحارث بن خالد بن العاص المخزومي في: جمهرة النسب لابن الكلبي، وأخبار مكة للفاكهي 4/ 155، والاشتقاق 99، 155، والأغاني 9/ 270، ومعجم ما استعجم 2/ 504، وتاريخ دمشق 11/ 419، ومعجم الأدباء 3/ 66، وخزانة الأدب 1/ 432، وللعرجي في ديوانه 193، ودرة الغواص 63، ومغني اللبيب 1/ 87، ووفيات الأعيان، ولأبي دهبل الجمحي في المحاسن والمساوئ للبيهقي 175.

(3) المَازِنِيُّ: بَكْرُ بنُ مُحَمَّد بنِ عَدِيّ أَبو عُثمَان المَازِنِيُّ، من مَازِنِ شَيبَان، من الأَئِمّة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها، له تصانيف؛ منها: «كتاب ما تَلحَنُ فيه العَامَّة» و «الأَلِف واللاَّم» و«التَّصرِيْف» و«العَرُوض» و«الدِّيبَاج». توفي سنة 249 هـ. أخبار النحويين البصريين 74، 85، وطبقات النحويين واللغويين 87، 93، والفهرست 62–63، ونزهة الألباء 182–187، وتاريخ بغداد 7/ 93–94، ومعجم الأدباء 7/ 107–128، وإنباه الرواة 1/ 246–256، ووفيات الأعيان 1/ 283–286.

(4) البرد: ساقطة من (ط). والبُرُد: جمع بريدٍ؛ والمراد بذلك: الخيل المخصصة لنقل البريد؛ إذ كانت تمتاز بالسرعة.

وكانت مازنُ قبيلةً يُبدِلُونَ الميمَ باءً، والباءَ[1] ميماً، فحَدَّثهُ الواثق بلغةِ قومِهِ؛ فقال: باسمُكَ[2]؟ يُريد ما اسمُكَ؟

فقال: اسمي بَكرٌ. ولم يُبدلَ الباءَ ميماً؛ لِئلاَّ يُقابل الواثق بلفظِ المكرِ، وهذا من الظَّرفِ.

فقالَ له: كيفَ تَروِي البيتَ الذي هو كذا وكذا؟

فقال: كمَا قالتِ الجاريةُ بِنصبِ[3] (رجلاً).

فقال الحاضرونَ: وما الحجةُ[4]؟ وهلاّ كان مرفوعاً لأَنَّه خبرُ إنَّ؟!

فقال: (مُصَابَكُم) بِمَعْنَى: (إِصَابَتِكُم)، فهو من بَابِ إعمال المصادرِ، وخَبرُ إِنَّ هو آخرُ البيتِ؛ وهو قوله: (ظُلْمٌ). ألا ترى أَنَّه لا يَتمُّ الكَلاَمُ إِلا به؟

فأُعجِبَ الواثقُ به، وقال له: هل لكَ من ولدٍ؟

فقال: نعم، بنت.

فقال: ما قالتْ لكَ لمَّا توجَّهتَ إِلينا؟

قال: قالت[5]: [109/ أ]

---

(1) في (ط): يبدلون الميم ياء والياء ميماً.

(2) في (ط): ياسمك. بالياء.

(3) في (ط): تنصب.

(4) في (ط): وهنا الحجة.

(5) في الأغاني: «قال الواثق: ألك ولد؟ قُلت: بنية لا غير، قال: فما قالت حين ودعتها؟ قُلت: أَنْشدَتْ شعر الأعشى:

تقول ابنتي حين جَدَّ الرَّحِيلُ: ... أَرَانــا ســواءً ومَــنْ قـد يَـتِـمْ

أبـانـا فـلا رِمْــتَ مـن عندنا ... فـإنّـا بـخَـيـرٍ إذا لـم تَـرِمْ

أَرَانـــا إذا أَضـمـرتْـك البلا ... دُ نُجْفَى وتُـقْـطَـع منّا الـرَّحِـمْ

قال: فما قلت لها؟ قال: قلت لها قول جرير:

ثِـقِـي بـالـلـه لـيـس لـه شـريـكٌ ... ومِـن عـنـدِ الخليفةِ بالنَّجاحِ

فيا أَبـاتَـا لا تَـرِمْ عِـندنَـا   فإنّـا بـخَـيـر إذا لـم تَـرِمْ[1]
تَـرانَـا إذا أَقْـفَـرَتْـكَ الـبِلا   دُ نُجْفَى وتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ

قال له: فَما قلتَ لها؟

قال: قُلتُ لها:

ثِـقِـي بـاللهِ ليسَ لَـهُ شَـرِيـكٌ   ومِـن عِنـدِ الخليفةِ بالنَّجاحِ

فأمر له بِألفِ دينارٍ.

ومثل هذه الحِكايَة[2]: ما رُوِيَ أَنَّ جاريةً غَنَّت بِمجلسِ بعض الخلفاءِ بحضرةِ أبي العبَّاسِ المبَرِّد النَّحويّ[3] - وكانتْ فائِقةً في الغِناء -:

وقالوا لها: هذا حَبِيبُكِ[4] مُعْرِضٌ   فقالتْ: أَلا إعرَاضُهُ أيسَرُ[5] الخَطبِ
فما هِـيَ إلاَّ نَـظْـرَةٌ بتَبَسُّمٍ   فتَصْطَكُّ رِجْلاهُ ويَسْقُطُ للجَنبِ

فطربَ كُلُّ من في المجلسِ إلاَّ المبَرِّد، فالتَفتَ إليه الخليفةُ كالمنكِرِ عليه، والمتعجِّب منه، فقالت الجاريةُ من تحتِ السِّتر: دَعهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فإنَّه يَعتقدُ أَنِّي لحنتُ بقولي: (مُعرضٌ) بالرَّفعِ، كأنَّه لم يعلمْ أن ابن مسعود قرأَ: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: 72] بالرَّفعِ، فلما سَمعَ العباسُ كلامَها طَرِبَ

---

(1) الرَّيْمُ: البَراحُ، والفعل رَامَ يَرِيمُ: إذا بَرِحَ، يقال: ما رِمْتُ المَكَان، وما رِمْتُ أَفْعَل كذا؛ أي: ما بَرِحْتُ. الصحاح واللسان: (ريم).

(2) الخَبر في وفيات الأعيان 4/ 317، وكتاب الأذكياء 235، وتاج المفرق في تحلية علماء المشرق 100-101، والبيتان لإبراهيم الموصلي - من غير ذكر خبر المبرد - في الأغاني 16/ 376، والمرقصات والمطربات لابن سعيد 47، ونهاية الأرب للنويري 5/ 91، ودون نسبة، في كتاب الزهرة، ومصارع العشاق 1/ 98.

(3) المُبَرِّدُ: محمّد بنُ يَزيد الأَزدِيّ البَصريّ النَّحْوِيّ، أَبُو العَبَّاس، من أَئِمَّةِ اللغة والأدب والنَّحو والتاريخ، من أشهر مؤلفاته «الكَامِل». توفي سنة 286 هـ. طبقات النحويين واللغويين 101 - 110، وتاريخ بغداد 3/ 380 - 387، والمنتظم 6/ 9 - 11، ومعجم الأدباء 19/ 111 - 122، وإنباه الرواة 3/ 241 - 253، ووفيات الأعيان 4/ 313 - 322.

(4) في (ط): وقالوا هذا جيبك!

(5) في (ط): بأيسر.

حتى فحَصَ برِجلَيهِ في الأرضِ.

ومَمَّا يُناسبُ ذلكَ: ما حُكيَ أَن الرَّشيد كانَ يقرِّبُ الكسائِيّ ويدنِيهِ ويُعجَبُ به، والقاضِي أَبو يوسف يَحسُده، [109/ أ] فَيُروَى أَنَّ أبا يوسف دخلَ على الرَّشيدِ والكِسائِيّ عندَه، فقال له[1]: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لقد استفرَغَكَ واستولى عليكَ هذا الكُوفِيّ!

قال الرَّشيدُ: يا أَبا يوسف، إِنه ليأتيني بأَشيَاء[2] يَستمِيلُ بها قلبي.

فأَقبَلَ[3] الكِسائِيُّ على أَبي يوسف وقال له: يا أبا يوسف، هل لكَ في مسأَلةِ فقهٍ أو نحوٍ؟

فقال: بل فقه.

فضحكَ الرَّشيدُ وقال: أَتُلقِي على أبي يوسف فقهاً؟!

فقال: نَعم يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

ثم قال: ما تقول يا أبا يوسف في رجلٍ قال لامرأَته: أنتِ طالقٌ أَنْ دَخلتِ الدار؟ وأَورَدَه بفتحِ الهمزةِ[4].

فقال أبو يوسف: لا تَطْلُقُ حتى تَدخل الدَّار.

فقال له الكِسائِيُّ: أَخطأتَ يا أَبَا يوسف!

فضحكَ الرَّشيدُ وقال: كيفَ هذا؟!

قال: نعم يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إذا قال: (أَنْ) بفتحِ الهمزةِ فقد وَجبَ الفعلُ،

---

(1) الحكاية بروايات متقاربة في نور القبس 285، والبصائر والذخائر 5/ 272، وتاريخ بغداد 11/ 406، في ترجمة الكسائي، وأيضاً في معجم الأدباء 4/ 1741، والموافقات للشاطبي 1/ 118–119.

(2) في (ط): ليأتيني بكساء. تحريف.

(3) في (ط): فتحامل. تحريف

(4) في (ط): وأرده في الحجرة.

وكانت للتَّعليلِ لا للتَّعليقِ، وإذا كانت (إنْ) بالكسرِ فهي للتَّعليق، فلا يقعُ الطلاقَ حتى يُوجَد الفعل.

فكان أبو يوسف بعدها يأتي الكِسائِيَّ ويقرأُ عليه في النَّحو.

قال إمامُ الحرمينِ[1] في كتابِ (نهاية المطلب)، في بابِ سُجودِ السَّهو[2]: «ومِمَّا يُحكى من فِطنَةِ الكِسائِيِّ: أَنَّه ادّعى في مجلسِ الرَّشيدِ أَنَّ من أتقنَ عِلماً من العُلوم اهتَدَى به إلى سائرِ العلوم[3]، وكان في المجلس محمد بن الحسن [110/أ] - صاحب أبي حنيفةَ- فأَنكرَ ذلك وقال: العُلومُ أجناسٌ لا تعلُّقَ لبعضها ببعضٍ. وقال: أنت إمامُ العربيةِ، ما تَقول في رجلٍ سَهَا في صلاتِه، فسجدَ لسهوِهِ، ثم سَهَا في حال سهوِه[4]، هل يسجدُ ثانيةً أم لا؟ فقال الكِسائِيُّ: لا يسجُد. فقال: بِما استدلَلْتَ على ذلك؟ قال: لأَنَّ تَصغِير المصغَّرِ في علم النَّحوِ عندنا لا يَجُوز». وهذا استنباطٌ حسنٌ.

ويُحكَى أَنَّ بَعضَ الطُّفيليينَ حضرَ مجلساً يُذكرُ فيه مثل هذا المعنى، فقال: نعم والله، من أَتقنَ علماً اهتَدَى به إِلى كُلِّ علمٍ، وأَنا مُتقنٌ لفنِّ التَّطفُّلِ،

---

(1) إِمَامُ الحَرَمَيْن: أَبُو المَعَالِي عَبْدُ المَلِكِ بن عَبْد اللهِ بن يُوْسُفَ الجُوَيْنِيُّ، شَيْخُ وإمامُ الشَّافِعِيَّةِ في عَصرِه، إِمَامُ الحَرَمَيْنِ، ولد في جُوَين (من نواحي نَيسَابُور)، ورحل إلى بغداد فمكَّة، حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، فلُقِّبَ لذلك إِمَام الحَرَمَين، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك «المدرسة النظامية» فيها. له مصنفات كثيرة؛ منها: «غياث الأمم والتياث الظلم» و«العقيدة النظامية» و«البرهان» في أصول الفقه، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» في فقه الشافعية، اثنا عشر مجلداً. توفي سنة 478 هـ. طبقات العبادي 112، ودمية القصر 2/ 1000 - 1002، والأنساب 3/ 386 - 387، ومعجم البلدان: (جوين)، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار 85 - 95، ووفيات الأعيان 3/ 167 - 170، ومرآة الجنان 3 / 123 - 131، وطبقات السبكي 5/ 165.

(2) في (ط): سجود الشهود. والنص في نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، الرياض: دار المنهاج (1428هـ/ 2007م)، 2/ 275، والنقل عنه بتصرف، وانظر: نزهة الألباء 45، وبدئع الصنائع 1/ 165، والكليات 1/ 303.

(3) في (ط): من أتقن علماً من العلوم أتى سائر العلوم.

(4) في (ط): فسجد الشهود..حال شهوده.

فامتَحنُوني بِما شِئتُم!

فقال له بعضُ من حضرَ: ما تقولُ في قولهِ تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف:82] فهل القَريةُ والعيرُ تُسأل[1]؟!

فقال الطُّفيليُّ: إنَّما أَرادَ الله عزَّ وجلَّ أَهلَ القريةِ وأَهلَ العيرِ، فحذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مقامَه، وهذا واردٌ في كثيرٍ من فصلِ الكلامِ، أَلا ترى أَنَّك تقولُ: «أَكلتُ خُوانَ[2] فلانٍ»، وإنَّما أردتَ: أَكلتُ طعامَ خِوانِه؛ لأَنَّك لا تأكُل الخِوانَ نفسه، وإنَّما تأكُلُ الطعامَ لا الخِوان. فأَحسنَ وأَتحفَ.

ولعَمرِي إنَّ العُلومَ لبعضها تَعلُّقٌ في بعض في غالبِ الأحوالِ، ومعرفةُ كُلِّ شيءٍ خيرٌ من جهلِه، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ [110/ ب] وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر: 9].

فهذا آخر ما عُنِينا[3] به من جَمع هذا المختَصَر على حسبِ الإمكانِ، وإسعافِ الزَّمان، والله تعالى نَسأَلُه الإِعانَةَ والتَّوفيقَ والغُفرانَ، إنَّه كريمٌ منَّانٌ، رحيمٌ رحمن[4].

---

(1) في (ط): فعل. تحريف.

(2) الخِوَانُ ـ بكسر الخاء وضمِّها: الذي يُؤْكل عليه الطَّعام (السُّفرة أو الطاولة)، فإذا وضع الطعام عليه فهو مائدة. وجمعه في القليل: أَخْوِنَةٌ، وفي الكثير خُوُنٌ، بوزن قُفُلٌ. العين 4/ 309، والصحاح واللسان: (خون). واختلف قول ابن دريد في الجمهرة 1/ 622، 2/ 1057 فقال مرَّة: هو أعجمي معرب، وأخرى: هو عربي. وانظر أيضاً: الفروق 442، والمعرب 129، وشفاء الغليل 235، والمقاييس 2/ 231.

(3) في (ط): اغتنيت به.

(4) جاء في ختام النسخة (أ): «وكان الفراغ منه في عشرين جمادى الآخرة سنة 999هـ، وكان تعليقه على يد أسير ذنبه، الراجي لكريم ربه، الواثق بالملك الدائم، الفقير سليمان بن حسين بن حاتم، سامحه المولى الأجل، إذا قضى في الأجل، والمسلمين أجمعين، يا رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ».
وفي ختام النسخة (ع): «تم الكتاب نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء، تأليف الإمام الأعظم الملك الأفضل العباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول الغساني، برّد الله مضجعه ورحمه برحمته، آمين، آمين، آمين».

القسم الثاني

نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك

مقدمة التحقيق

أشرت في مقدمة «نزهة الظرفاء» إلى أن للمؤلف كتاباً آخر في موضوع «الآداب السلطانية»؛ عنوانه: «نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك»، وهو ضمن «مجموع مؤلفات الملك الأفضل الرسولي» الذي ذكرناه في عِدادِ مؤلفاته، وقد استقرَّ رأيي بعد إنجاز تحقيق كتاب «نزهة الظرفاء» أن أجعله ملحقاً به؛ لاتفاقهما في الموضوع.

وكتاب «نظم السلوك» هذا هو عبارة عن مختصر لكتاب الجاحظ «التاج في أخلاق الملوك»، واختصار الكتب أو شرحها أو وضع الحواشي والتعليقات على تلك الشروح، كانت من وسائل التأليف في تراثنا العربي، وهي وإن كانت في معظمها تخلو من الإبداع، إلاَّ أن الاختصار يُعدّ أكثر تعبيراً من غيره عن شخصية من قام به؛ لأنه يحتاج إلى ملكة لغوية، وذائقة أدبية، تعينه على إعادة صياغة الكتاب بعبارات موجزة، لا تفقد النص الأصلي مضمونه.

وكتاب الجاحظ يركز على موضوعين:

الأول: آداب الملوك في أنفسهم، وفي تعاملهم مع نظرائهم من الملوك، ومع جلسائهم ومستشاريهم.

الثاني: آداب الحاشية والعامة مع الملوك، ويتضمن القواعد السلوكية التي ينبغي أن يلتزمها كل من يتصل بالملك أو يغشى مجالسه (طقوس

ومراسيم البلاط). ولا يتطرق كتاب الجاحظ إلى «سياسة المُلْك» إلاّ نادرا.

ويستمد الجاحظ معظم مادة كتابه «التاج» ـ ما عدا القليل منها ـ من التراث الفارسي «الساساني»؛ فقد ترسَّخت في بلاط ملوكه مجموعة من القواعد السلوكية، والتقاليد المرعية، التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على مدى تاريخهم الطويل، حتى غدت بمثابة القوانين الصارمة التي لا ينبغي التهاون في تطبيقها. وكعادة الجاحظ في الاسترسال والاستطراد التي صبغت معظم مؤلفاته، فإنه لم يقدِّم لنا هذه المعلومات جافة، بل أتبعها وطعّمها بالعديد من الحكايات، والشواهد التاريخية على أحداث وممارسات مماثلة، وقعت في مجالس بعض خلفاء وملوك الدولتين الأموية والعباسية حتى عصره.

ومع حرص الجاحظ على ذكر رواة ومصدر معظم أخباره وشواهده العربية التي ضمنها كتابه– وقد ينسب أحياناً بعضها لمجهول؛ فيبدؤها بقوله: «ويُحكى»، أو «قيل»، أو «وهكذا حَدَثَ في مجلس فلان»– إلاّ أنه لم يذكر مصدر معلوماته عن التراث الفارسي، وقد أشرنا في مقدمة «نزهة الظرفاء» إلى أن التراث الساساني انتقل إلى التراث العربي عن طريق كُتَّاب الدواوين ممن يجيدون الفارسية أو كانوا من أصل فارسي، وتلقّفها عنهم المهتمون بالأدب والتاريخ من المؤلفين العرب؛ ومنهم الجاحظ. وقد اختصر الملك الأفضل أغلب تلك الشواهد العربية، ولم يُبْقِ إلاّ على القليل منها.

أشرنا إلى أن معظم «مراسيم» و«طقوس» البلاط التي أوردها الجاحظ في كتابه ذات أصل ساساني، ولم يضمِّنها إلاّ القليل من الآداب والقواعد السلوكية ذات الأصل الإسلامي؛ ومنها: «إمامة الملك أو السلطان للصلاة»، و«عدم تشميت الملك إذا عطس، أو التأمين على دعائه». وحتى هذه المسائل ذات الطابع الإسلامي فإنها لا تخلو من الأثر الساساني؛ فقد ذكر الجاحظ في موضوع إمامة الملك للصلاة أن «من حقه أن يكون بينه وبين من يصلي

خلفه عشرة أذرع». وكان الجاحظ قد ذكر في القاعدة الخاصة بـ«مراتب وطبقات الندماء من الملك» أن أردشير بن بابك هو أول من وضع السِّتر والمسافات بينه وبين الندماء، وبين طبقات الندماء أيضاً، فجعل بينه وبين الستر عشرة أذرع، وبين الستر وبين أولى الطبقات عشرة أذرع، ومثلها بين كل طبقة وبين التي تليها.. إلخ. فإذا كان أردشير بن بابك هو من سنّ هذه السنة؛ فلأنها صادرة عن كِبر وأنفة وترفُّع منه عن الناس، فما للجاحظ وإقحام هذه الطقوس (الوثنية) الطاغوتية في الصلاة؟! وهي الشيء الهام والبارز في حياة المسلمين، الذي يؤكد على مبدأ المساواة بين المأمومين، وبين من يؤمهم في الصلاة كائناً مَنْ كان، وقد أمّ بالناس سيد الخلق - صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه- وهم خَلفَه ليس بينه وبينهم فاصل، ولا بين الصفوف فواصل، إلاّ بقدر ما يتيح لهم القيام بأداء أركان الصلاة من ركوع وسجود.

وذكر الجاحظ أيضاً بعض القواعد السلوكية الخارجة عن الإسلام في عِداد تقاليد ومراسيم البلاط؛ مثل الحديث عن سُكْرِ الندماء في مجلس الملك، وكيف يُعاملهم الملك في مثل هذه الحالة.

وقد سار الملك الأفضل على نهج الجاحظ في ذلك، فذكرها كما جاءت عند الجاحظ، وكأنه لم يجد بها بأساً كسائر الطقوس الأخرى.

ولا شك أن انتقال مثل هذه الطقوس (الأعجمية) الغريبة عن الإسلام وقيمه إلى التراث الإسلامي ونظام حكمه، قد ساعد في استفحال ظاهرة الطغيان والاستبداد التي ابتلي بها المسلمون، وساهم في ظهور عدد من الطغاة والمتجبرين على امتداد تاريخهم وبلدانهم، وصار التواضع والعدل استثناءً.

عمل الملك الأفضل في هذا المختصر:

عمد الملك الأفضل إلى اختصار الكتاب؛ تارة بحذف الشروح والتوضيحات والشواهد في الكتاب مع الإبقاء على جوهر النصوص كما هو بألفاظه، وأحياناً

يعمد إلى إعادة صياغة النصوص المطولة بعبارات موجزة من عنده، تؤدي المعنى والمضمون في الكتاب الأصلي، وهي أقل من سابقتها. ولم يَكتب الملك الأفضل مقدمة لمختصره هذا، يذكر فيها اسم الكتاب الذي اختصره منه، وسبب إقدامه على هذا العمل، كما جرت العادة عند من يقوم بمثل هذه المهمة، ولعله لم يجد الوقت الكافي لذلك؛ لانشغاله بأعباء ومهام السلطنة. ولا أدري هل قام بهذا العمل قبل تأليف كتابه «نزهة الظرفاء» أو بعده؛ لأنه لم يشر في أحدهما إلى الآخر[1]، مع أنه في «نزهة الظرفاء» قد اقتبس بعض النصوص من كتاب الجاحظ دون أن يذكر أنه اختصره، وإن كنت أميل إلى أن اختصار الملك الأفضل لـ«كتاب التاج» جاء بعد تألف كتاب «نزهة الظرفاء»، لأن تاريخ نسخه أو إنجازه هو سنة 777هـ، كما سيأتي بيانه بعد قليل. وقد يفسر لنا غياب الإشارة أو الإحالة في أحد الكتابين إلى الآخر بأنّه ربما كلَّف شخصاً آخر للقيام بهذا العمل.

مخطوطة نظم السلوك:

تقع مخطوطة الكتاب ضمن «مجموع الملك الأفضل» الذي ذكرناه في عداد مؤلفات الملك الأفضل، ويطلق عليه أيضاً: «المخطوطة الأفضلية»، ويقع في 542 صفحة، نَشرَت مصورة مخطوطته مؤسسة جب التذكارية في لندن سنة 1998م، وسعى في نشرها كل من الباحث الأمريكي دانيال فارسكو والبريطاني ركس سمث، ويحتوي المجموع على ما يزيد على ثمانين بحثاً؛ بعضها من تأليفه، وبعضها مختارات ونُقُول عن غيره. ومن بينها كتابنا هذا «نظم السلوك»، ويقع في تسع صفحات (من ص39 إلى ص47). والمجموع كله بخط ناسخ محترف، لعله من كتّاب السلطان، وعليه تعليقات أو إشارات في الحواشي أو بين السطور، تتضمن في الغالب اسم مؤلف الرسالة أو الكتاب، وتاريخ جمعه أو تأليفه، وأحياناً

(1) معظم المؤلفين الذين لهم مؤلفات متعددة في موضوع واحد أو في موضوعات متقاربة، عندما يذكر موضوعاً ما في أحد كتبه بإيجاز، يذكر أنه سبق له استيفاء هذا الموضوع في كتابه الآخر، ويسمِّي هذا الكتاب.

قد ينسى الملك الأفضل اسم الكتاب الذي نقل عنه أو اسم مؤلفه، فيكتب فوقه أو أمامه على الحاشية: «لم أجد لمصنفه اسماً»، وبعضها تصويب لبعض الأخطاء في النصوص، أو تعليق عليها، وأرجّح أنها بقلم الملك الأفضل نفسه؛ لأنها مختلفة عن خط ناسخ المجموع، ولأنه يذكر اسمه واسم أبيه مختصراً: «العباس بن علي»، ويُتْبِع اسمه في معظمها بقوله: «عفا الله عنه». ولم يذكر ألقاب الملك قبل ذكر اسمه، ولا الدعاء له بعده، كما فعل الناسخ في الرسائل والمؤلفات التي تضمنها (المجموع)، وكان اسم مؤلفها (الملك الأفضل) صريحاً في المسودة التي تولى الناسخ تبييضها.

وفي الحاشية اليسرى أمام عنوان الكتاب في (الصفحة 39) كتب الملك الأفضل: «جمع العباس بن علي، عفا الله عنه، سنة 777».

وصف المخطوطة:

ذكرنا أنها ضمن مجموع الملك الأفضل، وتقع في تسع صفحات (ص39–47) من القطع الكبير، ومتوسط عدد سطور الصفحة الواحدة 45 سطراً، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد 22 كلمة، وخطها نسخي دقيق، ولكن الناسخ شديد البخل في التنقيط، فجاء الكثير من كلماتها خالياً من النقط، وهذا مما يُصعِّب من مهمة قراءتها، لكن مهمة القراءة تسهلت بعد معرفة أصل الكتاب المختصر منه. ووضع الناسخ العناوين باللون الأحمر، وبخط أغلظ من خط المتن، ولكن العناوين لم يظهر أغلبها في مصورة المخطوطة؛ لأنها صُوِّرت باللونين الأبيض والأسود.

ويرجع تاريخ نسخ المخطوطة إلى سنة 777هـ، أو سنة 778هـ، وهي السنة التي توفي فيها الملك الأفضل، حيث توفي في شهر شعبان، رجّحتُ ذلك لأن الملك الأفضل حدّد تواريخ جَمْع أو تأليف بعض مباحث المجموع وكان آخرها سنة 777هـ. ومنها كتابه هذا «نظم السلوك».

عملي في النص المحقق:

اقتصر عملي على ضبط النص، والإحالة إلى مواضع النصوص في المطبوع من كتاب التاج، وبيان بعض الفوارق المهمة بينهما؛ وخاصة إذا كانت مخطوطتنا تقدم قراءة أفضل مما في المطبوع، وأهملت معظم الاختلافات بينهما؛ لأن المؤلف عمد في بعض الأحيان إلى إعادة صياغة النصوص بألفاظ وعبارات من عنده تؤدي مضمون النص.

استدركت بعض الكلمات أو الجمل التي أخلَّ بها المؤلف أو الناسخ في النص، ووضعتُها بين معقوفتين.

شرحت بعض العبارات المبهمة في النص بعبارات موجزة؛ حتى لا نثقل الحواشي بكثرة الإحالات.

وضعت عناوين لبعض الفقرات التي لم يضع لها المؤلف عنواناً وجعلتها بين معقوفتين.

بداية مخطوطة كتاب نظم السلوك، ويلاحظ خط المؤلف في أعلى الحاشية اليسرى أمام عنوان الكتاب

الصفحة الأخيرة من مخطوطة كتاب السلوك

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
وبالله التوفيق

فصل في الدخول على الملك[1]

[دخول الأشراف]:

ومِمَّا يجبُ لِلمَلكِ إذا دخلَ عليهِ الرَّجل: فإذا كانَ الدَّاخِلُ من الأَشرافِ والطَّبقةِ العاليةِ، فَمن حقِّ الملكِ أَن يَقِفَ منه بالموضعِ الذي لا ينأى عنه، ولا يَقرب منه، وأن يُسلِّم عليه قَائماً، فإن استَدنَاهُ قَرُبَ مَنه، وأَكَبَّ على أَطرافِه فَقبَّلها، ثُمَّ يَتنحَّى عنه قَائِماً حتى يَقِفَ في مرتَبةِ مثله. فإن أَومأَ إليه بالقعودِ قعد، وإن كَلَّمه أَجابَه بانخفاضٍ من صوتِه وقِلَّةِ حركة، وإن سَكتَ[2] نَهضَ من سَاعتِهِ، قَبلَ أَن يَتمَكَّن به مَجلِسهُ، بغيرِ تَسليمٍ ثانٍ، ولا انتظارِ أمرٍ.

[دخول الطبقة الوسطى]:

وإن كانَ الدَّاخلُ من الطَّبقةِ الوسطى، فمن حَقِّ الملكِ إذا رآه أَن يَقِفَ، إذا كان نائِياً عنه. فإن استدنَاهُ دَنَا خُطاً ثَلاثَة أَو نحوها، ثُمَّ وقفَ أَيضاً، فإن استدنَاهُ دَنَا نَحواً من دُنُوِّه الأَول، ولا يَنتَظِرُ أن يُتْعِب الملك[3] في إشارةٍ أَو تَحرِيكِ جَارِحَةٍ؛ فإنَّ ذلكَ إن كانَ فيه على الملكِ معاناةٌ، فهو من حقِّه وتعظيمه.

---

(1) النص في كتاب التاج في أخلاق الملوك، للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب، 1970م، ص15–16.

(2) في التاج: بانخفاض صوت.

(3) في التاج: ولا ينظر إلى تعب الملك.

[كيفيَّة الدُّخول على الملك]:

وإن كان دُخُوله عليه من البابِ الأَوَّل، فيجبُ أَن يُقابلَ[1] وجه الملكِ ويُحاذِيه، وإِن كانَ له طريقٌ عن يمينِهِ أو شِمالِه، عدَلَ نَحوَ الطَّريق الذي لا يُقابِلُه فيه بوجههِ، ثُمَّ انحرف نَحوَ مَجلس الملكِ، فيسلِّم قائِماً مُلاحظاً لِلملكِ. فإِن سَكتَ عنه انصرفَ راجعاً من غيرِ سلامٍ ولا كلامٍ؛ فإِن استدنَاهُ دَنَا دُنُواً يسيراً وهو مُطرِقٌ، ثُمَّ يَرفعُ رَأسه إِليهِ، فإِن استدنَاهُ دَنَا خُطاً أيضاً ثُمَّ رفع رأسه إليه، حتى إذا أَمسكَ الملكُ عن إِشارةٍ أو حركةٍ، وقف في ذلكَ الموضع الذي يَقطَعُ الملِكُ فيه إِشارَته قائِماً.

فإن أَومَأَ إِليهِ بالقعودِ قعدَ مُقعِياً [أو جاثياً][2]. فإِن كلَّمه أَجابَه بانخفاضِ صوتٍ، وقلَّة حركةٍ، وحسن استماعٍ، فإذا قَطعَ الملكُ كلامَه، قامَ فرجعَ القَهقَرى. فإِن أَمكنَه أَن يَستتَرَ عن وجهِهِ بِجدارٍ أو مسلكٍ لا يحاذِيه إذا وَلَّى، مشى كانَ ذلكَ جيداً[3].

[استقبالُ الملكِ لنُظرائِه الملوك]

وعلى الملكِ إذا دخلَ عليهِ من يُساويه في العِزِّ والسُّلطان والولايَة[4] والبيتِ، أَن يَقُوم فيخطُو إِليه خطاً يسيرةً ويُعانِقه، ويأخذ بيدهِ فَيُقعِدهُ في مَجلِسِه، ويَجلسَ دُونه؛ لأَنَّ هذهِ حالٌ يحتاجُ الملكُ إلى مِثلِها، من الدَّاخلِ عليه إذا زَاره؛ فإِن بَخَسَه حظَّهُ ومَنعَهُ ما يَجبُ له، لم يَبعُد[5] الملكُ أن يُفعَل به مِثْلُ ذلك بعد هذا. ومتى فَعَلَ كُلّ واحدٍ منهما بصاحبهِ ما هو خَارِجٌ

---

(1) في التاج: من الباب الأول الذي يقابل.

(2) زيادة من التاج.

(3) في التاج: مشى كيف شاء.

(4) في التاج: والولادة.

(5) في التاج: لم يأمن.

عن النَّوامِيس والشَّريعةِ[1]، تَولَّدَ عنه فَسادٌ، وأَحدثَ ضَغَائِن بين الملوكِ، ووقَعت[2] التَّباغُضُ والعداوةُ والتَّحاسُدُ. وإذا اجتمع ذلكَ في مملكةٍ كان سبباً لِبوارِها، وداعياً لخرابِها[3].

[وداع الملك للملوك]

وعلى الملك إذا أَرَادَ الذي قدَّمنَا ذِكرَهُ الانصراف، أَن يَقومَ معهُ إِذا قامَ، ويَدعُو بدابَّتِه ليركبَ بحيث يراه، ويُشيِّعه ماشِياً قَبلَ رُكُوبه خُطاً يسيرةً، ويَأمُر حَشَمَه بأخذِ دابَّتِه[4]، ويَأمُر حَشَمَه بالسَّعي بين يديه. وعلى هذا [كانت][5] أَخلاقُ آل سَاسَان من الملوكِ وأَبنائِهم، وبِهذهِ السِّياسَة أخذهم أردشير بن بابك، فلم تَزَل فِيهم حتَّى مَلكَ كسرى أبرويز فَغيَّرهَا، وعفَّى آثارَها؛ فكانَ مِمَّا اعتدّ به عليهِ شيرويه ابنه في ذكرِ مَثَالِبه ومعايبه.

وقد قُلنا: إن من حقِّ الملكِ أَلَّا يُطيلَ أَحدٌ عندَه القُعود، فمن فَعلَ فقد أَخطأ[6]، ومن أَذِنَ الملكُ له بالانصرافِ لحَظَهُ، فإذا عرفَ ذلكَ ولم يَقُم، كانَ مِمَّن يَحتاجُ إِلى الأَدب، والحجابِ فيما بعد[7]، وكان الذي يُوصِلهُ ظالماً للملكِ ولنفسِهِ ولَه.

---

(1) في التاج: الشرائع.

(2) كذا في الأصل، وفي التاج: وحدثت ضغائن بين الملوك، يقع بسببها التباغض والتعادي والتحاسد.

(3) في التاج: وداعية إلى التجارب. تحريف.

(4) جملة: (ويأمر حشمه بأخذ دابته) ليست في التاج.

(5) زيادة من التاج.

(6) في التاج: فإن أخطأ مخطئ في ذلك.

(7) جملة: (والحجاب فيما بعد) ليست في التاج.

في مطاعمة الملك[1]:

ومن حقِّ الملكِ إذا تَبذَّل[2] بين يديه أحد، أو تَبذَّل بين يَدي أَحَد، وأَنسَ به حتى يُطاعمهُ[3]، ألَّا يَنبسِطَ في مطعمِهِ بين يَديهِ؛ فإنَّ [في] ذلكَ خلالاً[4] مذمومةً؛ منها: أَنَّ انبساطه يدُلُّ على شَرَهِهِ. ومنها: أَنَّ في ذلكَ سوءَ أدب، وقلَّة تَمييزٍ. ومنها: أَنَّ فيه جُرأَةً على الملكِ بِبَسطِ اليدِ ومدِّها، وكَثْرة الحَرَكَةِ لها.

وليس في كَثرةِ الأَكلِ مع الملك معنىً يُحمد، إلاَّ أن يكونَ الآكِلُ كميسرةِ التَّراس[5] أو حفصِ الكيَّال[6]، الذين إنَّما يُحضرُون لكثرةِ الأَكلِ فقط! فأمَّا أَهلِ الأَدبِ والمروءةِ، فإنَّما حظّهم من مائدةِ الملك المرتَبَةُ التي رفعهم إليها، والأُنس الذي خصَّهم به.

---

(1) التاج 19.

(2) التَبَذُّلُ هنا: بمعنى التبسّط وتَرْكِ التّكلّف في الحديث والمعاملة.

(3) في التاج: ومن حق الملك إذا تبذَّل مع أحد، وأنس به.. إلخ.

(4) في الأصل: حالا. والمثبت عن التاج.

(5) هو ميسرة بن عبد ربه التراس الفارسي، ثم البصري: من أهل الدورق بالأهواز، محدث معاصر للرشيد، متهم بالكذب والوضع في الحديث، كان يضع الحديث في الفضائل والتحذير من الرذائل، وكان يعتبر عمله هذا قربة، وكان أكولاً، ذُكر أنه كان يأكل ما يزيد على 100 رغيف في الوجبة الواحدة. ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري 7/ 337، والتاريخ الصغير 2/ 171، والضعفاء للعقيلي 4/ 263، والجرح والتعديل 8/ 254، والمجروحين لابن حبان 3/ 11، والكامل لابن عدي 4/ 340، وميزان الاعتدال 4/ 230 – 323، والمغني في الضعفاء 2/ 689، ولسان الميزان 6/ 138، 140. وسماه المسعودي في مروج الذهب (5/ 16): ميسرة التمار، وسماه التنوخي في نشوار المحاضرة (7/ 244): ميسرة الرواس.

(6) حفص الكيال: لم أقف على ترجمته، وذكره المسعودي في مروج الذهب (5/ 16) باسم حاتم الكيال، ذكره في عداد الأكلة المشهورين مقروناً بذكر ميسرة –المذكور في الحاشية السابقة– وتابعه التنوخي في نشوار المحاضرة 7/ 244، والمستجاد من فعلات الأجواد 59.

[آداب ضيوف الملك][1]

ومن حقِّ الملكِ على أَهلِ مجلسهِ ومنادِميهِ إذا أَكَلَ: ألّا يرفع أَحدٌ إليه طَرْفَه، ولا يُجِيل[2] يده معه في قصعةٍ.

ومن أُسِّ[3] المُلْكِ أن تُوضعَ بين يَدَي كُلِّ رجلٍ قَصعةٌ[4]، فيها كالذي بين يَدَي الملك من طعام؛ غليظٍ كان أو دقيقٍ، أو حارٍّ أَو قارٍّ[5]، ولا يَخُصّ الملكُ نفسَه بِطعامٍ دونَ أَصحابِه. لأَنَّ في ذلكَ ضِعَةً[6] على الملك، واستِئْثاراً دون أَصحابه.

ومن حقِّ الملكِ ألّا يَغسِلَ أَحدٌ بِحضرَتِه يَدَيهِ من حاشِيَتِه[7] وبطانتِهِ، إلاَّ أن يكونَ معه من يَساويهِ في الجاهِ والعزِّ والولايةِ[8]. وقد قَدَّمت ما يَجِبُ لأولئكَ.

ومن العدلِ أن يُعطِي الملكُ كُلَّ أَحدٍ بقسطِهِ، وكُلَّ طبقةٍ حقَّها، وأَن تكونَ شريعةُ العدلِ في أَخلاقهِ كشريعةِ ما يَعْتَدُّ به من أَداءِ الفرائض والنَّوافل[9] التي تَجبُ عليه رِعايتُها، والمباشَرةُ[10] على التَّمسُّكِ بها، والنَّاسُ يغلطونَ في بسطِ أيديهم في الطَّعام، حتى يُسوُّون[11] في ذلك بين الملوكِ والنَّمطِ الأَوسطِ والعامَّة. وليسَ أَخلاقُ الملوكِ كأَخلاقِ العامَّة؛ إذ كانوا لا يُشَبَّهُون

---

(1) التاج 24–27.
(2) التاج: ولا يحرك.
(3) التاج: قوانين.
(4) التاج: صحفة، في الموضعين.
(5) القار: البارد.
(6) الضَّعَةُ والضِّعَةُ ـ بالفتح والكسر: النّقص والمهانة. اللسان: (وضع).
(7) التاج: خاصته.
(8) التاج: والولادة.
(9) التاج: ما يقتدي به من أداء الفرائض والنوافل.
(10) التاج: والمثابرة، وهي أنسب.
(11) التاج: وإيناس الناس في بسط أيديهم.. حتى يسوي في ذلك.

بشيءٍ. وإِنَّما يَحسُنُ كَثرةُ الأَكلِ مع الصَّديقِ والعشيرِ، والمساوِي في مَنَازِلِ الدُّنيا في الرِّفعةِ والضَّعة. فأَمَّا الملوك فيرتفِعُونَ عن هذه الصِّفة، ويَجِلّون على المقدارِ.

ومن حقِّ الملكِ إذا رفعَ يديهِ عن الطَّعام: أَنْ ينهضَ عن مائِدتهِ كُلّ من طافَ[1] بها، حتَّى يَتوارَوا عنه بجدارٍ أو حائِلٍ غيره. فإن أَرادَ الدُّخول كانَ ذلكَ بحيث لا يرونَ قِيامهُ، وإذا أَرادَ القُعودَ لهم دَخلُوا إليه بإِذنٍ ثانٍ.

ومن أُسِّ الملك أن يكونَ المندِيل [الذي] بين يَديهِ لغَمَرها[2] كمندِيلِ وجهه، في النقاء والبياض، وأَلّا يُعاد إِليه إلاَّ أن يُغسلَ ويُطيَّب[3].

[تجنب الحديث على مائدة الملك][4]

ومن حقِ الملكِ أَلّا يُحَدَّث على طعامهِ بحديثِ جِدٍّ ولا هزلٍ، وإِن ابتدأ بحديثٍ فليسَ من حقِّه أن يُعارَضَ بمثله، وليس فيه أَكثَرُ من الاستِمَاعِ لحديثِه، والأَبْصَارُ شاخصةٌ[5]، والحركاتُ خاشِعةٌ، وليس يجبُ غير ذلكَ على الطَّعام.

وكانت مُلوكُ آل ساسان إذا قُدِّمَت الموائِد زَمزَمُوا[6] عليها، فلم يَنطِق

---

(1) التاج: الحافّ بها. وهما بمعنى واحد، والمراد بهما: الجالسين على المائدة.

(2) التاج: أن يكون منديل غمره. وأصل الغَمَر ـ بالتَّحْريك: السَّهَكُ، وزَنَخُ اللَّحْم، وما يَعْلَقُ باليَدِ مِن دَسَمِه، ومنه سُمِّي المنديل الذي يُمسح به اليد: مِنْديل الغَمَرِ. اللسَان والتاج: (غمر).

(3) التاج: إلا أن يغسل أو يجدد.

(4) التاج: 26–27.

(5) التاج: والأبصار خاشعة. وليس فيه الجملتان الأخيرتان.

(6) الزَّمْزَمَةُ: صوت خفي لا يكاد يُفهم. وقيل: الزَّمْزَمَةُ تَراطُنُ العُلوج عند الأَكل وهم صُمُوت، لا يستعملون اللسان ولا الشَّفة. قال الجوهري: الزَّمْزَمَةُ: كلام المجوس عند أكلهم. اللسان: (زمم).

وذكر المسعودي في مروج الذهب (1/ 262) أن كيمورث (أقدم ملوك الفرس) هو أول من أمر بالسكون عند الطعام؛ لتأخذ الطبيعة بقسطها، فيصلح البدن بما يرد عليه من الغذاء.. =

ناطقٌ بحرفٍ حتى تُرفَع، وإذا اضطروا[1] إلى كَلام، كان مكانَه إشارةٌ وإيماءٌ يدلُّ على الغرضِ الذي أرَادُوا، والمعنى الذي قَصَدُوا.

وكانوا يَقولونَ: إن هذه الأَطعمة بها حياةُ هذا العالَم، فينبَغِي للإِنسانِ أن يَجعلَ ذِهنهُ في مطعمهِ، ويشغل رُوحَه وجوارِحَه فيه وبه؛ حتَّى [ص40] تَأخذ كُلّ جارحةٍ بقسطِها من الطَّعام، فيغتذي به البَدنُ والروحُ الحيوانيةُ التي في القلبِ والطَّبيعةُ التي في القلب[2] اغتذاءً تاماً، وتَقبَله الطَّبيعةُ قبولاً جامعاً.

وفي تركِ الكلامِ على الطَّعام فَضائِل كَثِيرة، وهي في أَيَّامِهم[3] كانَت، وتركنا ذِكرَها إذ كانت ليست من جِنسِ كتابنا هذا.

[فصل] في المنادمة[4]

[طبقات النُّدماء]

ومن أخلاقِ الملكِ: أن يَجعَلَ نُدَماءَهُ طَبقاتٍ ومراتِبَ، وأن يَخُصَّ ويَعُمَّ[5]، ويُقَرِّبَ ويُباعِد، ويَرفَع ويَضَع، إذا كانوا على أقسامٍ ونظامٍ[6].

فإِنَّا قد نَرى الملكَ يَحتاجُ إلى الوَضِيع للهوهِ، كما يَحتاجُ إلى الشُّجاعِ لِبأسِهِ، ويَحتَاجُ إلى المضحِكِ لحكايتهِ، كَمَا يَحتَاجُ إلى النَّاسِكِ لِعظَتِهِ،

= إلخ. وانظر: تعليق الأستاذ فوزي عطوي محقق كتاب التاج للجاحظ، ص26، الحاشية رقم (2).

(1) في الأصل: اضطر (بالمفرد)، والمثبت عن التاج ومن سياق الكلام بعدها.

(2) التاج: الكبد، مكان (القلب).

(3) في التاج: آيينهم، وهي أنسب. والآيين: فارسية، بمعنى الرسوم والطقوس والعادة والقانون.

(4) التاج: 29-30.

(5) في الأصل: ويطعم، تحريف، والمثبت عن التاج.

(6) التاج: وأدوات.

ويَحتَاجُ إِلى أَهلِ الهزلِ، كَمَا يَحتَاجُ إِلى أَهلِ الجدِّ والعقلِ، ويَحتَاجُ إِلى الزَّامِرِ المطرِبِ، كَمَا يَحتَاجُ إِلى العالِمِ المفتِي[1].

وأَخلاقُ الملوكِ أَنْ يَحضُرُهم كُلّ طبقةٍ[2]؛ إذ كانوا يَتَصرَّفُون[3] من حالِ جدٍّ إلى حالِ هزلٍ، ومن ضحكٍ إلى تذكيرٍ، ومن لهوٍ إلى عظةٍ. وكل طبقةٍ من هذه الطبقات تُرفَعُ مرةً وتُحطُّ أُخرى، خَلا الأَشرَافَ والعلماءَ؛ فإنَّ الذي يَجبُ لهم رِفعَةُ المرتَبَةِ، وإعطاءُ القسطِ الوافرِ من المنْزِلةِ[4]، والنَّصَفَةُ عند المعَاشَرَةِ[5]، ما لَزِمُوا الطَّاعةَ وسَلكُوا طَرَائِقَها[6].

[أدبهم في حضرة الملك][7]

وليس من حقِّ الملكِ أَنْ يَبرحَ أَحدٌ من مَجلِسِه إلاَّ لِقضاءِ حَاجةٍ، فإذَا أَرادَ ذلكَ فمن الواجباتِ أن يلاحظه بعينهِ؛ فإن نَظرَ إليه مَضَى لِحاجَتِهِ، وإنْ سَكتَ الملكُ قامَ [بينَ يديهِ، ثُمَّ لاحظَه[8]، فإنْ نظرَ إليهِ مَضَى لِحاجَتِهِ، فإذا رَجعَ قام ماثلاً][9] بينَ يديه أبداً، وإن طالَ ذلك، حتَّى يومِئَ إليه بالقعودِ، وإن قَعَدَ قَعَدَ مُقعِياً أو جَاثِماً[10]. فإن نَظَرَ إليه بَعد قُعودِهِ، فهو إِذنُهُ له بَالتَّمكُّنِ في قُعودِهِ.

وليسَ لهُ أن يَختارَ كَمِّيَّةَ ما يَأكُل ولا ما يَشرَب ولا كيفيَّته، وإنَّما هذا إلى

(1) المفتي، كذا وردت في إحدى مخطوطات التاج، وفي أخرى: المتقن، واختارها محقق التاج.
(2) في الأصل: وأخلاق الملوك يحضر هذا إذا كانوا.. والمثبت عن التاج.
(3) الكلمة في الأصل خالية من النقط، والمثبت عن التاج، ويمكن أن تُقرأ: ينصرفون.
(4) التاج: الميزة، ووردت في إحدى مخطوطات التاج: المنزلة، كما وردت هنا.
(5) التاج: من المعاشرة.
(6) التاج: ورعوا حقها.
(7) التاج 30.
(8) كذا في التاج، وأعتقد أنها: حتى يلاحظه.
(9) زيادة عن التاج.
(10) التاج: جاثياً.

الملكِ، إلاّ أَنَّ من حقِّهِ على الملكِ أن يأمُرَ بالعدلِ عليهِ، والنَّصَفَة له، ولا يُجاوِزُ به حَدَّ طَاقتهِ، ولا وُسْعَ استِطَاعتِهِ، فَيخرجُ به عن ميزان القِسطِ، وحَدِّ العدلِ؛ لأَنَّه لا يأمن أن يُتلِف نفساً[1]، وهو يَجدُ السَّبيل إِلى غير ذلك[2].

[حرص الملك على رعاية بطانته]

ومن أَخلاقِ الملكِ السَّعيدِ: أن يَحرصَ على إِحياءِ بِطَانَتِهِ، حِرصَهُ على إِحياءِ نَفسِهِ؛ إِذْ كانَ بهم نِظامُ مُلكهِ، وبَقاءُ عِزِّه[3].

[مراتب وطبقات الندماء[4]]

وإذ قد انتهينَا إِلى هذا القانون من القولِ، فَبنَا إِلى القولِ لسَدِّ حاجَةٍ إِلى الإِخبارِ[5] عن مَراتبِ الطَّبقاتِ الثَّلاثِ من النُّدماءِ والمغَنِّين، وإِن كانت مراتِبهم في «كتاب الأَغاني»[6] محصُورةً، فقد يَجبُ ذِكرها في هذا الموضعِ أيضاً؛ لأَنَّها داخِلة في أَخلاقِ الملوكِ.

ونبدأ بملُوكِ العجمِ؛ إِذْ كانوا هُم الأُوَلَ في ذلك، وعنهم أَخَذنَا أُسَّ المملَكَةِ، وترتيبَ الخاصَّةِ والعامَّةِ، وسياسة الرَّعِيَّة، وإِلزام كُلِّ طَبقةٍ حظَّها، والاقتِصَار على حدِّ (مواضعها[7]. وكان أردشير بن بابك أَوَّلَ من رتَّبَ

---

(1) في الأصل: نفسه، والمثبت عن التاج.
(2) التاج: وهو يجد إلى إحيائها سبيلاً.
(3) التاج: إذ كان بهم نظام ملكه.
(4) التاج 30–33.
(5) في التاج: وإذ قد انتهينا إلى هذا القانون من القول، فبنا حاجة إلى الإخبار. وهي أنسب.
(6) لعل الجاحظ يقصد به «كتاب الأغاني الكبير» المنسوب لإسحاق بن إبراهيم الموصلي (المتوفى سنة 235هـ)؛ فهو أشهر الكتب في الغناء قبل كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (المتوفى سنة 356هـ). انظر: الفهرست للنديم، تحقيق رضا تجدد، طهران (1971م)، ص 158.
(7) التاج: جديلتها.

النُّدماءَ، وأَخَذَ بِزمامِ سِياستِهم، فجَعلهُم ثلاث طبقَاتٍ[1]:

ـ فكانت)[2] الأَساوِرَةُ[3] وأَبناءُ الملوكِ في الطَّبقةِ الأُولى، وكان مَجلِسُ هذه الطَّبقة من الملك[4] على عشرةِ أذرعٍ من السِّتارة.

ـ ثُمَّ الطَّبقة الثَّانية: وكانَ مَجلِسها من هذه الطبقة على عَشرةِ أَذرعٍ، وهم بِطانَةُ الملكِ ونُدماؤُهُ ومحدِّثُوه من أَهلِ الشَّرفِ والعلم.

ـ ثم الطَّبقة الثَّالثة: [و]كانَ مَجلِسُهم من الثَّانية على عَشرةِ أَذرعٍ، وهُم المضحِكُون وأَهلُ الهزْلِ والبَطالَة. غير أَنَّه لم يكن في هذهِ الطَّبقَةِ الثَّالثةِ خَسِيسُ الأَصلِ، ولا وضِيعُه، ولا نَاقصُ الجوارحِ، ولا فَاحشُ الطُّولِ والقصر، ولا (مشهورٌ بآفةٍ)[5] ولا عاهةٍ، ولا مجهولُ الأَبوينِ، ولا ابن دنيءِ الصِّناعةِ؛ كابن حائكٍ أو حجَّامٍ، ولو أَنَّه يعلمُ الغيبَ مثلاً.

وكان أردشير يقول[6]: «ما شيءٌ أَضرَّ على نَفسِ الملكِ من مُعاشَرةِ سَخيفٍ، أو مُخاطَبَةِ وضيعٍ؛ كما أَنَّ النَّفسَ تَصلُحُ على مُخاطَبَةِ الشَّريف، كذلكَ تَفسُدُ بمعاشَرةِ الخَسيسِ حتى يَقدَحَ ذلكَ فيها، ويُزِيلها عن فَضِيلَتِها؛ وكما أَنَّ الريحَ

---

(1) انظر ترتيب الندماء في بلاط أردشير في مروج الذهب 1/ 286–288، وذكر المسعودي أن أردشير كان يحتجب عن ندمائه، وهذه المسافة بينهم وبين الستارة، وبين أردشير والستارة عشرة أذرع، فتكون أول طبقة بينها وبين الملك عشرون ذراعاً.

(2) ما بين القوسين استدركه الناسخ في الحاشية.

(3) الأساورة: جمع أسوار وأسوري: لقب كان يعطى للشجعان من الفرسان. المعجم الفارسي الكبير 1/ 107.

(4) في مروج الذهب: عن يمين الملك.

(5) الجملة في الأصل مبهمة؛ لأنها متصلة وخالية من النقط، واجتهدت في قراءتها هكذا. وفي التاج: ((ولا فاحش الطول والقصر، ولا مؤوف، ولا مرميّ بأبنة)). وفي مروج الذهب: «ولا فاحش الطول والقصر، ولا محدّب، ولا مرمي بأبنة». والمؤوف الواردة في كتاب التاج: وصفٌ لمن أَصَابَتْهُ آفَةٌ، فهو مَؤُوفٌ، كمَعُوفٍ. الصِّحاح واللسان: (أوف).

(6) وفي مروج الذهب: ما شيء أضر على نفس ملك أو رئيس أو ذي معرفة صحيحة من معاشرة سخيف أو مخالطة وضيع.

إذَا مَرَّتْ بطِيْبٍ، حملتْ طِيباً تَحيا به النَّفسُ، وتَقوَى به جَوارحُها، كذلكَ إذَا مَرَّتْ بالنَّتْنِ فحَملَته، آلَمت النَّفس وأَضر بها ذلك إضراراً بيناً[1]».

[مَراتِبُ النَّاس وطبقاتهم]

وكذلكَ جعلَ النَّاسَ على أَقسامٍ أَربعة، وخَصّ[2] كُلّ طَبقَةٍ على قِسمَتِها:

فالأَوَّلُ: الأَساوِرَةُ من أَبناءِ الملوكِ.

والقِسمُ الثَّاني: النُّسَّاكُ وسَدَنَةُ بُيُوت النِّيران.

والقِسمُ الثَّالث: الأَطبَّاءُ والكُتَّابُ والمنَجِّمُون.

والقسم الرَّابع: أَهلُ الزِّراعةِ والتجارةِ.

وكان أردشير يقول: «ما شَيءٌ أَسرَع في انتقالِ الدَّولةِ[3] وخَراب المملكةِ، من انتقَالِ هذهِ الطَّبقَات عن مَرَاتِبها، حتى يُرفَعَ الوضِيعُ في مرتبةِ الشَّرِيف، ويُحَطّ الشَّرِيفُ إلى مَرتَبَةِ الوضِيعِ».

[أَخلاقُ الملِكِ مع نُدمائه][4]

ومن أَخلاقِ الملكِ السعيدِ: تَركُ القُطوبِ في المنَادَمة، وقِلَّةُ التَّحفُّظِ على نُدَمَائِه، ولا سيما إذا غُلِبَ أَحَدُهم على عقلِه.

وللسُّكرِ حدٌّ إذا بَلغَهُ نَديمُ الملكِ، وأَجْمَلُ الأُمورِ وأَحرَاهَا بأخلاقِه أَلّا يُؤَاخِذَه بزَلَّةٍ إن سبقت منه، ولا بِلفظةٍ إن فَرطَت منه، ولا بِهَفوَةٍ قَادَتها خواطِره[5].

(1) التاج: وأضر بأعلاقها إضرارا تاماً.

(2) كذا وردت في إحدى مخطوطات التاج، وفي المطبوع: وحصر.

(3) التاج: انتقال الدول.

(4) التاج 53–54.

(5) التاج: ولا بلفظةٍ إن غلبت لسانه، ولا بهفوة كانت إحدى خواطره.

والحدُّ في ذلكَ ألّا يَفعَلَ ما يَقُول[1]، وإن خُلِّيَ ونَفسَه رمى بها في مَهوَاةٍ، وإن أَرَادَ أَحدٌ أَخذَ ثِيابه لم يُمانِعه.

وأَمَّا إذا كانَ يَعرِفُ ما يَأتِي وما يَذَرُ، ثُمَّ كانت منه زَلَّةٌ، فعلى عمدٍ أَتَاها، وقَصدٍ لها[2]، فالملكُ جديرٌ أن يُعاقِبَهُ على ذَنْبِه؛ فإنَّ تَرْكَ مثل عُقُوبةِ هذا قَدحٌ في عِزِّه وسُلطانِه.

[الاعتدال في إنزال العقوبات]

ومن الحقِّ على الملكِ أَلّا يُجاوز بِأَهلِ الجرائم عُقُوبَةَ جَرائِمِهم؛ فإنَّ لكلِّ [ذنب] عقوبةً، على الإجماع والاصطلاح. فمن تَرَكَ العقوبةَ إذا وجَبَت، فبالحَرَى أن يُعاقِبَ من لا ذَنبَ له، وليسَ بين تركِ العقوبةِ إذا وجبت وعُقُوبَة من لا ذنبَ له فَرْقٌ. وإنَّما وَضَعَ الله - عزَّ وجلَّ - الملوكَ بهذه المواضِع الرَّفيعة؛ [ليقوِّموا كُلَّ ميلٍ، ويَدعَمُوا كلَّ إقامةٍ][3].

[تَطَيُّب الملكِ وتَجَمّله]

ومن أخلاقِ الملِكِ: أَلَّا يُشارِكَ بِطانَتِه في مَسِّ طِيبٍ ولا مِجمَر[4]؛ فإنَّ هذا وما أَشبَهه يَرتَفِعُ الملِكُ فيه عن مُساواةِ أَحدٍ. ويَجبُ على بطانَةِ الملكِ وقرابتهِ أَلّا يَمَسُّوا طِيباً إذا تَطَيَّبَ؛ لينفردَ الملكُ بذلك دُونَهم. وليس الطِّيبُ كالطَّعامِ والشَّرابِ اللذَين لا بُدَّ من مُشاركَةِ النُّدماءِ فيهما.

فأَمَّا كُلّ ما أَمكنَ الملكَ أن ينفردَ به دُونَ خاصَّته، فواجبٌ أَلّا يُشَارَكَ فيه.

---

(1) في التاج زيادة: ولا ما يقال له.

(2) التاج: وبقصدٍ فعلها.

(3) زيادة عن التاج.

(4) المِجْمَرُ ـ بكسر الميم: ما يُوضَعُ فيه الجَمْرُ والبَخُورُ، ويؤنّث أيضاً فيقال: المِجْمَرَةُ، وهو ما يسمى الآن: المبخرة، وقد يطلق أيضاً على العُودِ الهِنْدِيِّ الذي يُتَبَخَّر به. اللسان: (جمر).

[أَخلاقُ الملكِ في مجلس الشَّراب][1]

ومن أَخلاقِ الملِكِ: إِذا علمَ أَنَّ بَعضَ النُّدماء قد بَلغَ غايةَ مجهودِهِ في الشُّرب، وأَنَّ الزِّيادةَ بعد ذلك تَضُرُّ ببدنِهِ وجَوارحِهِ، أَنْ يأْمُرَ بالكفِّ عنه، وأَلّا يُكلَّفَ فَوقَ وُسعِهِ؛ فإِنَّه مَنْ تَجاوَزَ العدلَ على الخاصَّة، لم تطمعِ العامَّة في إنصافه.

[عدم مُخاطَبةِ الملك في أَمرٍ نهى عنه]

ومن حقِّ الملكِ: أَلّا يُكلِّمَه أَحدٌ في أَمرٍ قد نَهَى عنه، فإِن كُلِّم فعلى الموكَّل بأَمرِ الدَّارِ أَن يُحسنَ أَدَبه، وأَلّا يَأْذنَ له في الدُّخولِ، حتى يكون الملك يَبتَدئ ذِكره، ثم يُوعِزَ إِليه [أنه] إن عادَ أُسقِطَتْ مَرتَبتُه، ولم يَطَأْ بِساط الملك.

[عطايا الملوك ومنحهم][2]

ومن أَخلاقِ الملِكِ: أَلّا يَمُنَّ بإِحسانٍ سَبَقَ منه، ما استَقَامَتْ له طَاعَةُ من أَنْعَمَ عليه، ودَامَتْ له ولايَتُه، إلاَّ أَنْ يَخرُجَ من طاعةٍ إلى معصيةٍ، فإذا فعلَ ذلك، فَمِنْ أَخلاقِه أن يَمُنَّ عليه أَولاً بإِحسانِهِ، ويُذَكِّرَهُ بَلاءَهُ عنده، وقِلَّةَ شُكرِهِ ووفائِه، ثُمَّ يكُون من وراءِ ذلك عُقوبَته بِقدرِ ما يَستحِقُّ ذلك الذَّنب في غِلَظِه ولِينِه.

[لا يُعاقِب الملك وهو غضبان][3]

ومن أَخلاقِ الملكِ السَّعِيد: أَلّا يُعاقِبَ وهو غضبان [ص41]؛ لأَنَّ هذه حَالٌ لا يُسلَمُ معها من التَّقدير[4] وتجاوز حدِّ العُقُوبة. فإذا سكنَ غَضَبُه ورجعَ إِلى طبعِه، أَمَرَ بِعُقُوبَتِهِ على الحدِّ الذي سنَّتهُ الشَّرِيعَة ونَقَلَته المِلَّة، فإِنْ لم يكن

(1) التاج 57–58، والاختصار بتصرف.

(2) التاج 59.

(3) التاج 60.

(4) في التاج: من التعدي والتجاوز لحد العقوبة. وهي أجود.

في الشَّريعة ذِكرُ عُقُوبة ذنبه، فمن العدلِ أَنْ يَجعلَ عُقُوبة ذلك الذَّنب واسطةً بين غِلَظِ العُقوبة ولِينِها، وأن يجعلَ الحُكم عليهِ فيه ونَفسُه طَيِّبَةٌ، وليكن القِصَاص منه على بالٍ.

وليس الذَّنبُ بحضرةِ الملكِ كالذَّنب بحضرةِ غيره؛ لأَنَّ الملك هو بينَ الله وبينَ عباده[1]، فإذا وجبَ بحضرته الذَّنب، فمن حقِّه العُقُوبة عليه؛ ليزدجِرَ الرَّعايا عن العِيَاثَةِ[2] والتَّتَايُعِ[3] في الفَسادِ.

[آدابُ البطانةِ مع الملوك][4]

ومن حقِّ الملكِ إذا هَمَّ بالحركَةِ للقيام: أن تُشَيِّعَه[5] بِطَانته وخاصَّته بذلك، فإن أَومأَ إليهم أَلّا يَبْرَحوا، فلا يَقعُدْ واحدٌ منهم حتى يَتَوَارَى عن أَعيُنِهم.

فإذا خرجَ فمن حقِّه أَن تَقَعَ عينهُ عليهم وهم قيامٌ، فإذا قعدَ كانُوا على حالهم تلك. فإن نَظرَ إليهم ليقعدوا، لم يَقعُدُوا جملةً، بل يَقعُدُوا على طبقاتِهم أَوَّلاً فأَوَّل، ويكونُ لكلِّ طبقةٍ رأسٌ، فإذا قَعَدَ رَأْسُها تبعه الأَذنَاب.

ومن حقِّ الملكِ: ألّا يدنو منه أَحَدٌ ـ صَغُرَ أو كَبُرَ ـ حتى يَمَسَّ ثَوبُه ثوبَه، إلاَّ وهو معروفُ الأَبوين، في مركبٍ حسيبٍ[6]، غيرُ خاملِ الذِّكر ولا مجهول. فإن احتاجَ الملكُ إلى مُشَافهةِ خاملٍ أو وضِيعٍ؛ لنصيحةٍ يُسِرُّها إليه، أو لأمرٍ يَسأَلُه عنه، فمن حقِّ الملكِ ألّا يُخَلَّى للدُّنُوِّ منه حتى يُفتَّشَ أولاً، ثم يَأخُذ بضَبْعَيْه[7]

---

(1) في الأصل: رعيته، والمثبت عن التاج.

(2) العِيَاثَةُ: الفسادُ، وقال الأزهَرِيّ: هو الإِسْرَاعُ في الفَسَادِ. اللسان: (عيث).

(3) التَّتَايُعُ في الشيء وعلى الشَّيء: التَّهافُت والوقوع فيه، والإِسْراعُ إليه من غير فِكْرةٍ ولا رَوِيّةٍ، ولا يكون التَّتَايُع إلاّ في الشر. الصحاح واللسان: (تيع).

(4) التاج 61–63، والاختصار بتصرف.

(5) التاج: تسبقه.

(6) في الأصل: في مركب حسن. والمثبت عن التاج.

(7) الضَّبْعُ ـ بسكون الباء: العَضُدُ، والجمع أَضْباعٌ، مثلُ: فَرْخٍ وأَفْراخٍ. الصحاح واللسان: (ضبع).

اثنانِ؛ أَحدُهما عن يمينه، والآخَرُ عن شِماله، فإذا أَبدَى ما عِندَه، وقَبِلَ الملكُ ذلك، فمن حقِّه على الملك الإحسانُ إِليه، والعائِدَةُ عليه، والنَّظَرُ في حاجته - إنْ كانَتْ له - ليرغب ذَوُو النَّصائِح في رفعها إلى مُلوكِهم، والتَّقرُّب بها إِليهم.

ومن حقِّ الملكِ إذا حدَّثَ بحديث: أَنْ يصرفَ من حَضرَه ذِهنَه وفِكرَه إِليه، فإِن كان يَعرِفُ الحديثَ الذي يُحدِّثُ به الملكُ، استمعَ منه استماعَ من لم يَدْرْ في حاسَّةِ سَمعِه قَطُّ ولم يعرفه، وأَظهرَ السُّرُور بفائِدَة الملكِ والاستبشار بحديثه؛ فإِنَّ في ذلك أَمرين: أَحدُهما ما يَظهَرُ من حُسنِ أَدبه، والآخر فإِنَّه يُعطِي الملك حقَّه بحُسنِ الاستماع. وإن [كان] لم يَعرِفْ، فالنَّفسُ إلى فوائِدِ الملكِ ومُحادثته أَشَدُّ ارتياحاً منها إلى فَوائِدِ السُّوَقِ[1] وأَشبَاهها.

ومن أَخلاقِ الملكِ[2]: إذا قرَّبَ إنساناً أو أَنِسَ به حتى يُهازِلَه ويُضاحِكَهُ، ثم دَخلَ عليه، أَن يَدخُل دُخولَ من لم يجرِ بينهما أُنسٌ قَطُّ، وأن يُظهِرَ من الإجلالِ[3] له والتَّعظِيم والاستِخذاءِ[4] أَكثَرَ مِمَّا كان عليه قبلُ؛ لأَنَّ أَخلاقَ الملوكِ ليست على نظامٍ.

[عود إلى أخلاق الملوك]

فمن أَخلاقِهم ألّا تَكون أَخلاقُهم معروفة، فيُتَمَثَّل عليها، ويُعامَلُون بها. أَلا ترى أَنَّ الملكَ قد يغضبُ على الرَّجلِ من حامَّتِه[5] وبطانَتِه، إِمَّا بجنايةٍ له في المُلْكِ أو غيره، فيؤَخِّر عُقوبتَه دهراً طَويلاً، ثم لا يُظهِر له ما يُوحِشُه به في

(1) السُّوَقُ: جمع سُوقَة - وتجمع أيضاً سُوقة، مثل مفردها: الرَّعِيَّة التي تَسُوسُها الملوك، سُمُّوا سُوقة لأن الملوكَ يسوقونهم فينساقون لهم، وقيل: هم أواسط الناس، وكثير من الناس يظنون أَن السُّوقة أَهل الأَسْواق. اللسان: (سوق).

(2) التاج 68-69، والاختصار بتصرف.

(3) في الأصل: الأخلاق، والمثبت عن التاج.

(4) في الأصل: الاستحرام، والمثبت عن التاج.

(5) الحامَّةُ: تطلق على العامَّةُ، وأيضاً على خاصَّة الرَّجل من أهله وولده. والحَميمُ: القريب الذي تَوَدُّه ويَوَدُّكَ. وهي المراد بها هنا. انظر: اللسان: (حمم).

اللحظةِ والكَلمَةِ والإشارةِ وما أَشبهَ ذلك. وليس كذلك أَخلاقُ سائِرِ النَّاس؛ إذ كُنَّا نَعلم أَنَّ طَبَائِعَ النَّاس الانتصارُ في أَوَّلِ أَوقاتِ الجِناياتِ، وعند أَوَّلِ بَوادِرِ الغَضَب.

فأَمَّا الملوكُ وأَبناؤُهم، فلا تُقاسُ أَخلاقُهم، إذا كان أَحدُهم يَضَعُ أَعدَى خلق الله له بين أُذنِه وعاتِقه، وبين سَحْرِهِ ونَحرِهِ[1]، فتَطُولُ بذلك المدَّةُ، وتَمُرُّ به الأَيَّام، وهو لو قَتَلَه في أَوَّلِ حادثةٍ تكونُ، وعند أَوَّلِ عثرةٍ يعثُرُ، لم يكن بين هذهِ القَتْلةِ وتَأخيرِها عشر سنين[2] فَرْقٌ؛ إذ كان لا يخافُ ثأراً، ولا في الملكِ وَهَناً.

[مراعاة حرمة الملك][3]

ومن حقِّ الملكِ أَلّا يَرفعَ أَحدٌ من خاصَّته وبِطانته رأسهُ إلى حُرمةٍ له؛ صَغُرَتْ أم كَبُرَتْ، فكم من فِيلٍ قد وَطِئَ هامةً عظيمةً، وكم من شريفٍ وعَزيزِ قومٍ قد مَزَّقَتْه السِّباع، وكم من جاريةٍ قد كانت كريمةً على قَومِها، قد أَكَلَتها حِيتَّانُ البحرِ وطيرُ الماءِ، وكم من جُمْجُمةٍ كانت تُعَلُّ[4] بالمسكِ والبانِ[5] قد أُلقِيتْ بِالعَراءِ، بسببِ الحُرَم والنِّساءِ والخدم، ولم يأْتِ الشيطان[6] أحداً من بابٍ قَطُّ حتى يَراهُ بِحيث يهوي [مُنْقَسِمَ اللحمِ والأعضاءِ][7]، هو أَبلغُ في

(1) السَّحْرُ: أَعلى الصَّدر، وقيل: السَّحْر: الرِّئَةُ، وما لَصِق بالحُلقُوم من أعْلَى البَطْن، والنَّحْر: أعلى الصَّدر حيثُ يبدو الحُلْقُومُ من أعلى الصَّدْر، وهو موضع القلادة منه. ومنه حديث عائشة رضي الله عنها: «تُوُفِّيَ رسول الله ﷺ بينَ سَحْري ونَحْري». اللسان: (سحر) و(نحر).

(2) في التاج: بين هذه القتلة وبين الأخرى بعدها بعشرين سنة.

(3) التاج 74–75.

(4) تُعَلُّ بالمسك: تُطَيَّبُ فوق الطَّيب؛ أي: تتابع عليها الطيب. الصحاح: (علل).

(5) البانُ: نوع من الطيب يُسْتَخْرَج من ثمار أشجار البان (واحدتها بانَةٌ)، وهو شجرٌ يَسْمُو ويَطُول في اسْتِواءٍ مثل نَبات الأَثْل، وثمرتُه تُشبه قُرونَ اللُّوبياء، ولها حبٌّ، ومن ذلك الحبِّ يُسْتَخْرَج دُهْنُ البانِ. اللسان: (بين).

(6) في الأصل: السلطان، والمثبت عن التاج.

(7) زيادة عن التاج.

مكيدتِهِ من هذا الباب؛ إذْ[1] كان [من] أَلطفِ مكايدِه، وأدقّ حيله!

والحليم[2] المحبّ لِبقاءِ هذا النَّسيم الدَّقيق، وهذا الماء الرَّقيق، أَنْ يَطْلُبَ دوامها [لنفسه] بكلِّ حيلةٍ يَجِدُ إليها سبيلاً، ويَدفع مُقَارَفَتها لكلِّ شيءٍ يقعُ فيه التأْويل بين أمرين: من سلامةٍ [تُنجِي]، أو عَطَبٍ يُتلف. ولا يتَّكل على خيانةٍ خَفِيَت، أو فَجرَةٍ حظيَ بها أَحدٌ من أَهلِ السَّفهِ والبطالة؛ فإنَّ تلك لا تُسمَّى سَلامة، بلِ حَسرة وندامة يوم القيامة. وكم من فعلةٍ قد ظُهِر عليها بعد طُولِ الأَزمنة، فأَرْدَتْ[3] من أَحسنَ بِها الظَّن حتى تَركَتهُ كأَمس الذَّاهِب، وكأنَّما لم يكن في العالم!

[غَضُّ البصرِ وخفضُ الصَّوتِ بحضرةِ الملك][4]

ومن حقِّ الملك: ألّايرفع أحد صوته بحضرته، لأَنَّ مِن تَعظيم المَلِكِ وتبجيلِهِ خَفضُ الأَصواتِ بحضرتهِ؛ إِذْ[5] كان [ذلك] أكثر في بهائِهِ وعزِّه وسلطانه.

وبهذا أَدَّبَ اللهُ أَصحابَ رسوله، ﷺ؛ فقال عزَّ مِنْ قائل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾ [الحجرات: 2].

فمن تَعظيم الملِكِ وتبجيلهِ خَفضُ الأَصواتِ بحضرته، وإذا قامَ عن مجلسهِ، حتَّى لَا يكون في صغير أمرٍ ولا جَليلِهِ وَهَنٌ ولا خَلَلٌ عنها[6].

(1) في الأصل: إذا، والمثبت عن التاج.
(2) في التاج: وعلى الحكيم.
(3) التاج: فردت.
(4) التاج 75–77. والاختصار بتصرف يسير.
(5) في الأصل: إذا، والمثبت عن التاج.
(6) التاج: حتى لا يدخل الملك وهن ولا خلل ولا تقصير، في صغير أمرٍ ولا جليله.

[عندَ غِيابِ الملكِ عن مجلسهِ]

وكانت مُلُوكُ الأَعاجِم تقول: «إن حرمة مجلس الملك إذا غاب، كحرمته إذا حضر».

وكان لها عُيونٌ على مَجالِسِها إذا غَابَت عنها؛ فَمَنْ حَضرها، فكان في كلامهِ وإشارتهِ وقِلَّةِ حَرَكتهِ وحُسن أَلفاظِهِ وأَدبهِ مثلما يكون إذا حضر الملك، سُمِّي ذا وجه، ومن خالفَ أَخلاقه وشِيَمَه، سُمِّي ذا وجهين، وكان عند الملك منقوصاً.

[مكافآت الملوك]

ومن أَخلاقِ الملكِ: أَن يَخلَعَ على من أَدخلَ عليه سروراً، في خاصَّةِ نفسه أو في توكِيدِ ملكه. فإن كان السرور لنفسه، فمن حقه [على الملك] أَن يخْلَعَ عَلَيْهِ خِلْعَةً[1] في قَرارِ دَارِه، وبحضرةِ بِطانتهِ وخَاصَّته. وإنْ كان في توكيدِ مُلكهِ، فمن حقه أَن يَخلعَ عليه بحضرةِ العامَّةَ؛ لينشُرَ له بذلك الذِّكر، ويُحسِنَ به الأُحدُوثَة، وتَصلُح عليه النِّيات، ويَستدعي بذل الرَّعية إلى توكيد المُلْكِ وتَشييْدِ أَركَانه[2]. وليس من العدلِ أَن يُفرَدَ المُحسِنُ[3] بخلعةٍ فقط، إلاَّ أن تكون تلك الخِلعَةُ على شرب أو لهو، أَمَّا إذا كانت على ما قَدَّمنا ذكرهما، فمن العدلِ أن يكون معها جائزةٌ وصِلَةٌ أو ولاَيةٌ أو إقطاعٌ، أو يُجرِي له أَرزاق في نحو ذلك.

في صفة ندماء الملك[4]:

وينبَغِي أَنْ يكونَ نَدِيم الملكِ مُعتدلَ الطَّبيعة، سليم الجوارحِ والأَخلاقِ، لا الصَّفراء تُقلِقُه وتُكثِر حَرَكته، ولا الرُّطوبة والبَلغم، يَقهره ويُكثِر بَوله

(1) الخِلْعَةُ: ما يُعطيهِ الإنسانُ غَيرَه من الثِّيابِ مِنحةً، يُقال: خَلَعَ عَلَيْهِ خِلْعَةً، والجمع: خِلَعٌ، مثل سِدْرَةٍ وسِدَر، واستُخدِمت مجازاً لكلِّ منيحة يعطيها السَّلطان. اللسان والتاج: (خلع)، والمصباح المنير 95.

(2) التاج: ويستدعي بذلك الرغبة.. وتسديد أركانه.

(3) في الأصل: المجلس، والمثبت عن التاج.

(4) العنوان من المؤلف، والنص في التاج 79–80.

وبصاقُه وتَثَاؤُبه، ويُطيل نَومه، ولا السَّوداء تُضجِرهُ وتُطيل فكره، وتُكثر أَمانيهِ وتُفسد مِزاجه. فأما الدم[1] فليس له مَدخَل في هذه الأَقسامِ المذمُومَة؛ إذ كان بالبدنِ إليه حاجةٌ كحاجتهِ إلى تركيبهِ وسلامتهِ.

ومن حقِّ الملكِ إذا زَامَلَه بَعض بِطانتهِ: أن يكون عارفاً بمنازل الطريق، وقطع المسافة، دليلاً بهدايته وأعلامِه ومنَارِه[2]، قَليل السُّعَال والعُطاس والتَّثاؤُب، مُعتدل المزَاج، طيِّب المفاكهةِ والمحادثة، قَصير المياومَةِ والملايَلة[3]، عالماً بأيَّام النَّاسِ ومكارم الأَخلاق، وبنادِرِ الشِّعر، ويُسايره مُتصرِّفاً في كلِّ فنٍّ[4]، قد أَخذَ من الخيرِ والشَّرِّ بنصيب. إِنْ ذَكرَ الآخرةَ ونعيمَ أَهل الجنَّةِ، حدَّثَه بما أَعدَّ الله تعالَى لأَهلِ طاعتهِ من ثوابه، ورَغَّبه فيما [ص42] عنده، وإِنْ ذكرَ النَّارَ حذَّرَهُ ما قَرَّب إليها؛ فزهَّدَه[5] مرَّةً، ورغَّبه أُخرى. فإن بالملك أَعظم الحاجة إِلى من كانت هذه صِفاته، وبالحري إذا أَصاب هذا، ألّا يُفارِقه إلاَّ عن أمرٍ منقطع به العصمة، وتجب به التُّهمة.

(1) التاج: فأما الدموي فليس يدخل.

(2) التاج: وأعلامه ومياهه. وهي مناسبة. والمَنارُ ـ جمع مَنارة: الأَعَلامُ المبنية على الطريق ليُهتَدَى بها، وقد تطلق أيضاً على مَحَجَّة الطَّريق. اللسان: (نور).

(3) الكلمتان في الأصل غير منقوطتين، والمثبت عن التاج، والمُياوَمَة: من اليوم، والمُلايَلَة: من الليل. ويمكن أن تقرأ الأولى: المناومة. وذكر محقق التاج أن كلمة (الملايلة) مكانها في نسخة القسطنطينية (الملالة). وهي تتناسب مع (المناومة)؛ أي أن المرافق للملك ينبغي أن يكون قليل النوم وغير ممل؛ لأن المُياوَمَة والمُلايَلَة تستخدمان غالباً في احتساب أجور العمال، مثل المُشاهَرَة: من الشَّهْر، والمُصايَفَة: من الصيف.. إلخ. انظر اللسان: (صيف).

(4) التاج: عالماً بالنادر من الشعر، والسائر من المثل، متطرفاً من كل فن.

(5) في الأصل: (من هذه) مكان (فَزَهَّده)، تحريف، والمثبت عن التاج.

[مستلزمات الملك في سفره أو نزهته[1]]

ومن حقِّ الملكِ إذا خرجَ لسفرٍ أو نُزهَةٍ: ألّا يفارقه خِلَعٌ للكساءِ، وأَموالٌ للصِّلاتِ، وسِياطٌ للأَدبِ، وقُيودٌ للعصاةِ، وسِلاحٌ للأَعداءِ[2]، وحُماةٌ يكونونَ من ورائهِ وبين يديهِ، ومُؤْنِسٌ يُفضِي إليه بسرِّه، وعالِمٌ يَسأَلُه عن حوادثِ أَمرِه، وسُنَن[3] شريعته، ومُلْهٍ يُقَصِّرُ ليله، ويُكْثِرُ فوائده.

وعلى هذا كانت ملوكُ الأَعاجمِ؛ أَوَّلُها وآخِرُها، ولم تزل ملوك العرب تَمتَثِل هذا وتفعله.

[مساواة الندماء والملوك في الصيد والرياضة]

ولندماءِ الملكِ وبطانتهِ خِلالٌ يُسَاوُونَ فيها المَلِك ضرورةً، ليس فيها نقصٌ على المَلِكِ، ولا ضِعَةٌ في المُلْكِ؛ منها: اللَّعِبُ بالكُرةِ، وطلبُ الصيدِ، والرَّميُ في الأَغراضِ[4]، واللَّعبُ بالشَّطرَنجِ، وما أَشبَه ذلك.

ومن الحقِّ [على] الملكِ: أَلّا يمنعَ مُلاعبَه مما يجبُ له من طلبِ النَّصَفَة في هذهِ الأَقسامِ التي عدَدْنا، ومن حقِّ الملاعبِ له المشَاحَّةُ[5] والمطالبةُ والمُمَانعةُ، وتركُ الإغضَاءِ، والأَخذُ من الحقِّ بأقصى حُدودِه؛ ولكن لا يكونُ معه بَذَاءٌ، ولا كلامُ رَفَثٍ، ولا مُعارَضَةٌ بما يُزِيلُ حقَّ الملك، ولا قَذفٌ، ولا ما هو خَارِجٌ عن ميزانِ العدلِ.

ويَجُوزُ في الأَقسامِ التي ذكرنا معارضة لشِعرٍ ونثرٍ نادرٍ من الكلام، وإخبارٍ

---

(1) التاج 80–84.

(2) في الأصل: والأموال والصلات.. وقيود العصاة، وسلاح الأعداء. والمثبت عن التاج.

(3) التاج: وسنة.

(4) الأَغْرَاضُ: جمع غَرَض: الهدَفُ الذي يُنْصَبُ فَيُرمى فيه. اللسان: (غرض).

(5) المُشاحَّةُ ـ بتشديد الحاءِ: الضِّنَّةُ. و قولهم: تَشَاحَّا على الأَمر؛ أَي: تَنازَعَاه لا يُريدانِ أَن يَفوتَهما ذلك الأَمْرُ. وتَشاحَّ القَوْم في الأَمرِ وعليه: شَحَّ به بعضُهم على بَعْضٍ، وتَبَادَرُوا إِليه حَذَرَ فَوْتِه. القاموس والتاج: (شحح).

عن [سوء] لعب الملاعبِ، وتأنيبٍ له، فهذا مما يُخاطَبُ به الملك ويُعارَضُ فيه. فأَمَّا من خرجَ من هذا، فقد دَخَل في باب الجُرأَةِ؛ كما فعل تِرْبُ سابور[1]، فإنه خَطَأٌ من فاعِله، وجهلٌ من قائِله، وجُرأَةٌ على مَلِكِه، وليس للرَّعيَّة الجُرأَة على الرَّاعي.

ومن حقِّ الرَّجُلِ على الملكِ إذا ضَرَبَ معه بالكُرة: أَنْ يَتقدَّمَ بدابَّتِهِ على دابَّةِ الملك، وصَولَجانه على صَوْلَجَانِ الملكِ، وأن يعملَ جُهدَه في ألّا يَبخَسَ حَظَّه من مُسابقةٍ ولا مُراكضةٍ، ولا التفافِ كُرةٍ، ولا سبقٍ إلى حدٍ ونِهايةٍ، وما أشبه ذلك. وكذلك القول في الرِّمايَة في الأغراضِ، وطلب الصيد، ولعب الشطرنج.

[آدابُ النُّدماء عند نعاس الملك]

ومن أخلاقِ الملكِ إذا غَلبَتهُ عَيناهُ: أَن يَنهضَ من حَضَرَهُ[2] من صَغير أو كبير بحركةٍ لينةٍ خفيفة، حتى يتوارى عن قَرارِ مجلسهِ، ويكونوا بحيثُ يعرفونَ منه إذا انتبه. ولا يَقولَنَّ إنسانٌ في نفسه: لعلَّ الملكَ أن يسألَ عنِّي، لعلَّ القومَ يفيدون[3]. فإنَّ هذا من أكبر الخطأ، وقد قَتَلَ بعضُ الملوكِ رجلاً في هذه الصِّفة.

وليس من الحزم أن يجعل الحكيمُ للملكِ على نفسه طريقاً، وهو إن سَلِمَ من عذلِ الملكِ ولائِمَتِه لكرمِ الملكِ، قَدَحَ ذلك في نفسِ الملكِ، واضطَغَنَ عليه، وبالحَرَى ألّا يَسلمَ من عذلٍ وتأنيبٍ.

---

(1) ذكر الجاحظ في التاج (ص81) أن سابور لاعب ترباً كان له بالشطرنج إمرةٌ مطاعة، فقمره تربه، فقال له سابور: ما إمرتك؟ فقال: أركبك حتى أخرج بك إلى باب العامة. فقال له سابور: بئس موضع الدالة وضعتك، فَرُدْ غير هذا. فقال: بهذا جرى لفظي. فأسف لذلك سابور، وقام فدعا ببرقع، فتبرقع، ثم جثا لتِرْبه، فامتنع أن يعلو ظهر الملك إجلالاً له وإعظاماً. فنادى سابور بعد ذلك بسنّةٍ في الرعية: «لا يلعبن أحد لعبةً على حكمٍ غائبٍ، فمن فعل فدمه هدر».

(2) التاج: أن من ينهض حضره. لعله من أخطاء الطبع.

(3) مكانها في التاج: لعله أن يمتد به النوم أو يعرض له شغل.

[إمامة الملك للصلاة][1]

ومن حقِّ الملك إذا حضرتِ الصَّلاة: فالملك أَولَى بالإِمامَة؛ لخصالٍ: منها أنه الإِمام والرَّعيَّةُ مأْمُومة؛ ومنها أنه المَولَى وهم العبيد، ومنها أنه أَولَى بالصَّلاة في قَرارِ داره وموطِئ بساطِهِ، ولو حضر مجلسه أَزهدُ الخلقِ وأَعلمُهم.

فإذا قامَ للصَّلاة، فمن حقِّه أن يكونَ بينه وبين من يُصلِّي خَلفه عشرَةُ أذرع[2](؟!)، وأَلَّا يَتقدَّمه أحدٌ بتكبيرٍ ولا بركوعٍ ولا سجودٍ ولا قيام.

هذا وإن كان يجب لكل من أَمَّ قوماً من صغيرٍ أو كبيرٍ أو شريفٍ أو وضيع، فهو للملكِ أوجب. فإذا سلَّمَ الملكُ، فمن حقِّه أن يقومَ كُلُّ من صلَّى خلفَه قائماً؛ فإنَّهم لا يدرون أَيريدُ تَنَفُّلاً أو دخولاً أو قعوداً في مجلسِهِ.

فإن قامَ لنافلةٍ، فليسَ من حقِّه أن يَتَنَفَّلُوا؛ لأَنَّهم لا يدرون لعله أن يسبقَهم أو يقطعَ صلاتَهُ لحدثٍ، فيستقبلهم وهو قيامٌ يُصلُّون بِإزائِه وهو قاعدٌ. ولكن من حقِّه أن يكونوا بحالهم حتى يعلموا ما الذي يفعل؛ فإن قعدَ انحرَفُوا إِلى حيثُ لا يراهم، فصَلَّوا نَوافِلِهم، وإن دخلَ في الصَّلاةَ صلَّوا على مكاناتهم.

[آداب مسايرة الملك][3]

وقد قلنا: إن من حقِّ الملكِ أَلَّا يَبدَأَهُ أَحَدٌ بمسايَرةٍ[4]، وإن طَلبَ ذلكَ منه من يستحقُّ المسايَرَة، فالذي يُجزِئُه من ذلك أَن يقفَ بحيثُ يَراهُ ويَتَصَدَّى له؛ فإن أَومأَ إليه سَايرَهُ، وإن أَمسكَ عن الإِيماءِ، علمَ أَنَّ إِمساكَه هو تَركُ الإِذنِ له في مُسايرتهِ.

---

(1) التاج 84–85.

(2) مرَّ بنا قبل قليل أن فكرة وضع المسافات بين الملك وحاشيته، وبين الطبقات ونفسها؛ بحيث يكون بين الملك وبين أعلى الطبقات الاجتماعية عشرة أذرع، هي من عمل أردشير، فما الداعي إلى إقحام طقوس الوثنيين والجبابرة في أمور الصلاة!

(3) التاج 85–87.

(4) في الأصل: بمسامرة، تصحيف، والمثبت عن التاج.

ومن حقِّه إذا سايرهُ، ألَّا يَمَسَّ ثَوبُه ثَوبَ الملكِ، ولايُدنِي دابَّتهُ من دابَّتهِ، ويَتَوَخَّى أن يكونَ رأسُ دابَّتهِ بإزاءِ سرجِ الملكِ، غير أنه لا يكلفه أن يلتفتَ إليه. ولا ينبغي أن يبتدِئَهُ بكلامهِ.

وإن كان لا [يَثِقُ] بلينِ عِنانِ دابَّتِهِ حتَّى يَصرِفَه كيفَ يشاء، فالرَّأيُ ألّا يُسايرَهُ؛ فإن في مُسايرتهِ وصمةً عليهِ وعلى الملكِ؛ أَمَّا عليه: فإنَّه يَحتاجُ إلى حَركةٍ متواترةٍ يُتعِبُ بها نَفسَه، ويَخرُجُ بها عن حَدِّ أَهل الأَدبِ والمروءةِ والشَّرفِ، ولعلَّه في خِلال ذلك أيضاً ألّا يَبلُغَ ما يُريد.

وأَمَّا على الملكِ: فإنَّه وَهْنٌ في المملكةِ؛ لأَنَّ الملك إن طلبَ الصبرَ عليهِ وعلى سيرِ دابَّتِه، وكان إنَّما يَسيرُ بسيرهِ، وليسَ في آيين[1] المملكةِ أَنْ يَسيرَ العظِيمُ بِسيْرِ من هو دُونه.

ولذلك كانت رُؤَساء الأَكاسِرة والأَساوِرَة والدَّبيْرَبَذ[2] ومُوبَذَان مُوبَذ[3] ومن أَشبه هؤلاء من خاصَّةِ الملكِ، إذا هَمَّ الملك بِالمسيرِ في نُزهةٍ أو لبعضِ أَمرِه، عَرضوا دَوَابَّهم على رَاضَةِ الملكِ وصاحب دوابِّه، وكان كل واحدٍ منهم لا يَأمن أَن يدعوَ [به] الملكُ للمسايرةِ والمحادثةِ، فيحتاجَ إِلى أن يُعاني دابَّتهُ لبلادةٍ أو نُفورٍ أو عِثارٍ أو جماحٍ، فيكون على الملك من ذلك بعضُ ما يَكرَه. وكان الرَّائِضُ يمتحن [دابَّةً] دابَّةً من دوابِّ هؤلاءِ العُظماء؛ فما اختارَ منها رُكِب، وما نَفَى أُخِّر.

---

(1) الآيين: فارسية، بمعنى الرسوم والطقوس والعادة والقانون. انظر: الألفاظ الفارسية المعربة، لأدي شير، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين (1908م)، ص 13، والمعجم الفارسي الكبير، إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة: مكتبة مدبولي (1992م)، 1/ 233

(2) الدبيربذ: كبير الكتّاب، أصلها فارسي (دبيربد)، وهي مكونة من مقطعين؛ دبير: وتعني كاتب، وبد: زعيم أو كبير. المعجم الفارسي الكبير 1/ 305، 1140.

(3) موبذان موبذ: كبير الموابذة؛ والموابذة: رجال الدين الزرادشتيين، فارسية (موبدان موبد). المعجم الفارسي الكبير 3/ 2810. وقال المسعودي في مروج الذهب (1/ 287): «الموبذان موبذ: القيم على أمر الدين، ومعناه: قاضي القضاة».

وأيضاً إنَّ من حقِّ الملك إذا سايرَه واحدٌ: ألّا تَروثَ دابَّتهُ ولا تَبول ولا تَتَحَصَّن ولا تَتَشَغَّب، ولا يَطلب المحاذَاة لسَير دابَّة الملك، وإن أراد ذلك منعه راكبهُ.

[عدم تسمية أو تكنية الملك][1]

ومن حقِّ الملكِ ألّا يُسَمَّى ولا يُكَنَّى في جدٍّ ولا هزلٍ، ولولا أن القدماءَ من الشُّعراءِ كنَّتِ الملوكَ وسَمَّتهم في أَشعارِها، وجرى عليه الرِّضى، ما كان جَزاءُ من كَنَّى خليفةً أو ملكاً إلاَّ العُقوبة. على أَنَّ مُلوكَ آل ساسان لم يُكَنِّها أَحدٌ من رعاياها قطّ، ولا سمَّاها في شعرٍ ولا خُطبةٍ ولا تَقرِيظٍ ولا غيره؛ وإِنَّما حدثَ هذا في مُلوكِ الحِيرة.

والدليل على ذلك أَنَّه لو سمَّى أحد من الخطباءِ والشعراءِ في كلامه ملكاً أو خليفةً، وهو يُخاطِبُه باسمه، كان جاهلاً ضعيفاً خارجاً من بابِ الأَدبِ. غير أن الاصطلاح نفى إيجاب المنع من ذلك.

ولا أدري لِمَ فعل القدماءُ ذلك[2]، كما لا أدري لِمَ أَجازته مُلوكُها ورضيت به؛ إذ كانت صِفة الملوك تَرتفِعُ عن كلِّ شيءٍ، وتَرقَى عنه.

وكانت الجُفاةُ من العربِ- بسوءِ أَدبِها وغِلَظِ تركيبها- إذا أتوا النَّبي ﷺ، خاطبوه ودعوه باسمه وكُنيته، فأمَّا أصحابه فكانت مخاطبتهم إياه: يا رسول الله، يا نبي الله. وهكذا يجبُ للملوكِ أن يقال في مخاطبتهم: يَا خليفةَ الله، يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ.

---

(1) التاج 91–93.

(2) قلت: حدث ذلك لأن الدولة الإسلامية كانت في بدايات العهدين الأموي والعباسي ما تزال فيها بقية من سماحة الإسلام وبساطة العرب، ولم تكن قد اكتملت فيها مظاهر الهرقلية والكسروية بعد انقلاب وتحول نظام الحكم من الخلافة إلى ملك.

[عند تشابه أسماء الداخلين على الملك مع اسمه]

ومن حقِّ الملكِ إذا دخلَ عليه رجلٌ، وكان اسم ذلك الرَّجل الداخل أَحد صفاتِ الملكِ، فسأله الملكُ عن اسمه، أن يُكَنِّي عنه، ويُجيب باسم أبيه؛ كما فعل سَعيدَ بن مُرَّة الكنديُّ[1]، حين أتى مُعاوية، فقال له: أَنت سعيد؟ فقال: أَميرُ المؤمنينَ السَّعيد، وأنا ابن مُرَّة! وكما قال السَّيد بن أَنَس الأَزدي[2]، وقد سأله المأمون عن اسمه، فقال: أَنت السَّيد؟ قال: أَميرُ المؤمنينَ السيد، وأنا ابن أَنَس!

[ما يتفرد به الملك في عاصمته]

ومن حقِّ الملكِ أن يتفرَّدَ [ص43] في قرارِ دارهِ بثلاثةِ أشياء، فلا يطمع طامعٍ في أن يشركه فيها: فمنها الحجامة، والفصد، وتناول الدواء. وكانت مُلوكُ الأعاجم تمنع من هذا وتُعاقب عليه، وتقول: إذا أَراقَ الملكُ دَمَه، فليس لأَحدٍ أنَ يُريقَ دَمه في هذا اليوم، بل على الخاصَّةِ والعامَّةِ الفَحصُ عن أَمرِ الملكِ، والتَّشاغُل بطلبِ سلامتهِ، وظهور عافيته، وكيفَ وجدَ عاقبة ما يُعَالج[3] به. وفي [ترك][4] الاقتفاءِ بفعلِ الملكِ في هذا أو شبهه استهانة بأَمْرِ المُلْكِ والمملكة[5].

[دعاء الملك وتعزيته][6]

ومن حقِّ الملكِ إذا عَطسَ ألّا يُشمَّتَ، وإذا دعا لا يُؤَمَّن على دعائِه(؟!). وكانت ملوكُ الأعاجمِ تقول: «حَقِيقٌ على الملكِ الصَّالحِ أن يَدعُو للرَّعيَّةِ

(1) سعيد بن مرة الكندي، سبق التعريف به في نزهة الظرفاء.

(2) السيد بن أنس الأزدي، سبق التعريف به في نزهة الظرفاء.

(3) في التاج: يُصالح به. تحريف.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في التاج: وليس الاقتفاء بفعل الملك في هذا وما أشبهه من فعل من تمت طاعته، وصحت نيته، وحسنت معونته؛ لأن في ذلك استهانةً بأمر الملك والمملكة.

(6) التاج 94–95.

الصَّالحة، وليس بِحَقيقٍ على الرَّعيَّة الصَّالحةِ أن تدعو للملكِ الصالحِ. لأَنَّ أقرب الدُّعاء إلى الله دعاءُ الملك الصَّالح».

ومن حقِّ الملكِ ألّا يُعَزِّيه أَحدٌ من خاصَّتِهِ وحَامَّتَه[1]، وأَهل بيته وقرابته. وإِنَّما جُعِلَتِ التَّعزية لمن غَابَ عن المصيبة، أو لمن قاربَ الملك في العزِّ والسُّلطان والقُدرة، فأمَّا من دون هؤلاء فَيُنهَون عن التَّعزية أَشَدَّ النَّهي.

[غضب الملك ورضاه]

ومن أَخلاقِ الملكِ: سُرعَةُ الغضبِ، وليس من أَخلاقِه سُرعَة الرِّضى (؟!).

فأَمَّا سُرعة الغضبِ فإِنَّما تأتيهِ من جِهةِ دوام الطَّاعة، وذلك لأَنَّه لا يدورُ في نَفسِه[2] ما يَكرَهُ في طُولِ عُمرِه، فإِذا أَلِفَتِ النَّفسُ هذا العزّ الدائم، صار أَحدَ صِفاتِها، فمتى قَرَعَ السَّمع ما لا يَعرِفه في خُلقِه[3]، نَفَرَ نفوراً سريعاً، فظهر الغَضَب أنفةً وحميةً.

وأمَّا رضى الملك فبطِيءٌ جداً، لأنه شيءٌ تُمانِعه النَّفس أن يَفعَلَه وتَدفَعه [عن نفسها]، إذا كان في ذلك جِنسٌ من أجناسِ الاستخذاءِ، وخُلُقٌ من أَخلاقِ العَّامة.

[أسرار الملك][4]

ومن حقِّ الملكِ أن يَكتُمَ أَسرَارَه عن الأَب والأمِّ والأخ والزَّوجة والصَّديق؛ فإِنَّ الملِكَ يحتملُ كلّ وافٍ ومنقوص[5]، ولَا يحتمل ثلاثَةً: الطَّاعِن في مُلكه، والمتعرِّض لِحُرَمِه، والفَاشِي لسرِّه.

---

(1) الحامَّةُ: سبق تفسيرها، وهم ـ هنا ـ الذين يودُّهم الشخص من أهله وذوي قرباه ويودُّونه.

(2) في التاج: سمعه، وهي أنسب.

(3) في التاج: فمتى قرع حس النفس ما لا تعرفه في خلقها.

(4) التاج 98، والاختصار بتصرف.

(5) التاج: كل منقوص ومأنوف.

فأمَّا من وراء ذلك، فِمن أَخلاقِ الملك أن يَلبَسَ[1] خاصَّته ومن قَرُبَ منه على ما فيه، وأن يَستَمِعَ منه إذا لم يكن من هذه الطَّبقات الثَّلاث في شيءٍ.

[تغاضي الملك عن الصغائر][2]

ومن حقِّ الملكِ[3] التَّغافُلُ عمَّا لا يقدَحُ في المُلكِ، ولا يَضَعُ من العزِّ، وعلى ذلك كانت شِيمُ الملوكِ من آل ساسان.

[إكرام الأوفياء والمخلصين][4]

ومن أخلاقِ الملكِ إكرامُ أَهل الوفاءِ وبرُّهم، والاستِنَامَةُ[5] إليهم، والثِّقةُ بهم، والتَّقدِمَةُ لهم على الخَّاصِّ والعامِّ، والحاضرِ والبادِي.

وذلك أنَّه لا يُوجدُ في الإنسانِ فضيلةٌ أَكبرُ ولا أعظمُ قدراً، ولا أنبلُ فعلاً من الوفاءِ، وليس الوفاءُ شكر اللسان [فقط]، بل الوفاء يشتملُ على خلالٍ كثيرةٍ؛ منها:

أن يذكُرَ الرَّجل من أَنعمَ عليه، بحضرةِ الملكِ فمن دُونه. فإن كان الملك فيه سيِّئ الرَّأي، فليس من الوفاء أن يُعينَه على سوءِ رأيه، فإن خافَ سيف الملك وسوطه، فأحسن صفاتِه أن يُمسكَ عن ذكره بخيرٍ أو شرٍّ.

ومنها المواساةُ لصاحبِهِ في المال حتَّى يُقاسِمَه الدِّرهم بالدِّرهم، والنَّعل بالنَّعل، والثَّوب بالثَّوب.

ومنها الحفظُ [له] في خَلَفِهِ وعياله، ما كان في الدُّنيا، حتى يَجعلَهم أسوةً بعياله في الجَدْبِ والخِصْبِ.

---

(1) يلبس هنا: من الملابسة؛ بمعنى يخالطهم ويطلعهم على باطنه وسره. اللسان والتاج: (لبس).

(2) التاج 105–106.

(3) التاج: ومن أخلاق الملك. وهي أنسب.

(4) التاج: 111–112.

(5) استنام فلانٌ إلى فلانٍ: إذا أنس به واطمأنّ إليه، كأنه سَكَنَ سُكُونَ النَّائِمِ، وَهُوَ مَجَازٌ. اللسان: (نوم).

ومنها الشُّكر له باللِّسانِ والجوارحِ.

وكانت ملوكُ العجمِ كلُّها؛ أَوَّلُها وآخِرُها، لا تمنع أحداً من خاصَّتها وعامَّتها شُكرَ من أنعمَ عليها، أو على أحدٍ منها، وتقريظَه وذكرَ نِعمِه وإحسانه، وإن كانت الشَّريعةُ قد قتلته[1]، والملكُ قد سخِطَ عليه. بل كانوا يعرفون فضيلةَ من ظهرَ ذلك منه، ويأمُرونَ بصلتهِ وتعهُّدِه.

[أدب سماع الملك ومحادثته][2]

ومن حقِّ الملكِ إذا حَدَّث[3] سُمَّارُه أو مُحدِّثوه: ألَّا يحرِّك أحدٌ منهم شَفتيهِ مُبتدِئاً، ولا يَقطَع حديثه بالاعتراض فيه، وإن كان نادراً شهياً، وأن يكون غَرضُهم حُسن الاستماع، وشَغْلَ الجوارح بحديثه؛ فإذا فَرَغَ من الحديث فنَظرَ إلى بعضِهم، فقد أَذنَ له أن يُحدِّثَه بنظيرِ ذَلك الجنسِ من الحديث، وليس له أن يأخُذَ في غير جنس حديثه.

[وليس لمن حدَّثَ الملكَ أن يفسدَ أَلفاظَه وكلامَه بأن يَقولَ في حديثه][4]: «فاسمع مني»، أو «افهم عني»، أو «يا هذا»، أو «ألا ترى». وليكن كلامه كلاماً سهلاً، وأَلفاظُه عذبةً متَّصلة، وسَقَطُ كلامه قليلاً.

فإذا فرغ من الحديثِ، فليس له أن يصلَه بحديثٍ آخر، وإن كان شبيهاً به، حتى يرى أَنَّ الملكَ قد أقبلَ عليه بوجهه، وأصغَى إلى حديثِه.

وليس له ـ إن قَطعَ الملكُ حديثه لشُغلٍ عَرَضَ له ـ أن يَمُرّ في حديثه، وأن يَصِلَ كلامه، فيحتاج الملكُ إلى الإصغاءِ إليه، والتَّشاغُل بما عَرَضَ له، فيجمع عليه أمرين، وهذا سُخفٌ من فاعلِه، وخُروجٌ من الأدب، ولكن ليُنصِتْ مُطرقاً؛ فإن اتَّصل شُغل الملكِ تركَ الحديث، وإن

---

(1) المراد: وإن كان هذا الشخص قد حُكم عليه بالإعدام.

(2) التاج 117–121.

(3) في التاج: إذا حضره سماره.

(4) زيادة عن التاج، يبدو أنه سقط من الناسخ ما بين كلمتي (حديثه) الأولى والثانية.

انقطعَ فنظرَ إليه، فقد أَذِنَ له بتمامِه أو إِعادتِه.

ومن حقِّ الملكِ أن لا يُضحَكَ من حديثه، لأن الضَّحِك بحضرته جُرأةٌ عليه؛ ولا يُظهِرَ التَّعجُّبُ بفائدةِ حديثه، وإنما هذا إلى الملك. فإن ضَحكَ الملكُ من الحديثِ، وأَظهَرَ السُّرور به فذاك، وإن سكت ولم يكن في الحديثِ ما يُلهيه ويُطرِبُه أو يَستفيدُ منه فائدةً، كان قد سَلمَ من العيب، إذ لم يَضحكْ ولم يَعجَبْ.

[واجبات الملك على سماره وجلسائه][1]

ومن الواجبِ على الملكِ إذا حضر سُمَّاره ومُحدِّثُوه أن يلينَ لهم جانبه، ويبسُطَ معهم وجهه، ويُصغِي إلى من يُورِده عليه، ويَتَّصِف بحسنِ الاستماع، ويُعطي الملك حقّه من حسنِ ذهنهِ وجودةِ فهمه، ولا عَيبَ عليه إذا مرَّ به ما لا يَعرفه أن يسأل عنه ويستفهمَه؛ حتى لا يَطرُقَ سَمعه ما لا يَدرِي معناه.

[تجنب إعادة الحديث وتكراره]

ومن حقِّ الملك: ألّا يُعاد عليه الحديثُ مرَّتين، وإن طالَ بينهما الدَّهر، وغَبَرَت بينهما الأيَّام؛ إلا أن يذكُرَه الملك، فإن ذَكَرَه فهو إِذنٌ منه في إِعادَتِه.

وكان رَوْحُ بن زِنباع[2] يقول: «أقمتُ مع عبد الملك سبع عشرة سنة من أيَّامه، ما أَعدتُ عليه حديثاً». وقال الشعبي[3]: «ما حدَّثتُ رجلاً قطّ بحديثٍ مرَّتين».

---

(1) لم ترد هذه الفقرة في التاج.

(2) رَوْح بن زِنْبَاع بن رَوْح بن سلامة الجذامي، أبو زرعة: أمير فلسطين، وسيد اليمانية في الشام وقائدها وخطيبها وشجاعها، من المحدِّثين، قيل: كانت له صحبة. كان عبد الملك بن مروان يقول: جمع روح طاعة أهل الشام، ودهاء أهل العراق، وفقه أهل الحجاز. وله مع عبد الملك وغيره أخبار، توفي سنة 84هـ. ترجمته في: الإصابة 1/ 524، رقم (2707)، وتاريخ دمشق 18/ 240-251، والبداية والنهاية 9/ 54، وسمط اللآلي 179، وسير أعلام النبلاء 4/ 251، والوافي بالوفيات 14/ 150.

(3) عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري، أبو عمرو: نسبته إلى شَعب؛ وهو =

[التأنِّي في الحديث]

وعلى المحدِّث للملكِ: ألّا يتعَجَّل في كلامه، وألّا يُدمِج ألفاظه، ولا يُشِير بيده، ولا يُحرِّك رأسه، ولا يزحف من مجلسه، ولا يُراوح بين قعدته، ولا يرفع صوته، ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً، ولا يُقبِل على غيرِ الملك بملاحظَته، ولا يكون غَرضُه أن يَسمعَ حديثَه أو يفهمَ عنه سِواه.

[أمارات الانصراف من مجلس الملك]

ومن حقَّ الملكِ إذا تثاءَبَ، أو أَلقى المِرْوَحة، أو مدَّ رجليه، أو تمطَّى، أو اتَّكأ، أو كان في حالٍ فصار إلى غيرها مما يدلُّ على كسلِهِ أو وقت قيامه، أن يقومَ كُلّ من حضره.

[تجنب اغتياب الآخرين بحضرة الملك][1]

ومن حقَّ الملكِ: ألّا يُغتابَ ولا يُعابَ عنده أحدٌ؛ صغيرٌ أو كبيرٌ، غير أَنَّ من أخلاقِه[2] التَّحريشَ والإغراءَ بين اثنين.

فمن الملوك من يُدَبِّر في هذا تدبيراً يجب في السياسة؛ وذاك أنه يقال: قَلَّ اثنانِ استويا في منزلَة عند الملك والجاه والمنع[3] والحُظوة عند السُّلطان واتَّفقا، إلاَّ كان ذلك الاتِّفاق وَهْناً على المملكةِ والملك، وفساداً في تدبيره؛

= بطن من همدان، من التابعين، قاض وفقيه وشاعر وراوية، ومحدث من رجال الحديث الثقات، يضرب المثل بحفظه، ولد ونشأ ومات بالكوفة، اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان نديمه وسميره ورسوله إلى ملك الروم. استقضاه عمر بن عبد العزيز، توفي بالكوفة فجأة سنة 103هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد 12/ 227، وتاريخ دمشق 25/ 335–426، وتهذيب الكمال 9/ 349، وحلية الأولياء 4/ 310، ووفيات الأعيان 3/ 12، وسير أعلام النبلاء 4/ 294، وتذكرة الحفاظ 1/ 74، والوافي بالوفيات 16/ 587.

(1) التاج 122–123. والاختصار بتصرف.

(2) التاج: من أخلاقها.

(3) التاج: والتبع والعز.

وذلك [أنهما] إذا اتَّفقا وهما وزِيراه، كانا متى شاءا أن يَنقُضا[1] ما أَبرمَ الملك، ويَحُـلاَّ ما عَقَد، ويوهِنَـا ما أكَّد[2]، قَدَرَا على ذلك للاتِّفاق. ومتى انفصلا حتـى يَتَبَايَنا ويَتَحارَبا، كـان [ص44] تباينهمـا أَثبـتَ فـي نظـامِ الملك، وأوكَـدَ فـي عـزِّ المملكـة، وكـان إذا أراد أحدهم شيئاً، أراد الآخرَ خلافه. فـإذا تَبَايَنَا فـي ذاتِ أَنفُسِهما، اجتمعا على نَصيحةِ المـلك، شاءا أَم أَبيا، وآثرهـا كـل واحـد منهما على هوى نفسه، وانتظم للملكِ أمره، وتَمَّ له تدبيره.

ومن الملوكِ من لا يَقصِد إلى هذا، ولا يكون غَرضُه الإغراء بين وزرائه وبطانته لهذه العلَّة، بل ليعرفَ معايبَ كلّ واحدٍ منهما؛ فإن مَعرفَةَ ذلك تَقطَعُ الوزير عن الانبساطِ في حوائجه، والتَّسَحُّب[3] على ملكه.

[آداب رسول الملك][4]

ومن الحقِّ على الملكِ أن يكونَ رسولُه صحيحَ الفِطرَةِ والمزاج، ذا بيانٍ وعبارة، بصيراً بمخارجِ الكلام وأَجوبته، مُؤَدِّياً لألفاظِ الملكِ ومعانيها، صَدُوقَ اللَّهجَة، لا يَميلُ إلى طَمَعٍ ولا طَبَعٍ[5]، حافظاً لما حُمِّل. وعلى الملك أن يمتحنَ رسولَه محنةً طويلةً، قبلَ أن يجعلَه رسولاً.

---

(1) التاج: ينقصنا. خطأ مطبعي.

(2) التاج: ويوهيا ما أكثر. تحريف.

(3) التَسَحُّبُ هنا: التَّدَلُّل. قال الأَزْهَرِيُّ: فُلاَنٌ يَتَسَحَّبُ عَلَيْنَا؛ أَي: يَتَدَلَّل. اللسان والتاج: (سحب).

(4) التاج 123.

(5) الطَّبَعُ ـ بفتح الباء – إذا قُرن بالطَّمع: الخُلُقُ الدنيء، وأصل الطَّبَع: الصدأ يكثر على السيف وغيره. اللسان: (طبع).

[احتياطات الملك الأمنية][1]

ومن أخلاقِ الملكِ ألَّا يكونَ لمنامِهِ في ليلٍ ولا نهارٍ موضعٌ يَظهرُ عليه أَحدٌ فيقصده إليه؛ إذ كانت أَنفسُ الملوك هي المطلوبة والتي يضطر غرَّتها[2]. ويقال: إن ملوكَ آل ساسان لم يُعرفْ مَبِيتُ أَحدٍ منهم قطّ ولا مَقِيله.

وأما أردشير بن بابك، وسابور، وبهرام، ويزدجرد، وكسرى أبرويز، وكسرى أنوشروان، فكان يُفرشُ للملكِ منهم أربعونَ فراشاً، ليس منها فراشٌ إلاَّ ومن رآه لا يَشُكّ أنه فِراشُ الملكِ خاصةً، (وأنه نائم فيه. ولعلَّه ألَّا يكون على واحدٍ منها، بل لعلَّه ينام على مجلسٍ رقيقٍ، وربما تَوَسَّدَ ذِراعَه فنام)[3].

ولو لم يَجِبْ على مُلوكِنَا حِفظُ مَنَامِهم، وصِيانَتُه عن كُلِّ عينٍ تطرفُ، وأُذنٍ تسمعُ؛ لأنَّ النبيﷺ، فعلَه، وهو من الله تعالى بالمكانِ المخصُوصِ من كلاءَتِه وحراستِهِ، وتَفَقُّد الرُّوح الأمين له، لكان يحقُّ عليهم أن يَتفقَّدُوا ذلك من أَنفسِهم، و يَقتَدُوا به ويَمتَثِلوا بفعله.

[معاملة ابن الملك للملك][4]

ومن حقِّ الملكِ أن يعامله ابنه كما يعامله عبده، وألّا يدخل عليه في خلوته إلا عن أذنه[5]، وأن يكون[6] الحجاب عليه أغلظ منه على مَنْ هو دونه من البطانة والحاشية، لئلا تحمله الدالة على غير ميزان [الحق][7].

---

(1) التاج 126–127. والاختصار بتصرف.

(2) كذا في الأصل، وفي التاج: إذ كانت أنفس الملوك هي المطلوب غرتها، والموكل برعاية سِنَتِها، وساعة غفلتها. وهي أنسب. والسِّنَةُ (الواردة في كتاب التاج): النعاس.

(3) الفقرة مضطربة في الأصل، والمثبت عن التاج.

(4) التاج 128.

(5) في التاج: وألَّا يدخل مداخله إلا عن أذنه.

(6) في الأصل: ولا يكون الحجاب. والمثبت عن التاج.

(7) زيادة عن التاج.

[سخاء الملك وحياؤه][1]

ومن أخلاق الملك: الكرمُ والسَّخاءُ؛ لأنهما قَرِينَا كُلّ ملكٍ كانَ على وجهِ الأَرضِ. ولو قال قائلٌ: إِنَّهما رُكِّبا في الملوكِ كَتَرِكيبِ الأعضاءِ والجوارحِ، كان له أن يقول؛ إذ كنَّا لم نُشاهدْ ولم يَبلُغْنَا عن ملوكِ العجمِ ومن كان قَبلَهم، وملوكِ الطَّوائِفِ[2] وغيرهم، القِحَةُ والبُخْلُ.

فلو لم يكن [السَّخاء] أحدَ طبائع الملوك، كان يجبُ أن يكونَ كالاكتسابِ إن كانَ الملكُ من أهل التَّمييزِ؛ وذلك أنَّه يُفيدُ أكثر مما يُنفِقُ. فإذا كانت هذه صِفة كلّ ملكٍ، فما عليه من اتخاذ الصَّنائعِ، وعَمِّ المننِ، والإحسان إلى من نأى عليه، ويتقرَّب منه ويتحبَّب إليه ويدنُو منه من أَوليائِه[3]، والرحمة للفقير والمسكين، والعائدة على أَهل الحاجة.

وأما الحياء: فهو من أَجناسِ الرَّحمة، وحقِيقٌ للملكِ إذ كانَ الرَّاعي أن يرحَمَ رعيَّته؛ وإذ كان الإمام أن يرقَّ على المؤْتَمِّين.

وقد ذَكرَ بعضُ من لا علمَ له، في كتاب أَلَّفه في البُخلاء[4] من الملوكِ، أنَّ هشام بن عبد الملك بن مروان ومروان بن محمد وأبا جعفر المنصور وغيره مِنهُم! ولو أنَّا احتجنا إِلى الإِخبار عن جهل هذا، لم يكن لذكره معنى، ولا للتَّشاغُلِ بالرَّدِّ عليه ما يوجب التَّشاغُل به. وكيف يكون المنصور مِمَّن دخلَ في جملةِ هذا القول، ولا يُعلَم أنَّ أحداً من خُلفاءِ الإسلام، ولا ملوكِ الأُمم، وصل لرجلٍ بأَلفِ ألفٍ، وَفرَّقَ على جماعةٍ من أَهلِ بيته ألف ألف درهم[5]

(1) التاج 142–146، والاختصار بتصرف.

(2) ملوك الطوائف: المراد بهم ملوك الدويلات التي أسسها الإسكندر في إيران بعد هزيمة الفرس سنة 323 (ق. م) واستمر حكمهم إلى عهد أردشير بن بابك أول ملوك الدولة الساسانية، المتوفى سنة 242م.

(3) في التاج: والإحسان إلى من نأى عنه أو دنا منه من أوليائه.

(4) في الأصل: في كتاب ألّفه لبعض الخلفاء أن بخلاء الملوك.. إلخ. والمثبت عن التاج.

(5) في التاج: عشرة آلاف ألف درهم.

في ليلةٍ سواه. ذكر ذلك الهيثم بن عديّ[1] والمدائني[2].

وحدَّثَنِي بعضُ أصحابنا عن أبيه عن زيد مولى عيسى بن نُهيك[3]، قال: دعانِي المنصورُ، بعد موت مولاي، فقال: يا زيد.

قلت: لبَّيك يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ.

قال: كم خلَّفَ أبو يزيد من المال؟

قلت: ألف دينار أو نحوها.

قال: فأين هي؟

قلت: أنفقتها الحُرَّة في مأْتَمه.

---

(1) الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الثعلي الطائي البحتري الكوفي: راوية مؤرخ، عالم بالأدب والأنساب، اختص بمجالسة المنصور والمهدي والهادي والرشيد، وروى عنهم. وله عدة مؤلفات في التاريخ والأنساب، وكان يتعرض في بعض مصنفاته لمعايب الناس، فكُره لذلك، عدَّه علماء الحديث من المدلسين، ومن غير الثقات، توفي بفم الصُّلح (قرب واسط) سنة 207 هـ. ترجمته في: تاريخ خليفة 472، والبيان والتبيين 1/ 347،361، والتاريخ الكبير 8/ 218، والتاريخ الصغير 2/ 265، والمعارف 538، 539، والجرح والتعديل 9/ 85، والفهرست 112، 113، وتاريخ بغداد 14/ 50، ومعجم الأدباء 6/ 2788–2792، وإنباه الرواة 3/ 365، ووفيات الأعيان 6/ 106 – 114.

(2) المدائني: علي بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن، من أهل البصرة، رواية، إخباري، مؤرخ، من الحفاظ، كثير التصانيف، سكن المدائن، ثم انتقل إلى بغداد، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة 225 هـ. أورد ابن النديم في ترجمته في الفهرست أسماء مئتي كتاب ونيّفٍ من مصنفاته في المغازي، والسيرة النبوية، وأخبار النساء، وتاريخ الخلفاء، وتاريخ الوقائع والفتوح، والجاهليين، والشعراء، والبلدان. بقي من كتبه: «المردفات من قريش» رسالة مطبوعة، و«التعازي» مخطوط. ترجمته في: الفهرست: 113، وتاريخ بغداد 12/ 54 – 56، ومعجم الأدباء 4/ 1852–1858، والكامل لابن الأثير 6/ 516، واللباب 3/ 182، وميزان الاعتدال 3/ 153، والمغني في الضعفاء 2/ 454، ولسان الميزان 4/ 253– 254.

(3) عيسى بن نهيك: كان على ديوان الخاتم، وعلى شرطة أبي جعفر المنصور، وليهما بعد وفاة أخيه عثمان بن نهيك، انظر: تاريخ الطبري 7/ 506، 8/ 84، والكامل لابن الأثير 4/ 366، 5/ 48، والحكاية فيهما.

قال: فاستعظم ذلك، وقال: «أنفقت في مأتمه ألف دينار! ما أعجب هذا!».

ثم قال: كم خلَّف من البنات؟

قلت: سِتاً!

فأَطرَقَ ملياً، ثُمَّ رفعَ رأسَه وقال: «اغْدُ إلى باب المهديّ».

فغدوت، فقيل لي: أمعك بغال؟

فقلت: لم أؤمر بإحضار بغلٍ ولا غيره، ولا أدري لِمَ دُعِيتُ.

قال: فأُعطِيتُ ثمانينَ ومئةَ [ألف دينار][1]، وأُمرتُ أن أَدفعَ إلى كل واحدةٍ من بناتِ عيسى ثلاثين ألف دينار، ففعلت.

ثم دعاني المنصور فقال: «قَبضتَ ما أَمرنا به لبناتِ أبي يزيد؟».

قلت: نعم، يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ.

قال: أغْدُ عليَّ بأكْفائِهِنَّ؛ حتى أُزوِّجَهُنَّ مِنهم.

فغدوتُ عليه بثلاثة نفرٍ من ولدِ العَكِّيِّ، وثلاثة من أولاد نهيكٍ من بنِي عمِّهنَّ، فزوَّج كلَّ واحدةٍ منهنَّ على ثلاثين ألف درهم، وأمرَ أن يُجعلَ صَداقُهُنَّ من ماله، وأَمرني أن أَشتريَ بما أمر لهنَّ ضياعاً تكون معاشهنَّ، ففعلت.

فهل سمعَ هذا الجاهل[2] [بمثل] هذه المكارم لعربيٍّ أو أعجميٍّ؟! ولو آثرنا أن نَذكرَ محاسن المنصور على التَّقصِّي لطال بها الكتاب.

وقلَّما استعملتِ [العامَّةُ] وكثير من الخاصَّة التَّمييز؛ إيثاراً للتَّقليد؛ إذ كان أقلَّ في الشُّغل، وأدلَّ على الجهل، وأَخَفَّ في المؤُونة. وحسبُك من جهلِ العامَّة أنها تُفضِّل السَّمين على النَّحيف، وإن كان السَّمينُ ملوماً[3]، والنَّحيفُ ذا فضائل؛

---

(1) زيادة عن التاج والكامل.

(2) في الأصل: الجاني، والمثبت عن التاج.

(3) التاج: مأفوناً.

وتُفضِّل الطَّويل على القصِير، لا للطولِ ولكن لشيءٍ آخر لا ندري ما هو، وتُفضِّل راكبَ الدَّابَّة على راكبِ البغل، وراكبَ البغلِ على راكبِ الحمار؛ اقتصاراً على التَّقليد؛ إذْ كان أسهل عليهم [في المأْتى]، وأَهونَ على الاختيار.

[أثناء مرض الملك][1]

ومن حقِّ الملكِ إذا اعتلَّ: ألّا تَطلُب خاصَّته الدُّخولَ عليه في ليلٍ ولا نهارٍ، حتى يكون هو الذي يأمر بالإذنِ لمن حضر، ولا يَرفع إليه الحاجبُ أسماءَهم مبتدئاً، حتى يأذن له بالدُّخول، فمن حقِّه ألّا تدخُلَ عليه [الطَّبقةُ] العاليةُ مع التي دُونها، ولا يدخُل من هذهِ جماعةٌ ومن غيرها جماعةٌ. بل على الحاجب أن يُحضر الطَّبقات الثَّلاث [كلَّها أو] من حضَرَ منها، ثم يَأذنُ للعليا جُملةً واحدةً، فإذا دخلَتْ قامَتْ بِحيث مراتبها، ولا تُسلِّم عليه؛ فتُحوِجَه إلى الرَّدِّ والتَّعب، فإذا رأوا أنَّه قد لاحظَهم، دعوا له دُعاءً يسيراً وانصرفوا. ثم يكون بقية الطبقات حظّهما أن يراهما الملك وأن يروه، من غِير دُعاءٍ ولا دُنُوٍّ إليه.

ومن حقِّ الملكِ[2] على هذه الطَّبقات ألّا يَنصرفَ أحدٌ منهم إلى منزِله[3] إلاَّ في الوقتِ الذي كان ينصرفُ فيه وقت صِحَّة الملك، وخدمته له بين يديه، ومن الحسَنِ له الملازَمةُ والفَحْصُ عن أخبار الملك ساعةً بساعة.

[تعهد الملك بطانته بالجوائز والصلات][4]

ومن الحقِّ على الملكِ: تَعهُّد بِطانتِه [ص45] وخاصَّته بالجوائزِ والصلاتِ، إن كان ذلك مشاهرةً أو مساناةً[5]. ومن الحقِّ على الملكِ أنَ

---

(1) التاج 146–147.

(2) في الأصل: ومن الوجب على الملك. والمثبت عن التاج.

(3) التاج: رحله.

(4) التاج 147–150.

(5) المشاهرة: من الشهر؛ أي: شهرياً، والمساناة: من السنة؛ أي: سنويًّا، ويقال فيها أيضاً: المعاومة، من العام. اللسان: (شهر) و(عوم).

يوكِّل بِادِّكَارِه صِلاتهم، ولا يُحوجَهم إلى رفع رقعةٍ أو إذكارٍ أو تعريضٍ، فإنَّ هذا الشيء من أخلاقِ الملكِ المتيقِّظ[1]. (وإذا نَسيَ خاصَّته مصلحتها، كان أَحرَى بنسيان كلّ شيءٍ يخصّه ويهمّه، ويصلح حاله ومملكته)[2].

وكانت ملوكُ آل ساسان يفعلونَ في هذا فعلاً بقيَ لهم ذكره إلى هذهِ الغاية، وإلى انقضاءِ مدَّة العالم؛ كان الملكُ منهم يُقدِّر الرَّجل من خاصَّته وبطانتِه تَقديراً وسطاً بين الإسراف وبين الاقتصاد، في مَؤُونَتِه كلّها، وحوائِجِهِ خاصِّها وعامِّها، فإذا كان التَّقديرُ على الجهةِ التي وصفنا عشرة آلاف درهم في الشَّهر، وكانت للرَّجل ضَيعَةٌ، أَمرَ أن يُدفعَ إليه في كل ثلاثين ليلة عشرة آلاف درهم؛ لنفقاتِه وحوائِجِهِ.

ويقول له الملك: قد علمنا أن الضَّيعة التي أَفدتَها هي مِمَّا تقدمَ من صِلاتِنا لك، وقد تَسلَّفنا شُكر تلك النِّعمة منك، وليس من العدل أن تكونَ في خدمتنا، وتكون نفقتك من شيءٍ أفدته من شُكرٍ قد تقدَّم، وحرمةٍ قد تأكَّدت. فليكُن ما أَثمرَت لك ضَيعتُك ظِهرياً لنوائِبِ الزَّمان، وتخرُّم الأَيَّام، وانقلاب الدُّول، وحوادث المنون[3]، ولتكن مؤُونتك وكُلَفُك[4] على [خاصِّ] أَموالنا.

وكانت الطبقات على هذا النِّظام والإحكام، فيمضي على أَحدِهم السِّنينُ الكثيرة[5] لا يفتح فاه بطلب دينارٍ ولا درهم، منبسطاً لزمانه، مبتهجاً بِنعَمِ مَلِكِه، مسروراً بما يكفي النِّظام والأَحكام[6] وشكوى الحال.

---

(1) التاج: فإن هذا ليس من أخلاق المتيقظ من الملوك.

(2) الفقرة ليست في التاج.

(3) التاج: وحوادث الموت.

(4) في الأصل: (وذلك) مكان (كُلفك)، تحريف، والمثبت عن التاج.

(5) التاج: فيمضي على أحدهم عشرون سنة.

(6) التاج: بما يكفي عن التذكار وشكوى الحال.

[هدايا المهرجان والنيروز إلى الملك]

ومن حقِّ الملكِ: هدايا المهرجان والنَّيروز[1]، والعلَّة في ذلك أنَّهما فصلا الزَّمان والسَّنَة.

فالمهرجانُ: دُخول الشِّتاء وفصل البرد، والنَّيروزُ: دُخول فصل الحرِّ. إلا أن في النَّيروزِ أَحوالاً ليست في المهرجان؛ فمنها: استقبالُ السَّنة، وافتتاحُ الخراج، وتوليةُ العُمَّال والاستبدالُ لهم، وضربُ الدَّراهم والدَّنانير، وتذكيةُ بيوت النيران، وصبُّ الماء، والأخذُ بـ...[2]، وتقريبُ القُربان، وإشادةُ البنيان، وما أشبه ذلك. فهذه صفة النَّيروز وفضيلته على المهرجان.

ومن حقِّ الملكِ أن يُهدِي إليه العامَّة والخاصَّة[3]، والسُّنَّة في ذلك عندهم أن

---

(1) المهرجان والنيروز: من أعياد الفرس القديمة؛ فالمهرجان: لفظة فارسية مركبة من مقطعين (مهر: المحبة، أوالشمس، وجان أو كَان: المتَّصف)، وفي تفسير الكمة أقوال أخرى. وكان الفرس يحتفلون به في أول أيام الشتاء، ثم أُخِّر حتى غدا في الخريف، وهو اليوم السادس عشر من شهر مهر (الشهر السابع من السنة الشمسية الفارسية: تشرين الأول/ أكتوبر، يوافق اليوم السادس والعشرين منه)، عند نزول الشمس أول الميزان.
والنيروز: فارسية أيضاً، وتكتب: النوروز؛ مركبة من (نو: جديد، وروز: يوم)؛ أي اليوم الجديد، أو بداية العام، وهو أول فصل الربيع، وبداية السنة الشمسية الفارسية، ويوافق اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار (مارس)؛ عند نزول الشمس أول برج الحمل، ويقابله في مصر «شم النسيم». ويقال: إن أول من سنّ أخذ هدايا النيروز والمهرجان في الإسلام معاوية، وبعضهم يرى أنه الحجاج، ثم أبطلها عمر بن عبد العزيز، وأعاد فرضها على الناس يزيد بن عبد الملك سنة 105هـ، وبُولغ في الاحتفال بهما في أيام الدولة العباسية.
انظر: كتاب الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق خليل محمد هراس، الدوحة: إدارة إحياء التراث الاسلامي، 1987م، 1/ 58، وكتاب الأموال، لابن زنجوية؛ تحقيق شاكر ذيب فياض، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 1986م، 1/ 171، وتاريخ اليعقوبي 2/ 218، 306، 313، والأوائل لأبي هلال العسكري، بيروت: دار الكتب العلمية،1987م، 92، ونهاية الأرب 1/ 187، ومعجم المعربات الفارسية في اللغة العربية، محمد ألتونجي، دمشق: دار الأدهم، 1988م، ص 144، 154.

(2) كلمة لم أتبينها، وليست في التاج.

(3) التاج: الخاصة والحامة.

يُهدِي الرَّجُل ما يحبُّ الملك[1]؛ إن كان في الطَّبقة العالية ويحبُّ المسكَ أَهدَى إليه مسكاً لا غير، وإن كان يحبُّ العنبرَ أهدى إليه عنبراً، وإن كان صاحبَ [بزَّة ولبْسَة][2] أهدى كسوةً وثياباً، وإن كان من الشُّجعان والفرسان فالسُّنة أن يُهدِي فرساً أو رمحاً أو سيفاً، وإن كان رامياً [فالسُّنَّة أن يُهدِي نُشَّاباً، وإن كان من أصحاب الأموال] فالسُّنَّة أن يُهدي ذهباً أو فضةً. وإن كان من عمَّالِ الملك، وكانت عليه مَوانيذُ[3] للسَّنةِ الماضية، جمعها وجعلها في بِدَرِ حريرٍ صينيّ، وشَريحات[4] فضَّة، وخيوط إبريسم، وخَواتم عنبر، ثم وجهها ظاهراً. وكذلك كان يفعل كثير من العمَّال من أَرادَ أن يتزيَّن بفضلِ نفقاتِه، أو بفضلِ عُمالتِه وأمانته.

وكان الشَّاعرُ [يُهدِي] الشِّعرَ، والخطيبُ الخطبةَ، والنُّدماءُ التُّحفةَ والطُّرفَةَ والبَاكورةَ من الخَضْراوات.

وعلى خاصَّة نِساء الملكِ وجواريه أن يُهدينَ مما يُؤثرهُ منهنَّ ويختاره، كما قدَّمنا في الرِّجال. غير أنه يجبُ على المرأةِ من نساءِ الملكِ، إن كان عندَها جاريةٌ تعلم أن الملكَ يهواها ويُسرُّ بها، أن تُهديها إليه بأكملِ حالاتها، وأفضلِ زينتها، وأحسنِ هيئتِها. فإذا فعلت ذلك فمن حقِّها على الملك أن يقدِّمها على نسائِه، ويخُصَّها بالمنزلةِ منه، ويزيدَها في الكرامةِ، ويعلمَ أَنَّها قد آثرت الملك على نفسها؛ إذ بَذلتْ له ما لا يجوز أن تجودَ النَّفسُ به، وخصَّته

---

(1) التاج: يهدي الرجل ما يحب من ملكه. وهي أنسب.

(2) زيادة عن التاج.

(3) في الأصل: مواند، غير منقوطة، والمثبت عن التاج، والمَوَانِيذُ: جَمْعُ مَانِيذ؛ وهو المتأخر، أو البقية من الخراج أو الجزية وغيرهما، مُعَرَّب عن الفارسية (مانده). المعجم الفارسي الكبير 3/ 2671، ومعجم المعربات الفارسية في اللغة العربية 143، 148.

(4) في الأصل: اسرنجات، والمثبت عن التاج، والإسرنجات جمع إسرنج: فارسية، ذكرها أدي شير في معجمه؛ فقال: «الإسرنج: ما شُدِّد عليه الحريق من الآنكي، معرَّب سرنج، وهو صبغٌ أحمر مصنوع من حريق الآنك، وهو مركب من (سرخ)؛ أي: أحمر، ومن: آنك». معجم الألفاظ الفارسية المعربة، ص 10. وهي بعيدة عن سياق النص.

بما ليس في وُسعِ النِّساء- إلا القليل منهن- البذلُ بمثله.

[واجباتُ الملك نحو من أَهدَى إليه][1]

ومن حقِّ البطانة والخاصَّة على الملك في هذه الهدايا: أن تُعرضَ عليه، وتُقَوَّم قيمة عَدْل. فإذا كانت قيمةُ الهدية عشرة آلافٍ، أُثبتت في ديوان الخاصَّة، وإن كان صاحبها مِمَّن يرغب في الفضل، ويذهبُ إلى الرِّبح، ثُمَّ نَابَتْهُ نائِبةٌ [من مصيبةٍ] يُصابُ بها، أو بناءٍ يتَّخذُه، أو مأدُبةٍ يتَّخذُها، أو عُرسٍ يكون له، نُظِرَ ما لَه في الدِّيوان، وقد وُكِّلَ بذلك رجلٌ يَرعى هذا وما أَشبَهه ويتعهَّده، فإذا كانت قيمةُ الهديةِ عشرة آلافٍ، أُضعِفَتْ له ليستعينَ بها على نائِبته.

وإن كان الرجل ممن أَهدَى نُشابةً أو درهماً أو تُفاحةً أو أُترُجَّةً، فإن تلك الهدية إنَّما قيمتها أن يثبت اسمه في الديوان[2]، وليُخبَر الملكُ به، إن نابته نائِبة كان على الملكِ إعانته عليها. فإذا رُفع الى الملك أن له في الدِّيوان نُشَّابةً أو درهماً أو أُترُجَّةً أو تفاحةً، أَمرَ الملكُ أن تُملأ أُترجَّةٌ بالدَّنانير ويُوجَّه بها إليه، أو ما شاكل ذلك، أو فَدَحَهُ أمر، أو نالته مصيبة.

وأما صاحب النُّشَّابة، فكانت تخرج نُشَّابته من الخزانة وعليها اسمه، فتنصبُ وتوضعُ الكِسوَة بإزائها. فإذا شَارفت النُّشَّابة[3]، دُعي صاحبها، فسُلِّم إليه ذلك.

وكان من تقدَّمت له هدِيَّةٌ في النَّيروزِ والمهرجانِ ـ صَغُرتْ أم كَبُرت، كَثُرَت أم قلَّتْ ـ ثم لم يَخْرُج له من الملك صِلَةٌ عند نائبةٍ تنوبُه أو حقٍّ يلزمُه، فعليه أن يأتي ديوان الملك ويُذكِّر بنفسه، وألَّا يغفل عن إحياءِ السُّنَّة ولزُوم الشَّريعة. وإن غَفلَ عن أمرِهِ بعارضٍ يحدثُ؛ فإن تَرَكَ ذلك على عمدٍ، فمن

---

(1) التاج 150-152.

(2) التاج: إنما قدمها لتثبت له في الديوان.

(3) التاج: ويوضع بإزائها من كسوة الملك ومن سائر الكساء، فإذا ارتفعت حتى توازي نصل النشابة..

سُنَّةِ الملك أن يحرمَه أرزاقَه لستةِ أَشهر، وأن يدفَعَها إلى عدوٍّ[1] إن كان له؛ إِذْ أتى شيئاً فيه شَيْنٌ على الملكِ، وضِعَةٌ ونقصُ مال.

وكان أردشير بن بابك وبهرام جور وأنوشروان يأمرون بإخراج ما في خزانتهم في المهرجان والنيروز من الكُسَا، فتُفرَّق كلُّها على بطانةِ الملكِ وخاصَّته، (ثم على بطانةِ البطانةِ)[2]، ثم على سائرِ النَّاس على مراتبهم.

وكانوا يقولون: «إن الملكَ يستغني عن كسوة الصَّيف في الشِّتاء، وعن كسوة الشِّتاء في الصَّيف، وليس من أخلاقِ الملوكِ أن تُخَبَّأَ كسوتُها في خزائِنها، فتساوي العامَّة في فعلها».

وكان الملكُ يلبسُ في يوم المهرجان الجديد من الخزِّ والوَشْيِ والمُلحَم[3]، ثم تُفرَّق كسوة الصَّيف على ما ذكرنا. فإذا كان يوم النَّيروز لبس خَفيفَ الثِّياب ورقيقها، وأمر بكسوة الشِّتاءِ كلِّها ففُرِّقت.

ولا يُعلم أن أحداً بعدهم اقتفى آثارهم إلا عبد الله بن طاهر، فإني سمعت من محمد بن الحسن بن مُصعَب[4] يقول: إنَّه كان يفعلُ ذلك في النَّيروز والمهرجان، حتى لا يترك في خزائنه ثوباً واحداً إلاَّ كَساه. وهذا من أحسنِ ما حُكيَ لنا من فضائله.

---

(1) في الأصل: إلى عبد. والمثبت عن التاج.

(2) الجملة ليست في التاج.

(3) المُلْحَمُ مِنْ الثِّيَابِ: مَا سَدَاهُ حَرِيرٌ وَلُحْمَتُهُ من القطنِ أو غيره. المغرب في ترتيب المعرب، للمُطَرِّزي، تحقيق محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، 1979م، 2/ 242–243، والآداب الشرعية لابن مفلح 3/ 471.

(4) محمد بن الحسن بن مُصعَب: نسيب إسحاق بن إبراهيم المصعبي، أحد الأدباء العلماء بالألحان، معاصر لإسحاق بن إبراهيم الموصلي. نشأ بخراسان، ثم قدم العراق، وكان إسحاق الموصلي يكرمه من بين أهله ويعظمه، وله معه أخبار في أمر الغناء، وله شعر. انظر: الأغاني 1/ 208، 10/ 120، 15/ 356–359، ومعجم الشعراء 371، والمحمدون من الشعراء وأشعارهم 224، والوافي بالوفيات 2/ 149.

[تنظيم وقت الملك وتخصيص وقت للهوه][1]

ومن أخلاقِ الملوك: اللَّهو، غير أنَّ أَسعدَهم من جعل للهوهِ وقتاً واحداً، وأخذَ من نفسه بذلك. فإنه إذا فعل ذلك استطابَ اللَّهوَ والهَزْلَ والمفاكهَةَ، وإذا أَدمَنَ ذلك خرجَ به اللَّهوُ من بابه، حتى يجعله جِداً لا هَزْلَ فيه، وحقاً لا باطلَ معه، وخُلُقاً لا يمكنه الانصرافُ عنه، وليست هذا للملك السَّعيد بصفة.

ومن [ص46] أَدمَنَ شيئاً من ملاذِّ الدُّنيا، لم يجد له لَذَّة القَرِمِ[2] المشتهي له. وهذا قد نراه عياناً؛ وذلك أنَّ أَلَذَّ الطَّعام وأطيبَه ما كانَ على جوعٍ شديدٍ، وألذَّ الجماع وأطيبَه إذا اشتد الشَّبق وطالتَ العُزْبة، وألذّ النَّوم وأهنأَه ما كان بعقب التَّعب والسَّهر. وعلى هذا جميعُ ملاذّ الدنيا؛ ولذا جعلت الملوكُ الماضية للملاذِّ وقتاً واحداً من اليوم والليلة، لهذه الفضيلة التي فيها.

فعلى الملك السَّعيد أن يُقسِّمَ يومه أقساماً: فأوَّلُه لذكر الله تعالى وتعظيمه وتهليله، وصدرُه لرعاياه وإصلاحِ أمرها، ووسطُه لأكله ومنامه، وطرفُه للهوِهِ وشُغله.

[لبس الملوك وتطيّبهم][3]

وأخلاقُ الملوك تختلفُ في اللّبسِ والطِّيبِ: فمن الملوك من كان لا يلبسُ القميصَ إلا يوماً واحداً أو ساعةً واحدَةً، فإذا نزعَه لم يَعُدْ إلى لُبْسِه. ومنهم من كان يَلبسُ القميصَ أو الجبَّةَ أياماً، فإذا ذهبَ رونقُه ونقص ما به لم يلبسه[4].

فأما أردشير بن بابك، ويزدجرد، وبهرام، وكسرى أبرويز، وكسرى أنوشروان، وقباذ، فإنهم كانوا يلبسون القميصَ، ويُغسل لهم، ثم يَلبسونه

---

(1) التاج 152–153.

(2) القَرَمُ ـ بالتحريك: شدّة الشهوة إلى اللحم حتى لا يُصبَر عنه، وقَرِمَ إلى اللحم ـ بالكسر ـ: إذا اشتَهاه، ثم كثر حتى قالوا: قَرِمْتُ إلى لقائك. الصحاح واللسانَ: (قرم).

(3) التاج 156–158.

(4) في التاج: فإذا ذهب رونقه، رمى به فلم يلبسه بعد.

ويُغسل، فإذا غُسلَ ثلاث غسلاتٍ لم يلبسوه بعدها، وجعل في الخِلَع التي تُخلَع على الولَدِ والقرابات؛ من العمِّ وابن العمِّ والأخ وابن الأخ. ولم يكونوا يخلعون ما قد لبسوه على غير القرابات، ولا يجاوزونهم إلى غيرهم، فأمَّا الخِلَعُ التي تُقطعُ وتُتَّخذُ للطبقات وسائر الناس، فتلك صنفٌ آخر.

وأخلاقُ الملوك في العطر[1] ومسِّ الطِّيب تختلف؛ فمن الملوك من كان إذا مسَّ الطيب وتغلَّفَ[2] بالغَالية، [لم يَعُد إلى مَسِّ الغَالية] ما بَقِيَ عَبَقُها في ثوبه. ومن الملوك من كان إذا مسَّ الطِّيب وتغلَّف بالغالية، فتضَوَّعت منه وعلقت بثيابه، أَمر بِصبِّ ماء الورد على رأسه حتى يسيل، فإذا كان من غدٍ، فعل مثل ذلك.

فأما من كانَ لا يمسُّ طيباً ما دام يَجِدُ عَبَقَ الطِّيب في ثيابه: [فأردشير بن بابك، وقباذ بن فيروز بن يزدجرد، وكسرى أبرويز، وكسرى أنوشروان. ومن ملوك العرب: معاوية، وعبد الملك، والوليد، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز، وهشام، ومروان بن محمد. ومن خلفاء بني العباس: أبو جعفر، والمأمون.

وكان المعتصم قلَّما يمسُّ الطِّيبَ، وكان يذهب في ذلك إلى تقوية بَدَنه، وإعانته على شِدَّة البطش والأَيْد، فكان من دَنَا منه وجدَ رائحةَ صدأ السِّلاح والحديد من جسمه].

في زيارة الملوك لأوليائهم[3]

ومن أخلاق الملك: الزيارة لمن خُصَّ بالتَّكرِمة، وآثروهُ المنزِلة ورَفع المرتبة.

---

(1) التاج: البطر. لعله خطأ مطبعي.

(2) في التاج: تغلَّلَ. وكلاهما صحيح، جاء في اللسان: «غَلَفَ الرجل لِحْيَته بالطيب والحِنَّاء والغالية وغَلَّفها: لطَّخها، وكرهها بعضهم وقال: إنما هو غَلاَّها. وتَغَلَّفَ الرجلُ بالغالية وسائر الطيب واغْتَلَفَ؛ وقال اللحياني: تَغَلَّفَ بالغالية وتَغَلَّلَ، وقال بعضهم: تَغَلَّفَ بالغالية: إذا كان ظاهراً، فإذا كان داخلاً في أُصول الشعر قيل: تَغَلَّلَ». اللسان: (غلف).

(3) التاج 158–160.

وزيارة الملك على أربعة أقسام:

فمنها الزِّيارة للمطاعَمَةِ والمنادمة.

ومنها الزِّيارة للعِيَادة.

ومنها الزِّيارة للتَّعزِية في المصيبة.

ومنها الزِّيارة للتَّعظِيم فقط.

وأكبر هذه الأقسام وأَرفعها ذكراً الزِّيارة للتَّعظيم؛ لأنَّ هذه الأقسام الثَّلاثة أكثر ما تَقعُ وتَتَّفِق بسؤالِ المزورِ الملك، وتلطُّفه فيَ ذلك.

وربما رفعَ الملكُ مرتبةَ الوزير، وخصَّه وقدَّمه على سائِر بِطانته، فيكون من حيل الوزير أن يَتَعَالَل، فيعودُه الملك، فيُظهِرُ للعامَّة منزِلته عنده، وتكرمته إيَّاه، وإيثاره له.

وأيضاً: فقلَّ ملكٌ سأله وزيرُهُ أو صاحبُ جيشه أو أَحدُ عُظمائِه زيارتَه إلا أَجابَه إلى ذلك، سيّما إذا علمَ أن غرضَه في ذلك الزِّيَادَةُ في المرتبة، والتَّنويهُ في الذِّكر.

فإذا كانت الزِّيارةُ من الملك على أَحدِ هذه الأقسام الثَّلاثة، فهي منزلةٌ كان صاحبُها يَأمُلُها فبلغها، وأمنِيَّةٌ طلبَها فأَدركها.

فأما الزِّيارة للتَّعظيم، فإنَّها لا تقعُ بسؤالٍ، ولا بإرادةِ المَزورِ؛ إذ كان ليسَ من أخلاقِ وزيرٍ ولا شَريفٍ أن يقول للملكِ: زُرني لِتُعظِّمَنِي، وتَرفَعَ إلى النَّاس ذِكرِي وقدرِي.

وإن كان ذلك من الملكِ ابتداءً، فقد عَلِمنَا أن تلك أَرفَعُ مراتبِ الوزراء، وأَفضلُ درجاتِ الأَشْرَاف.

وكان أردشير وأنوشروان إذا زارا وزيراً من وزرائهما أو عظيماً من عظمائِهما للتَّعظيمِ لا لغيرِه، أرَّخَت الفُرْسُ تلك الزِّيارة، وخَرَجَت بذلك

التاريخ كُتُبُهم إلى الآفاقِ والأطرافِ.

وكانت سُنَّةُ من زاره الملك للتَّعظيم أن تُوغَر[1] ضِياعُه، وتُوسمَ خيلُه؛ لئلاَّ تُسَخَّر ولا تُمتَهن، ويأتيه خليفةُ صاحب الشَّرطة في كلّ يوم مع ثلاثمئةِ راكبٍ ومئة راجلٍ، فإن ركبَ كانت الرَّجَّالةُ مُشاةً أمامَه، والرُّكبانُ من خلفه. ولا يُحبَسُ أَحدٌ من خاصَّته بجنايةٍ جَناها، ولا يُحكَمُ على أحدٍ من عبيده بحكمٍ، وإن وجبَ على أحدٍ من بَطانَتِه حَدٌّ، وُجِّهَ به إليه ليرى فيه رأيه، ويُؤَخَّرُ ما عليه من خراجِ أرضه حتى يكون هو الحامل له، وتُقَدَّمُ هداياه في النَّيروزِ والمهرجان على كلِّ هدية، وتُعرَضُ على الملكِ، ويكون أَوَّل من يأذَنُ له الحاجبُ، ويكون على يمينِ الملك إذا ركب، وتكون مرتَبته إذا قعدَ عن يمينه، وإذا خرجَ من دار المملكة لم يقعُدْ بَعده أَحدٌ.

الجلوس للمظالم[2]

ومن أخلاقِ الملكِ: القعودُ للعامَّة يوماً في المهرجان ويوماً في النَّيروز، ولا يُحجَبُ عنه أَحدٌ في هذين اليومين من صغيرٍ ولا كبيرٍ، ولا خاملٍ ولا نبيهٍ.

وكان يأمرُ بالنِّداء قبل قُعودِه بأيَّام؛ ليتأهَّبَ النَّاس لذلك؛ فيُهَيِّئُ الرَّجل القصَّة، ويُهيِّئُ الآخر الحُجَّة في مظلمته، ويصالحُ الآخر صاحبه إذا علم أن خَصْمَه يتظَّلمُ منه إلى الملك. [فيأمر] الموبذَ أن يُوكِلَ رجالاً من ثقاتِ أصحابه، فيقفونَ بباب العامَّة، فلا يُمنع أحدٌ من الدُّخول على الملك.

وينادي مناديه: من حَبَسَ رجلاً عن رفعِ مَظلَمَتِه، فقد عصى الله، وخالفَ سُنَّة الملك، ومن عصى الله فقد أُذِنَ بحربٍ من الله ومن الملك.

ثم يُؤذَنُ للناس، وتُؤخَذُ رِقاعُهم فينظرُ فيها، فإن كانَ فيها شيءٌ يُتَظَلَّمُ فيه

---

(1) الإيغار (في الخراج): أَن يُوغِرَ المَلِكُ لرجلٍ الأَرضَ؛ أي: يجعلها له من غير خراجٍ، وهي لفظَة مولَّدة. اللسان: (وغر).

(2) التاج 161–163.

من الملك، بُدِئَ به أولاً، وقُدِّم على كلِّ مَظلَمة، ويُحضِرُ الملكُ الموبَذَ الكبير والدَّبيرَبذ[1] ورأس سدَنة بيوت النار، ثم يَقومُ المنادي فينادي: ليعتزِلْ كل من تَظَلَّم من الملك. فينحازُون[2].

ويقومُ الملكُ مع خصومِه حتى يَجثُو بين يدي الموبَذِ فيقول له: «أيُّها الموبَذ، إنَّه ما من ذنب أَعظمُ عند الله من ذنبِ الملوك، وإنَّما خَوَّلها الله تعالى رَعَايَاها لتدفعَ عنها الظُّلم، وتذُبَّ عن بيضةِ المُلكِ جَورَ الجائرين، وظلمَ الظَّالمين. فإذا كانت هي الظَّالمة الجائِرة، فحُقَّ لمن دونها هدمُ بيوت النِّيران، وسلبُ ما في النَّوَاوِيسِ[3] من الأَكفانِ. ومجلسِي هذا مِنكَ وأنا عبدٌ ذليلٌ، يُشبه مجلسكَ من الله غداً، فإن آثرتَ الله آثرك، وإن آثرتَ الملكَ عذَّبك».

فيقول له الموبذ: «إن الله إذا أرادَ سعادة عبادِه، اختارَ لهم خير أَهل أَرضِه، فإذا أَرادَ أن يُعرِّفهم قَدرَه عنده، أَجرى على لسانه كما أَجرى على لسانِك».

ثم ينظرُ في أمرِه وأمرِ خصمائه بالحقِّ والعدل؛ فإن صحَّ على الملك شيءٌ أخذَهُ به، وإلاَّ حُبسَ من ادّعى عليه باطلاً، ونُكِّل به، ونُوديَ عليه: هذا جزاءُ من أَرَادَ شَيْن الملك، والقدح في المملكةِ بالباطلِ.

فإذا فَرغَ الملك من مظالمه في نَفسِه، قامَ فحمد الله ومجَّده طويلاً، ثم وضَعَ التاجَ على رأسه، وجلسَ على سريرِ المُلك، والتفتَ إلى قرابَتِه وخاصَّته وعامَّته[4]، وقال: «إني لم أَبدَأْ بِنفسي فأُنصِفُ منها، إلاَّ لئلاَّ يطمعَ طامعٌ في

---

(1) الموبذ الكبير (موبذ موبذان) والدبيربذ: سبق تفسيرهما.

(2) التاج: فيمتازون.

(3) في الأصل: النواميس، تحريف، والمثبت عن التاج، والنَّواويسُ: جمع ناوُوس، فارسية؛ وهو برج الدفن عند المجوس، وقيل: هو صُنْدُوقٌ مِنْ حجارة أو خَشَب تُوضَعُ فِيهِ جُثَّة الْمَيِّتِ، ويطلق أيضاً على مقابر النَّصَارَى. المغرب في ترتيب المعرب 2/ 333، والتاج: (نوس)، والمعجم الفارسي الكبير 1/ 2933.

(4) في التاج: قرابته وحامته وخاصته. وهي أنسب.

حَيفِي، فمن كانَ قِبَلَه حقٌّ فليخرُج إلى خصمِه منه؛ إِمَّا بصلحٍ وإمَّا بغيره».

فكان أقربُ النَّاس إلى الملكِ في الحقِّ كأبعدِهم، وأقواهم كأَضعفِهم.

فلم يزل النَّاس على هذا في عهد أردشير بن بابك، ثم هلُمَّ جراً، حتى ملكهم يزدجرد البارتكر[1].

وفي إِذكاءِ العيون [ص47] وتطلُّع الأخبار[2]

ومن أخلاقِ الملكِ السَّعيد: البحثُ عن سرائرِ خاصَّته وحامَّته[3]، وإذكاءُ العيونِ عليهم خاصَّةً، وعلى الرَّعية عامَّة.

فإنَّه إنما سُمِّي الملكُ راعياً ليفحصَ عن دقائقِ أُمور رعيَّته وخبر أَنبائها[4]، ومن أَغفَلَ الفحص عن أسرار رعيَّته والبحث عن أَخبارِها، فليسَ له من الرِّعايةِ إلاَّ اسمها، ومن المُلْك إلاَّ ذِكرُه.

فأمَّا الملكُ السَّعيد: فمن أخلاقهِ البحثُ عن كلِّ خفيٍّ ودفين، حتى يعرفَه معرفَة نفسه عندَ نفسه، وألَّا يكونَ شيءٌ أَهَمَّ إليه ولا أكبرَ في السِّياسةِ ونِظام المُلْك من الفحصِ عما قدَّمنا ذكره.

ولم يُرَ مَلِكٌ[5] [قطّ] كان أعجبُ أمراً في هذا الحيِّزِ[6] من أردشير بن

---

(1) في التاج: «حتى ملكهم يزدجرد الأثيم، وهو النَّحس البارتكر. فغيَّر سنن آل ساسان، وعاث في الأرض، وظلم الرعايا، وأظهر الجبرية والفساد...». قلت: لم أقف على معنى البارتكر، ولعلها محرفة عن الـ(بَزَغَر): المذنب، وهو من ألقاب يزدجرد بن سابور، وهو: يزدجرد الأوّل (399– 420م)، من ملوك الدولة الساسانية، المعروف بالأثيم (بزه كار)، ويلقب أيضاً: الغدار (دبهر). انظر: مروج الذهب (الفهارس) 7/ 769.

(2) العنوان من المؤلف، والنص في التاج 167–168.

(3) في الأصل: وعامته، والمثبت عن التاج، وسبق تفسير الحامَّة.

(4) في التاج: ليفحص عن دقائق أمور الرعية وخفي نياتهم.

(5) في الأصل: ملكاً. خطأ.

(6) الكلمة في الأصل خالية من الإعجام، ويمكن قراءتها: (الخبر). والحَيِّزُ والحَوْزَة: الْجَانِبُ، والجهة، والناحيةُ... وكل ناحية على حِدَةٍ حَيِّز، وحَيِّزُ الرجل وحَوْزَتهُ: ما في

بابك؛ ويقال: إنَّه كان يُصبِحُ فيعلمُ كلّ شيءٍ باتَ عليه من كان في قَصَبَة دار مُلكه من خيرٍ أو شرٍّ، ويُمسِي على مثلِ ذلك من أُمورِهم! وكان متى شاءَ قال لأَوضَعِهم وأَرفعِهم: «كان عندك في هذه الليلة كيت وكيت»، ثم يُحدِّثه بكلِّ ما كان فيه حتى أَصبح.

فيقال: إن بعضهم كان يقول: «إنه كان يَأتِيه مَلَكٌ من السَّماءِ فيُخبِرُه»! وإنَّما كان ذلك لتيقُّظِه وكثرة تعهُّده أمور رعيَّته، ثم كان فيمن نأَى عنه من أَهل مملكته على مثل هذه الحال.

في التَّدبيرِ على الأعداء[1]

ومن أخلاقِ الملوكِ إذا دَهِمَهم أَمرٌ جليلٌ؛ من فَتْقِ ثغرٍ، أو قتلِ صاحبِ جيشٍ، أو ظهور عدوٍّ يدعو إلى خلافِ المِلَّة، أو قُوَّة مناوئٍ، أن يتركَ ساعاتِ لهوه، ويجعلَها وسائر السَّاعات في تدبيرِ مكايدة عدُوِّه، وتجهيز جنوده وجيوشه، وأن يصرفَ إلى ذلك شُغْلَه وفِكرَه، كما فعلَ من مضى من ملوكِ الأعاجم وغيرها، ولا يجعل للتَّسويفِ والتَّمنِّي وحُسن الظَّنِّ بالأيَّام نصيباً، فإن هذا عجزٌ من المَلِكِ، وَوَهَنٌ في المُلْك.

[الحرب خدعة]

ومن أَخلاقِ الملوكِ: المكايَدَةُ في حُروبِها؛ ولذلك كانت تقول: «ينبَغِي للملكِ السَّعيد أن يَجعلَ المحاربة آخر حِيله؛ فإن النَّفقَةَ في كل شيءٍ إنَّما هي الأَموال، والنَّفقةُ في الحروبِ إنَّما هي النُّفوس. فإن كان للحيلِ عاقبة محمودة، فذلك بسعادةِ المَلِكِ؛ إذ ربحَ مالَه، وحقنَ دماء جيوشه، وإنْ أَعيتِ الحيلُ والمكايدُ، كانت المحاربةُ من وراءِ ذلك».

ملكه، وحَوْزَةُ الإسلام: حدوده ونواحيه، وهو مَجاز، وحَوْزَةُ المُلْكِ: بَيْضَتُه. اللسان والتاج: (حوز).

(1) التاج 173–176.

فأَسعد الملوك من غلب عدوَّه بالحيلةِ والمكرِ والخديعةِ، وقد روينا عن نبينا ﷺ ما يُحقِّق هذا ويؤَكِّدَه بقوله:[1] «الحرْبُ خَدْعَةٌ»[2].

وليس لأحدٍ من الخُدَعِ ما لملوكِ الأعاجمِ، والأَخبارُ عنها في ذلك كثِيرَة.

---

(1) الحديث مشهور له رويات وطرق متعددة، أخرجه أحمد (13950)، (14080)، والبخاري (2795)، ومسلم (3376–3377)، وأبو داود (2310)، والترمذي (1672) وغيرهم.

(2) في الأصل: خديعة، تحريف، والمثبت عن التاج والمصادر الحديثية.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الشعر
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. (آل عمران: 26)	25، 73
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ. (النساء: 59)	46–47
وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ (هود: 72)	127
وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا. (يوسف:82)	130
وَخَرُّوا لَهُ سُجَّداً (يوسف: 100)	26–27، 49
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ. (النحل: 90)	74، 78
وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ (الشعراء:214)	90
قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ. (الزمر: 9).	130

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ (الحجرات: 2)	25، 45، 159
وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا (الحشر: 7)	57

فهرس الأحادث والآثار

الحديث أو الأثر	الصفحة
أَحَبُّ النَّاسِ إِلى اللهِ تَعالى وأَقرَبُهم إِليهِ سُلطانٌ عادِلٌ.	74
إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لِدِينِهَا وَجَمَالِهَا كَانَ ذَلِكَ سَدَادٌ مِنْ عِوَزٍ.	61
إِذا كَانَ يَومُ القِيامةِ لا يَبقَى ظِلٌّ وَلا مَلجأٌ إِلاَّ ظِلُّ اللهِ ولا يَستَظِلُّ بِظِلِّهِ إِلاّ سَبعَةَ أُنَاسٍ: سُلطَانٌ عَادلٌ في رَعِيَّتِهِ.	74–73
إذا كَانَ يَومُ القِيامَةِ وجُمعَ الخَلقُ في صَعِيدٍ واحدٍ، نادى مُنادٍ: من كَانَ له عِندَ اللهِ يَدٌ فَليَقُم، فَلا يَقُومُ إِلاَّ من عَفَى عن النَّاسِ.	80
استعينُوا عَلى كُلِّ صِناعةٍ بأَهلهَا.	57
أَسْعَدَ العُمَّالِ مَنْ سَعِدَتْ بِهِ رَعِيَّتُه، وَأَشْقَاهُم مَنْ شَقِيَتْ بِهِ رَعِيَّتُهُ، وإِيَّاكَ والتَّبسُّطَ بأَموالِ المسلِمينَ فإِنَّ رَعِيَّتَكَ يَقتَدُونَ بِكَ..(عمر بن الخطاب)	91–90
إِنَّ اللَّه إِذا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا لِلْخلافَةِ مَسحَ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَتِهِ، فَلا تَقَعُ عَلَيْهِ عَيْنُ أَحَدٍ إِلا أَحَبَّهُ.	24

إِنَّ الله تعالى لَمْ يَخلُق شَيئًا في الأَرضِ أَفضَلَ من العَدلِ، وهو من مِيزَانِ اللهِ في أَرضِهِ، فَمَن تَعَلَّقَ بِه أَوصَلَهُ الله بِهِ إلى الجَنَّة. (موسى عليه السلام)	74
إِنَّ الله يُحِبُّ الإِحسَانَ في كُلِّ شَيءٍ حَتى أَنَّه يُحِبُّ إِنسَانًا أَرادَ ذَبحَ شَاةٍ فَأَمْهَى لها المُديَةَ ليخَلِّصَها من أَلَمِ الذَّبحِ.	79
إِنَّ لِلمُحسِنينَ في الجَنَّةِ مَنازِلَ حتى المحسِن إِلى أَهلِه وأَتبَاعِه.	79
أَنَا مِن غَيْرِ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ مِنَ الدَّجَّالِ، قِيلَ: وما هو يا رَسولَ الله؟ قال: عُلماءُ السوءِ	86
الحرْبُ خدْعَةٌ	191
سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إِلا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ..	73
السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ أَكْرَمَهُ أَكْرَمَه اللَّه، وَمَنْ أَهَانَهُ أَهَانَهُ اللَّهُ.	24، 46
عَدلُ السُّلطانِ يَومًا واحدًا أَفضَلُ من عِبادَةِ سَبعينَ سَنَة.	25، 73
قال رجلٌ: يا رسولَ الله، إِنَّ أَحدَنا ليَلقى صَاحبَه أَفَيَنْحَنِي لَهُ؟ قال: لا	49
لَمَّا قَدِمَ معاذ بن جبل مَن اليَمنِ سَجَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْ يا مُعَاذ، إِنَّمَا السُّجود لله عزَّ وَجلَّ.	49

اللهُمَ الطُف بِكُلِّ والٍ يَلطُفُ بِرعيَّتِه 80

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بيَدِهِ إِنَّه لَيُرفَعُ لِلسُّلطانِ العادلِ إِلى السَّماءِ من العَمَلِ مِثلُ عَمَلِ جُملَةِ الرَّعيةِ، وكلُّ صَلاةٍ يُصَلِّيهَا بِقدرِ سَبعينَ أَلف صَلاةٍ. 26، 73

فهرس الشعر

البيت	الصفحة
دَع عَنكَ لَومِي فَإِنَّ اللَومَ إِغراءُ... وَداوِني بِالَّتي كانَت هِيَ الدَّاءُ	57
حياتُكَ أنفاسٌ تُعَدُّ فكلَّما ... مَضَى نَفَسٌ منها انتقَصْتَ به جُزءا	33، 92
وقالوا لها: هذا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ ... فقالتْ: أَلا إعرَاضُهُ أيسَرُ الخَطبِ	33، 127
وَكَأس شَرِبْتُ عَلَى لِذَّةٍ... وَأُخْرَى تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا	57
ثِقِي باللهِ ليسَ لَهُ شَرِيكٌ... ومِن عِندِ الخليفةِ بالنَّجاحِ	127
أقول: معاذ الله أن يُذهِبَ التُّقى... تلاصُقُ أكبادٍ بِهِنَّ جرَاحُ	32، 58
سلِ المفتيَ المكِّيَّ هل في تزاور ...ٍ وضمَّةِ مُشتاقِ الفؤادِ جناحُ	32، 59
في الذَّاهِبينَ الأَوَّلِيــنَ مِنَ القُرونِ لَنا بَصائِرْ	87
يا أكرمَ الأكرمينَ العفوَ عن رَجلٍ... فِي السَّيِّئَات لَهُ وردٌ وإصدارُ	97
يا خَيرَ مَن عَقَدَت كَفّاهُ حُجزَتَهُ... وَخَيرَ مَن قَلَّدَتهُ أَمرَها مُضَرُ	69
تِلكَ آثَارُنَا تَدُلُّ عَلَيْنَا... فَانْظُرُوا بَعْدَنَا إِلَى الآثَارِ	75

أَضَاعُوني وأيَّ فتىً أَضَاعُوا... ليومِ كريهةٍ وسِدَادِ ثغرِ 62

إِقْدَامُ عَمْرٍو فِي سَمَاحَةِ حَاتِمٍ... فِي حِلْمِ أَحْنَفَ، فِي ذَكَاءِ إِيَاسِ 69

لاَ تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مَنْ دُوْنَهُ.. مَثَلاً شَرُوداً فِي النَّدَى وَالْبَاس 69

القَلْبُ مِنْ خَمْرِ التَّصَابِي مُنْتَشِي... من ذا غَدِيْري مِنْ شَرَابٍ مُعْطِشِ 96

أوّلُ الحُبّ مزاحٌ وَوَلَعْ... ثم يَزْدَادُ إذا زَادَ الطّمعْ 97

يَكُفّ الصَّرف تَعريفٌ وَوَزنٌ... وَتأنيثٌ وعَدلٌ والجَمِيعُ 104

لا تعذلي كَرَمِي عَلَى الإِسْرافِ... رِبْحُ المَحامِدِ مَتْجَرُ الأَشْرافِ 96

يَا دَارُ غَيَّرَكِ الْبِلَى وَمَحَاكِ... يَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي أَبْلاَكِ 68

أَتَتهُ الخِلافَةُ مُنقـادَةً... إِلَيهِ تُجَـرِّرُ أَذيالَهـا 67

مَوْلاتُهُ هِيَ في المَعْنى وحُقَّ لها... والنّاسُ يَدْعونَهُ في اللّفْظِ مَوْلاهَا 97

تَوابِعُ الإِعرَابِ في الأَسمَاءِ يا رَجل... النَّعتُ والعَطفُ والتَّوكِيدُ والبدلُ 108

فَلا هُو في الدُنيا مُضيعٌ لِحَقِّها... وَلا عَرَضُ الدُنيا عَنِ الدَينِ شاغِلُه 71

أَضحى إِمامُ الهُدى المَأمونُ مُشتَغِلاً... بِالدينِ وَالناسُ بِالدُنيا مَشاغيلُ 71

وما عبّر الإِنْسانُ عَـنْ فَضْلِ نَفْسِهِ... بِمِثْلِ اعتَقَادِ الفَضْلِ في كُلِّ فَاضلِ 63

فيا أَباتَا لا تَرِم عِندنَا... فإنّا بخَيرٍ إذا لم تَرِمْ	127
قَصْرٌ عليه تَحِيَّةٌ وسَلامُ... خَلعَتْ عليه جَمالَها الأيَّامُ	68
أظُلَيمُ إنّ مُصَابَكم رجلاً... أَهْدَى السلامَ تحيةً ظُلْمُ	125
وَمَا مِنْ يَدٍ إلا يَدُ اللَّهِ فَوْقَهَا... وَلا ظَالِمٍ إلا سَيُبْلَى بِظَالِمِ	81
أَحسِنْ إلى النَّاسِ تَسْتَعبِدْ قُلوبَهمُ... فَطَالما استَعبَدَ الإنسَانَ إحسانُ	78
لِمُخْتَلِفِي الْحَاجَاتِ جَمْعٌ بِبَابِهِ... فَهَـذَا لَهُ فَنٌّ وَهـذا لَهُ فَنُّ	67
عَجَباً يَهابُ اللَّيْثُ حَدَّ سِنَانَي... وَأَهَابُ لَحْظَ فَوَاتِرِ الأَجْفَانِ	95
مَلَكَ الثَّلاثُ الآنِسَاتُ عِنَاني... وَحَلَلْنَ مِنْ قَلبِي بِكُلِّ مَكَانِ	95
ما حَوَى العِلمَ جمِيعاً أَحـدٌ.... لا، وَلو مَارَسَه أَلف سَــنَهْ	99

فهرس الأعلام

إبراهيم بن هلال الصابئ 66
ابن الأنبَاري 50
ابن الجوزي 64
ابن السَّمّاك 92
ابن المقفع 26
ابن خلكان 20
ابن سمرة الجعدي، عمر بن علي بن سمرة 20
ابن عبَّاس، عبد الله بن عباس 27، 50، 61
ابن فضل الله العمري 19
ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم 26
أبو العباس السفاح 51
أَبو العتاهية 33، 67، 92
أبو الفداء، إسماعيل بن علي الحموي 19
أبو بكر الصِّدِّيق 91

أبو بكر بن محمد بن يوسف الصبري، رضي الدين	17، 12
أَبو تمَّام	69
أبو جعفر المنصُور	49، 53، 58، 80، 175–177
أبو حازم = سلمة بن دينار	
أبو حامد الغزالي، حُجَّة الإِسلام	120–121
أبو حنيفة (الإمام)	64، 129
أَبو صالح (المحدث)	27، 50
أبو مسلم الخراساني	51
أبو موسى الأشعري	90
أَبو نُواس	57
أَبو يُوسف (قاضي القضاة)	59، 128–129
أحمد بن إسحاق بن واضح اليعقوبي	77
أحمد محمد عبيد	34
آدم (عليه السلام)	26، 46، 49
أردشير بن بابك	76، 90، 96، 135، 145، 151–153، 174، 183، 184–193
إِسحاق بن إِبراهيم الموصليُّ	68، 151
الإِسكَندَرُ المقدوني	76

إسماعيل الأكوع (القاضي) 17
إِسْمَاعِيل بن العَبَّاس الرسولي، الملك الأشرف (ابن المؤلف) 17–18
أشجع السُّلمي 68
الأَعشى 57
إِمَامُ الحَرَمَيْنِ = عَبْدُ المَلِكِ بن عَبْد اللهِ بنِ يُوْسُفَ الجُوَيْنِيُّ
الإمام الشافعي 32، 48، 50، 58، 121
الإمام المؤيد بالله = يحيى بن حمزة
الأمير المظفر = حسن بن داود بن يوسف الرسولي
أنس بن مالك 49
أنس عبد الهادي أبو هلال (الدكتور) 34
أَنوشروان 87، 93، 174، 183، 184، 186
أيوب بن يوسف الرسولي، الملك المنصور 13
بدر الدين بن يحيى الشهاوي الحنفي 30
بسام محمد بارود 33
بَهرَام بن خَسرو 89
بَهْرَام جُور 93، 174، 183، 184
تاج الدين السبكي = عبد الوهاب بن علي

تقي الدين الفاسي، محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي	16
الجاحظ، عمرو بن بحر	26، 100– 102، 133–136
جَرير (الشاعر)	71
جعفر بن يحي البرمكي	124
جمعة بن عبد الله القبيسي (مدير دار الكتب الوطنية)	34
الجندي، بهاء الدين محمد بن يوسف	20
حامدَ بن العبَّاس (الوزير)	56–58
الحَجَّاجُ بن يوسف	81، 180
حُجَّة الإِسلام = أبو حامد الغزالي	
الحريري، القاسم بن علي الحريري البصري	56
الحسن البصري	27، 50، 80، 86
حسن بن داود بن يوسف الرسولي، الملك المظفر	13
الحَسَنُ بن زِيَاد اللُّؤْلُؤِيُّ	64
الحسن بن سهل السرخسي	63
الْحَسَنِ بن عليّ بن أَبي طالب	61
حفص الكيَّال	146
الخيزران (أم الرشيد)	55
دانيال فارسكو (مستشرق أمريكي)	16
داود بن علي بن داود بن يوسف الرسولي، (شقيق المؤلف)	13

داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول، الملك المؤيد 11
داوُدَ عليه السلام 85
ذُو القَرنَينِ 78
الراضي بالله = محمد بن المقتدر بالله
الرَّبيع بن سليمان 58
ركس سمث (مستشرق أمريكي) 15
رَوْح بن زِنْباَع الجذامي 171
زُبَيْدَةُ بِنْت جَعْفَر بنِ أَبِي جَعْفَر المنصُور 59
زهير أحمد ظاظا 34
زِياد بن أَبيه 81–82
زيد مولى عيسى بن نُهيك 176
سابور (من ملوك الفرس) 163، 174
السخاوي، محمد بن عبد الرحمن 17
سعيدَ بن مُرَّة الكندِي 53، 167
سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج 92
سُليمانُ بن الحكَمِ الأموي، المستَعِينِ بالله 95
سليمان بن حسين بن حاتم (ناسخ) 30
سُليمان بن عبد الملكِ 77، 185
سِنَان بن ثَابت الصابئ 66
سيبويه 123–124

السَّيد بن أَنسٍ الأَزدي	52، 167
الشَّعبي = عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي	
شَقِيقُ البَلخِي	91
الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، (حاكم الشارقة)	21
شيرويه بن كسرى أبرويز	145
الصاحبِ بن عبَّاد	54
الضَّحاك (المحدث)	27، 49
طاهر بن بَاشَاذ	103
عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي	61، 171
العباسِ بن الأحنف	96
عبد الرحمن بن حسن بن داود الرسولي، الملك الفائز	13
عبد الرحمن بن سليمان المزيني (الدكتور)	31
عبد الله الأحمري	16
عبد الله بن طاهر	183
عبد الله بن مسعود	127
عبد الله محمد الحبشي	16، 17، 20
عَبْدُ المَلِكِ بن عَبْد اللهِ بنِ يُوْسُفَ الجُوَيْنِيُّ، إِمَامُ الحَرَمَيْنِ	129
عبد الملك بن مروان	71، 171

عبد الوهاب بن علي السبكي، تاج الدين 19
العُتبي، محمد بن عُبَيْد الله .. بن عُتْبَة بْنِ أَبِي سُفْيَان 54
عثمان بن عفان 62، 91
عثمان بن نُهيك 176
العرجي (الشاعر) 62
عِكرِمة (المحدث) 22، 49
العكي 177
علي بن أبي طالب 91، 99
علي بن الحسن الخزرجي 18
علي بن داود بن يوسف الرسولي، الملك المجاهد (والد المؤلف) 13، 26
علي بن عيسي بن داود بن الجراح 56–58
عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير 70–71
عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ 52–53، 79، 90–91
عُمرَ بن عَبد العزِيزِ 77، 86، 172، 180
عمر بن محمد النوقاني، أبو الحسن 63
عمرو بن عامر السعدي، أبو الخطاب 69
عمرو بن عبيد 87
عوف بن أبي جميلة البصري 61
عيسى بن نُهيك 176

فخر الدِّينِ الرَّازِي	103
الفضل بن الربيعِ	51–55، 60
الفَضل بن سهل السرخسي	62
القَائِمُ بأمر الله العبَّاسي	96
قباذ بن فيروز	184، 185
قس بن ساعدة الإيادي	33، 87
الكسائي	123–124، 136، 137
كسرى أبرويز	145، 174، 184
كسرى أنوشروان	174، 184
مؤْنسة بنت المهديّ	65
المَازِنِيُّ، بَكْرُ بنُ مُحَمَّد بنِ عَدِيّ أَبو عُثمَان	125– 127
المأمون	54، 55، 60–62، 65–66، 79، 92، 97، 167، 185
الماوردي، على بن محمد	52–53
مبارك بن فضالة بن أبي أمية	80
المُبَرِّدُ، محمّد بنُ يَزِيد الأَزدِيّ البَصريّ النَّحْوِيّ	127
مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني	61
محمد بن الحسن الشيباني (صاحب أبي حنيفة)	129
محمد بن الحسن بن مُصعَب	183

محمد بن المقتدر بالله، الراضي بالله	96
محمد بن عبد اللطيف بن يحيى بن تمام السبكي، تقي الدين	19
محمد بن علي بن الفضل	77
محمد بن عمر بن يوسف الرسولي، الملك الناصر	13
محمد بن كعب القرظي	75
محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو عمرو (قاضي القضاة)	56–58
محمد عبد الله السريحي	34
محمد عبد الله الشحي (رئيس قسم النشر)	34
المدائني، علي بن محمد بن عبد الله	176
مَروَان بن أَبِي حَفصَةَ	70–71
مروان بن محمد الأموي	175، 185
المستَعِينِ بالله = سُليمانُ بن الحكَمِ الأموي	
مُعَاذَ بْن جَبَل	49
معاوية بن أبي سفيان	53، 81، 83، 167، 180، 185
المعتَصم	68، 185
معنُ بنُ زائدة	53
الملك الأشرف = إِسْمَاعِيل بن (الأفضل) العَبَّاس الرسولي	

الملك الفائز = عبد الرحمن بن حسن بن داود الرسولي
الملك المؤيد = داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول
الملك المجاهد = علي بن داود بن يوسف الرسولي
الملك المظفر = يوسف بن عمر بن علي بن رسول
الملك المفضل = يوسف بن حسن بن داود بن يوسف الرسولي
الملك المنصور = أيوب بن يوسف الرسولي
الملك الناصر = محمد بن عمر بن يوسف الرسولي
المهديّ العباسي 67
مهدي عبد الحسين النجم 19
ميسرة التَّراس 146
ميسرة التمار = ميسرة التَّراس
نبيل إبراهيم العطية 31
نبيلة عبد المنعم داود (الدكتورة) 31–33
النَّضرُ بن شُميل المازني 60–62
نُهيك 177
النويري، أحمد بن عبد الوهاب 19
هارون الرَّشِيد 48، 50–52، 91، 95،96، 123، 124، 128

هشامُ بن عبد الملكِ	92، 175، 185
هشيم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار السلمي	61–62
هلال بن المحسن الصابئ	48
الهيثم بن عدي الطائي	176
الواثِق باللهِ العباسيّ	125–127
الوليدِ بن عبد الملكِ	77، 185
يحيى بن أكثم	54، 65–66
يحيى بن حمزة، (المؤيد بالله)	21
يحيى بن خالد بن برمك	60، 100
يزدجرد (من ملوك الفرس)	174، 184، 189
يزيد بن عبد الملكِ	180
يُوسف (عليه السَّلام)	26، 49–50
يوسف بن حسن بن داود بن يوسف الرسولي، الملك المفضل	13
يوسف بن عبد العزيز الحميدي	16، 17
يوسف بن عمر بن علي بن رسول، الملك المظفر	13
يُونان (وزير أَنوشروان)	88

فهرس المصادر والمراجع

- آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، بيروت: دار صادر، 1969م.
- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، بيروت: دار المعرفة (مصورة عن الطبعة المصرية).
- أخبار الراضي بالله والمتقي بالله أو تاريخ الدولة العباسية من سنة 322 إلى سنة 233 هجرية: من كتاب الأوراق، لأبي محمد بن يحيى الصولي، عني بنشره ج. هيروث دن، بيروت: دار المسيرة، ط2، 1979م.
- أخبار الظراف والمتماجنين، لابن الجوزي، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، بيروت: دار ابن حزم (1997م).
- الآداب السلطانية، عز الدين العلاّم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم (324)، لسنة 2006م.
- الآداب الشرعية، لابن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، (1999م).
- آداب الملوك، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي؛ تحقيق جليل العطية، بيروت: دار الغرب الاسلامي، (1990م).
- أدب الدنيا والدين، للماوردي، تحقيق مصطفى السقا، بيروت: مكتبة الهلال، 1985م.

- الأسد والغواص، لمؤلف مجهول من القرن الخامس الهجري، تحقيق الدكتور رضوان السيد، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978م.
- إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان، سالم بن حمود السيابي، بيروت: المكتب الاسلامي، 1965م.
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري، بيروت: دار الكتب العلمية (1422 هـ/ 2000م).
- إعتاب الكتاب، لابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، تحقيق صالح الأشتر، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1380هـ / 1961م).
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التاريخ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، (1407هـ/ 1986م).
- الأقوال الكافية والفصول الشافية (في الخيل)، للملك (المجاهد) علي بن داود الرسولي الغساني، تحقيق يحيى وهيب الجبوري، بيروت: دار الغرب الإسلامي، (1407هـ/ 1987م).
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2 (1965م).
- الإنباء في تاريخ الخلفاء، للعمراني، تحقيق قاسم السامرائى، القاهرة: دار الآفاق العربية (1421هـ/ 2001م).
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي، تحقيق أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، جدة: دار الوفاء، 1406هـ.
- بدائع البدائه، علي بن ظافر بن حسين الأزدي، تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (1390هـ/ 1970م).
- بدائع السلك في طبائع الملك، لابن الازرق، تحقيق محمد عبد الكريم، ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1977م.
- بدائع السلك فى طبائع الملك، لابن الازرق، تحقيق: علي سامي النشار، بغداد: وزارة الإعلام، 1977م.
- البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، تحقيق أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، القاهرة: وزارة الثقافة (1960م).
- البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، بيروت: دار صادر (1419هـ-999-م).
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى المراكشي، تحقيق كولان وليفي بروفنسال، باريس (1929م).
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر (1948م).
- التاج في أخلاق الملوك، للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، بيروت: دار صعب، (1970م).
- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي (1424هـ/ 2033م).
- تاريخ الطبري أو تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط3 (1979م).
- التاريخ الكبير، للبخاري، حيدر آباد - الدكن (الهند): دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، 1940-1970.
- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية (تصوير).
- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، بيروت: مؤسسة

الرسالة، (1977م).
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمر غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر (1415 هـ/ 1995م).
- تاريخ وصاب المسمى الاعتبار في التواريخ والآثار، عبد الرحمن بن محمد الحبيشي الوصابي، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ط2 (1427هـ/ 2006م).
- التبر المسبوك في نصيحة الملوك، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية (1409هـ/ 1988م).
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، بيروت: دار صادر (1996م)،
- تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، للماوردي، تحقيق ودارسة رضوان السيد، بيروت: دار العلوم العربية، 1987م.
- التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم، للخطيب البغدادي، بيروت: دار ابن حزم، (1420هـ/ 1999 م).
- التعريفات، للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، (1405هـ).
- التفهيم لأوائل صناعة التنجيم، لأبي الريحان البيروني، تحقيق علي حسين موسى، دمشق: دار الكتاب العربي، (2003م).
- تهافت الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة: دار المعارف، ط6 (1980م).
- تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، لأبي عبد الله محمد بن علي القلعي، تحقيق إبراهيم يوسف مصطفى عجو، الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، (1985م).

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف (1965م).
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، (ط2: 1384هـ / 1964م).
- جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2004م.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميدي، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م.
- الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، بيروت: دار الفكر (1424 هـ/ 2004م).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1980م.
- الحور العين، نشوان الحميري؛ تحقيق كمال مصطفى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1948م.
- خاص الخاص، للثعالبي، تحقيق: حسن الأمين، بيروت: دار مكتبة الحياة (د.ت).
- خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، بيروت: دار ومكتبة الهلال (1987م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، (1418 هـ/ 1997م).
- الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء، لمحمود بن إسماعيل بن إبراهيم الجذبتي، الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز،

(1417هـ/ 1996م).
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، (1418هـ/ 1998م).
- درر السلوك في سياسة الملوك، للماوردي، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الرياض: دار الوطن (1997م).
- الدولة الرسولية، القاضي إسماعيل الأكوع، صنعاء: وزارة الثقافة، (1425هـ/ 2004م).
- ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي، أبو ظبي: دار الكتب الوطنية (المجمع الثقافي)، (1431هـ/ 2010م).
- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، محمود بن عمر الزمخشري؛ تحقيق سليم النعيمي، (نسخة مصورة)، قم، إيران: منشورات الشريف الرضي، (4101 هـ/ 1989م).
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي (1422 هـ).
- زهر الآداب و ثمر الألباب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري، قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهواري، صيدا: المكتبة العصرية، (2001م).
- سلوك المالك في تدبير الممالك، لابن أبي الربيع، تحقيق حامد عبد الله ربيع، القاهرة: مطابع دار الشعب (1403هـ/ 1983م).
- السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي (1400هـ).
- سياست نامه أو سير الملوك، لنظام الملك، تحقيق: يوسف حسين بكار، قطر: دار الثقافة، ط2 (1407هـ).
- السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، لعلي بن برهان الدين الحلبي،

بيروت: دار المعرفة، (1400هـ).
- شرح درة الغواص، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق: ميسون عبد السلام نجيب، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية (2012م).
- شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، (1964م).
- الشهب اللامعة في السياسة النافعة، لأبي القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان المالقي؛ تحقيق سليمان معتوق الرفاعي، بيروت: دار المدار الإسلامي، (2002م).
- الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي (1396هـ).
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمود العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية (1404هـ/ 1984م).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت: مكتبة الحياة (د.ت).
- طبقات السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع (1413هـ/ 1993م).
- طبقات الشعراء، لابن المعتز العباسي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: دار المعارف، ط3 (1968م).
- الطبقات الكبرى، لابن سعد كاتب الواقدي، القاهرة: دار التحرير، (1968م).
- طبقات خليفة بن خياط، رواية أبي عمران موسى بن زكريا التستري؛

تحقيق أكرم ضياء العمري. بغداد: جامعة بغداد (1967م).
- طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن = العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن.
- العروض، لأبي الفتح بن جني، تحقيق أحمد فوزي الهيب، الكويت: دار القلم (1407هـ/ 1987م).
- العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية، للأفضل الرسولي، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (1431هـ/ 2010م).
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية (1419هـ/ 1998م).
- العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن، وهو أيضاً: (طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن) للخزجي، تحقيق عبد الله قايد العبادي (وآخرين)، صنعاء: الجيل الجديد (2008-2009م).
- العقد الفريد، شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، بيروت: دار الكتب العلمية (1404هـ).
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، علي بن الحسن الخزرجي، تحقيق محمد بن علي الأكوع، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط2، (1403هـ/ 1983م).
- علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة (1405هـ).
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، ط5، (1401 هـ/ 1981م).
- عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، القاهرة:

دار الكتب المصرية، ط2، (1996م).
- الفردية بحث في أزمة الفقه السياسي عند المسلمين، زيد بن علي الوزير، صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني، (1420هـ/ 2000م).
- الفخري في الآداب السلطانية و الدول الاسلامية: محمد بن علي بن طباطبا. بيروت: دار بيروت (1980م).
- فقه اللغة للثعالبي، تحقيق فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربي، (1421هـ/ 2006م).
- في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية، كمال عبد اللطيف، بيروت: دار الطليعة، 1999م.
- قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، عبد الرحمن بن علي الديبع الشيباني الزبيدي، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، (د.ن)، ط2 (1409هـ/ 1988م).
- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2 (1415هـ/ 1994م).
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، ط3 (1409هـ/ 1988م).
- الكامل للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة مصر (د.ت).
- كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة، للمرادي، تحقيق الدكتور رضوان السيد، بيروت: دار الطليعة، 1981م.
- كتاب الصناعتين: الكتابة و الشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية، (1986م).
- كتاب الطراز، للإمام يحيى بن حمزة (المؤيد باللّه)، بيروت: المكتبة

العصرية (1423 هـ).
- كتاب الكناية والتعريض، لأبي منصور الثعالبي؛ تحقيق ودراسة أسامة البحيري، القاهرة: مكتبة الخانجي، (1997م).
- الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: جمال عزون، الرياض: مكتبة السلف (1424 هـ/ 2003 م).
- كتاب الوزراء والكتاب، للجهشياري، تحقيق إبراهيم صالح، أبو ظبي: دار الكتب الوطنية (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث)، (1430هـ/ 2009)م.
- كتاب بغداد، لأبي الفضل أحمد بن طاهر الكاتب، المعروف بابن طيفور؛ تصحيح محمد زاهد بن الحسن الكوثري؛ وقف على طبعه عزت العطار الحسيني، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2 (1994م).
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة (1419هـ/ 1998م).
- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، للقاوجي، تحقيق: فوّاز أحمد زمرلي، بيروت: دار البشائر الإسلامية 1415هـ.
- لباب الآداب، لأسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة السنة، ط2، (1407هـ/ 1987م).
- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، بيروت: دار صادر (1400هـ / 1980م).
- المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، بيروت: دار ابن حزم + جمعية التربية الإسلامية (البحرين – أم الحصم)، 1419هـ.
- المحاسن والأضداد، للجاحظ، القاهرة: مكتبة الخانجي (1415هـ / 1994م).
- المحاسن والمساوئ، للبيهقي، تحقيق: عدنان علي، بيروت دار الكتب

العلمية (1420هـ/ 1999م).
- محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، تحقيق: عمر الطباع، بيروت: دار القلم، (1420هـ/ 1999م).
- المحمدون من الشعراء وأشعارهم، للقفطي، تحقيق: حسن معمري، الرياض: دار اليمامة (1390 هـ/ 1970م).
- المدارس الإسلامية في اليمن، القاضي إسماعيل الأكوع، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ومكتبة الجيل الجديد (صنعاء)، ط2، (1406هـ/ 1986م).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، (1417هـ/ 1997م).
- مرايا الأمراء والحكمة السياسية والأخلاق والتعاملية في الفكر الإسلامي الوسيط، لحمد أحمد دمج. مع تحقيق كتاب قابوس نامه (النصيحة)، لقابوس بن إسكندر زيار، ترجمة صادق نشأت، وأمين عبد المجيد بدوي، بيروت: مؤسسة بحسون، 1994م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين المسعودي، تحقيق شارل بلا، بيروت: الجامعة اللبنانية (1965م).
- المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية (1998).
- مشاكلة الناس لزمانهم، لليعقوبي، نشرت بتحقيق وليم ملورد، بيروت: دار الكتاب الجديد (1980م).
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي (1425هـ/ 2004م).
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: عالم الكتب (1367هـ 1947م).

- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي (1993م).
- معجم الشعراء، محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، (1960م).
- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1981م.
- مقاصد الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي، القاهرة: المطبعة المحمودية، ط2 (1355هـ/ 1936م).
- الملك الأفضل الرسولي جهوده السياسية والعلمية، يوسف بن عبد العزيز بن محمد الحميدي، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة أم القرى (1429هـ/ 2008م).
- المنتظم في تواريخ الملوك والأمم، أبوالفرج بن الجوزي، بيروت: دار الفكر، 1996م.
- المنقذ من الضلال للغزالي، تحقيق كامل عياد وجميل صليبا، بيروت: دار الأندلس، ط7، (1967م).
- المنهج المسلوك في سياسة الملوك، عبد الرحمن بن عبد الله نصر بن عبد الرحمن الشيرزي، تحقيق علي عبد الله الموسى، الأردن: مكتبة المنار (1987م).
- نثر الدر، لأبي سعد منصور بن الحسين الآبي؛ تحقيق علي قرنة، مراجعة علي محمد البجاوي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1981-1989م).
- نزهة المجالس ومنتخب النفائس، لعبد الرحمن الصفوري، تحقيق: عبد الرحيم مارديني، دمشق: دار المحبة (2001-2002م).
- نشوار المحاضرة، أبو علي المحسن بن علي التنوخي، تحقيق عبود

الشالجي، (د.ن)، (1971–1973م).
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1968م.
- نكت الوزراء، أبو المعالي المؤيد بن محمد الجاجرمي، بيروت: شركة المطبوعات، 2000م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976–1992م.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، الرياض: دار المنهاج (1428هـ/ 2007م).
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، مجموعة محققين، فيسبادن، شتوتغارت: فرانز شتاينر (سنوات طبع متعددة).
- الوزراء، أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، لأبي الحسن الهلال بن المحسن الصابي؛ تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (1958م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر (1971م).

المحتويات

تمهيد 5

القسم الأول: نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء 7

مقدمة التحقيق 9

صفحات من مخطوطتي الكتاب........................35

النص المحقق........................41

مقدمة المؤلف 43

الباب الأول: في آدابِ خاصَّةِ الملوك........................45

احترام السُّلطان وتوقيره ووجوب طاعته 45

آدابُ الدُّخُولِ على الملوكِ وتحيَّتهم........................47

آداب مُجالسةِ الملوكِ ومخاطبتهم 50

تخصيصُ الملك بالتَّعظيم دونَ سائِر جلسائهِ........................51

حسنُ اختيارِ الأَلفاظِ في مُخاطَبةِ الملوك 51

تجنّب ما يُتطيَّر به من الكلامِ في مُخاطبتهم 55

التَّبسّط والإيناس في مجالسةِ الملوك........................56

تجنب سؤال الملك عن حاله........................60

إِذا لحن الملكُ أو أخطأ يُنبَّهه جليسه بالتلميح لا التصريح 60
إِذا نامَ الملكُ عن الحديثِ أَو تَشاغلَ عنه فلا يوقظه 64
آداب من يريد مسايرة الملوك...........................65
آداب من يريد مدح الملوك بالشعر.......................67

الباب الثاني: في آداب الملُوك في أَنفسهم وما يجب عليهم 73
أهمية السلطة والسلطان 73
صفاتُ وواجباتُ الملك: العَدْلُ وحُسْنُ السِّيرة..........74
أَهمُّ صِفاتِ الملوكِ الأخلاقية والسلوكية 75
الاعتناء بالدين فهو قِوام الملك.......................76
القُدوَةُ الحَسنَةُ للولاةِ وللرعِيَّة 77
الإحسانُ إلى الرَّعِيَّة والرِّفق بهم 77
الحِلْمُ والتَّرفُّعُ عن الصَّغائر 79
ينبغي أن يتَّصفَ الملك بالهيبة.........................81
الحرصُ على مُجالسةِ صُلحاء العلماء والفضلاء............83
الحذرُ من علماءِ ومستشاري السوء.......................84
عدم اغترار الملك بمديح المتملّقين......................85
حسن اختيار خاصته ورجال دولته.........................86
اطلاع الملك على تجارب وسير الملوك السابقين 87
عدم الإفراط في اللَّهو 88
تجنبُ مشاركةِ الملكِ في الحروب بنفسه...................89
مراقبةُ عمَّاله ومنعُهُم من الظُّلم والتَّعسف...........90
احترامُ الصَّالحينَ والزُّهَّاد وقَبُولُ نُصحِهِم 91
العدلُ أساسُ الملكِ والإعمارِ والرخاءِ 93

يجب أن يكون الملك مثقفاً واسعَ المعرفة 94

الباب الثالث: فيما لا يسعُ الملوكَ والرؤساءَ جَهلُه من أنواعِ العلوم.......99
عِلمُ النَّحوِ.......................................102
علم الفقه.......................................109
علم الكلام: علم أصول الدين 111
علم اللغة.......................................113
علم العروض 114
علم الفلسفة.....................................117
يجب على السلطان الاهتمام بالعلم والعلماء 123

القسم الثاني: نظم السلوك في الدخول إلى حضرة الملوك 131
مقدمة التحقيق 133
عمل الملك الأفضل في هذا المختصر 135
مخطوطة نظم السلوك..............................136
وصف المخطوطة...................................137
عملي في النص المحقق.............................138

النص المحقق...141
فصل في الدخول على الملك 143
دخول الأشراف: 143
دخول الطبقة الوسطى:..............................143
كيفيَّة الدُّخول على الملك:...........................144
استقبالُ الملكِ لنُظرائِه الملوك 144

وداع الملك للملوك 145
في مطاعمة الملك: 146
تجنب الحديث على مائدة الملك 148
فصل في المنادمة........................... 149
طبقات النُّدماء........................... 149
أدبهم في حضرة الملك 150
حرص الملك على رعاية بطانته 151
مراتب وطبقات الندماء........................... 151
مَراتِبُ النَّاس وطبقاتهم........................... 153
أَخلاقُ الملِكِ مع نُدمائِه........................... 153
الاعتدال في إنزال العقوبات........................... 154
تَطَيِّب الملكِ وتَجَمّله 154
أَخلاقُ الملكِ في مجلسِ الشَّراب 155
عدم مُخاطَبَةِ الملك في أَمرٍ نهى عنه 155
عطايا الملوك ومنحهم........................... 155
لا يُعاقِب الملك وهو غضبان........................... 155
آدابُ البطانةِ مع الملوك 156
عود إلى أخلاق الملوك 157
مراعاة حرمة الملك 158
عندَ غِيابِ الملكِ عن مجلسِهِ........................... 160
مكافآت الملوك 160
في صفة ندماء الملك:........................... 160
مستلزمات الملك في سفره أو نزهته........................... 162
مساواة الندماء والملوك في الصيد والرياضة 162

آدابُ النُّدماء عند نعاس الملك 163
إمامة الملك للصلاة 164
آداب مسايرة الملك 164
عدم تسمية أو تكنية الملك 166
عند تشابه أسماء الداخلين على الملك مع اسمه 167
دعاء الملك وتعزيته 167
غضب الملك ورضاه................................ 168
أسرار الملك 168
تغاضي الملك عن الصغائر.......................... 169
إكرام الأوفياء والمخلصين 169
واجبات الملك على سماره وجلسائه.................. 171
تجنب إعادة الحديث وتكراره....................... 171
التأَنِّي في الحديث.................................. 172
أمارات الانصراف من مجلس الملك.................. 172
تجنب اغتياب الآخرين بحضرة الملك 172
آداب رسول الملك................................. 173
احتياطات الملك الأمنية 174
معاملة ابن الملك للملك............................ 174
سخاء الملك وحياؤه................................ 175
أثناء مرض الملك 178
تعهد الملك بطانته بالجوائز والصلات 178
هدايا المهرجان والنيروز إلى الملك.................. 180
واجباتُ الملك نحو من أَهدَى إليه 182
تنظيم وقت الملك وتخصيص وقت للهوه.............. 184

لبس الملوك وتطيّبهم 184
في زيارة الملوك لأوليائهم 185
الجلوس للمظالم 187
وفي إذكاءِ العيون ص47 وتطلُّع الأخبار......................... 189
في التَّدبِيرِ على الأعداء.. 190
الحرب خدعة.. 190

الفهارس الفنية 193
– فهرس الآيات القرآنية.. 195
– فهرس الأحاديث النبوية.. 197
– فهرس الشعر.. 201
– فهرس الأعلام... 205
– فهرس المصادر والمراجع 217
– فهرس المحتويات 231